PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهـــوريـــة الـجـزائـريـــة الدي
وزارة التعليـم العـالـــي والبـ
جامعـــــــة وهـ
كليـــة الحقـــوق والعلـــوم
قسـم العلـوم السياسيـة والعلاقـات الـدوليـة

التعدديـة الـحزبية في الـجزائر والـمغرب
(دراســة مقـارنـة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص النظم السياسية الـمقارنة

إعداد الطالب:

تحـت إشراف:

بوعـلام حمـو أ.

د. بن نعمية عبد المجيد

لـجنـة المناقشة:

د. بـوزيـد بـومديـن رئيسا .....

جـامعـة وهران

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ.د. بن نعمية عبد المجيد
جامعة وهران
أ.د. بلقاسمي بوعلام
جامعة وهران
أ. بن حمادي عبد القادر
جامعة وهران

مقر

م

مناقشا. .....

.

السنة الجامعية: 2006/ 2007

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهداء

أحمد الرحمان المعين في دربي و المنير لبصيرتي و أهدي

ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

أمي وأبي اللّذان ساعداني و شجعاني لمواصلة مسيرتي

التعليمية، وصبرهما و تأييدهما لي بكل فخر و اعتزاز .

كما اهديه إلى كل من عبد الله وعثمان ومجدوب والصادق

وإلى كل أحبتي الذين شغلتني عنهم المذكرة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شكر وتقدير

لا يفوتني وأنا أقدم هذه المذكرة أن أشكر في بداية الأمر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بن نعمية عبد المجيد المشرف على هذه الرسالة الذي أسهم كثيرا بتوجيهاته القيمة، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ بن حمادي عبد القادر، والأستاذ عبد العالي عبد القادر، والأستاذ محمد شلبي.

كما أقدم فائق الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة المذكرة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تكتسي التعددية الحزبية أهمية كبيرة في ظل انتشار التحول الديمقراطي، هذه العملية التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى تحولا من صيغة سياسية لا حزبية أو تقوم على حزب واحد إلى التعددية الحزبية، أخذا في الاعتبار أن التعدد في الأحزاب لا يعني تحقيق الديمقراطية. وفي هذا الإطار تساعدنا دراسة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب على معرفة قضايا عديدة تتعلق بظروف نشأة الأحزاب السياسية والمحددات التي تحكم عملية الانتقال إلى التعدد الحزبي، ووضعية الحزب الذي احتكر الحياة السياسية لفترة طويلة في ظل التعددية الجديدة وتأثير إدارة عملية التحول على فاعلية الأحزاب في النظام التعددي.

كما تساعد دراسة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب على معرفة طبيعة الأحزاب السياسية في النظام التعددي من حيث امتداداتها التاريخية وبرامجها السياسية وأطرها الفكرية وأنماط العلاقة فيما بينها، بالإضافة إلى انعكاسات عناصر ومتغيرات البيئة الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) على هيكل وأداء النظام الحزبي. كما تبين دراسة التعددية الحزبية شكل وجوهر المنافسة الحزبية باعتبارها أحد المؤشرات الهامة على درجة ديمقراطية النظام السياسي، وتحليل المحددات المرتبطة ببنية المنافسة السياسية (النظام الحزبي، المؤسسات السياسية) من جهة، وعملية المنافسة ذاتها (التنافس على أصوات الناخبين) من جهة أخرى. وفي هذا الشأن تعتبر نتائج الانتخابات المحك الحقيقي لتحليل طبيعة ودرجة المنافسة السياسية.

فارتباط التعددية الحزبية بمختلف متغيرات وعناصر النسق السياسي الجزائري والمغربي يجعل من دراستها مدخلا لدراسة وتحليل النسقين (الجزائري والمغربي)، فمن

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلالها يتم تناول قضايا أخرى عديدة مثل: مضامين واتجاهات الثقافة السياسية، والإطار القانوني والدستوري، وطبيعة القوى والتيارات السياسية والتكوينات الاجتماعية والطبقية، وطبيعة الدور السياسي لكل من الجيش والبيروقراطية، وأنماط التفاعلات بين عناصر النظام السياسي وعملية صنع القرارات والسياسات.

هذه الأهمية دفعت العديد من الباحثين إلى دراسة الأحزاب السياسية كوحدة تحليلية للتعددية الحزبية، والبحث عن إطار مفاهيمي ونظري ومنهجي يساعد على رصد تطور هذه الظاهرة في مختلف الدول، ومن بين الإسهامات الكبيرة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، إسهامات "موريس ديفرجيه" Maurice Duverger "الأحزاب السياسية" les partis politiques ، و"المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري" Institutions politiques et droit constitutionnel، بالإضافة إلى كتاب "جون شارلو" Jean Charlot المعنون بـــ "الأحزاب السياسية" les partis politiques، وكتاب "دانيال لويس سيلر" Daniel Louis Seiler الذي صدر أيضا بعنوان "الأحزاب السياسية" les partis politiques، هذه الإسهامات تقدم خلفية نظرية حول نشأة الأحزاب السياسية في المجتمع الغربي وشكل وجوهر التعددية الحزبية فيه، وحتى لا يقتصر الجانب النظري على التنظير الغربي اعتمدت الدراسة على كتاب طارق الهاشمي "الأحزاب السياسية"، والذي يحاول فيه صياغة خلفية نظرية خاصة بالنموذج المعرفي العربي الإسلامي بتبيان تطور مفهوم الحزب في المنظومة الفكرية العربية الإسلامية، ونفس الأمر بالنسبة لدراسة لغمان الخطيب التي جاءت تحت عنوان "الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة". أما عن أصل المفهوم في النموذج الغربي فقد استعانت الدراسة بدراسة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"رشارد جانثر" Richard Gunther المعنونة بـــ " الأحزاب السياسية: مفاهيم قديمة وتحديات جديدة"Political Parties: Old Concepts and New Challenges، بالإضافة إلى دراسة "جوزيف لابالومبارا ومايرون وينر" Joseph Lapalombara and Myron Weiner التي صدرت تحت عنوان " أصل وتطور الأحزاب السياسية" The origin and development of political parties هذه الدراسة التي أعادت صياغة التعريف العلمي للحزب السياسي وتوسيعه ليشمل الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

أما في الجانب التطبيقي من الدراسة فهناك العديد من الأدبيات السابقة التي تمكن من دراسة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة محمد ضريف "الأحزاب السياسية المغربية 1934ـــ1975"، ودراسة "روبارت ريزت" Robert Rézette "الأحزاب السياسية المغربية" les partis politiques marocaine، ودراسة عبد العالي رزاقي "الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق"، ودراسة محمد شقير "الديمقراطية الحزبية في المغرب"، ودراسة علي خليفة الكواري "الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية". هذه الإسهامات التي اعتمدت عليها الدراسة تعطي للباحث نظرة كلية على شكل وطبيعة التعددية الحزبية في كل من الجزائر والمغرب، بحيث تقوم برصد ظهور الأحزاب السياسية وتطورها وكيفية تعددها، وقوفا عند الاختلافات الأيديولوجية والسياسية التي تتميز بها التعددية الحزبية وطبيعة وأسس المنافسة الحزبية في البلدين.

بالإضافة إلى ذلك توجد العديد من الدراسات التي تلم بإحدى جوانب الموضوع، ونذكر على سبيل المثال كتاب غازي حيدوسي "الجزائر: التحرير

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الناقص"، ترجمة خليل أحمد خليل، وكتاب أحمد منسي "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، ودراسة جون واتر بوري الذي جاء تحت عنوان "الملكية والنخبة السياسية في المغرب"، وكتاب سعيد بوشعير، "النظام السياسي الجزائري"، ودراسة محمد عبد الباقي الهرماسي "المجتمع والدولة في المغرب العربي"، ودراسة محمد المعتصم "النظام السياسي الدستوري المغربي"، ودراسة الرياشي سليمان "الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية".

وفي هذا السياق عكفت هذه الدراسة على مقارنة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب قبل الاستقلال وبعده، إلا أنها صادفت العديد من الصعوبات والعراقيل البحثية نذكر منها:

- نقص الدراسات السياسية الأكاديمية المتخصصة في موضوع التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- اقتصار الخلفية النظرية على التجارب الغربية (خاصة أوربا الغربية) ومحاولة إسقاطها على الدول الأخرى.
- التباين في الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات والاقتصاد من جهة، والتباين في سرد الحقائق من جهة أخرى، الأمر الذي يدفع الدارس إلى التمحيص أكثر في المصادر التي ينتقي منها المعلومات.

برغم هذه الصعوبات تم دراسة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب من حيث الشكل والمضمون، وذلك بالتطرق إلى معظم المواضيع التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتعددية الحزبية في البلدين، وهذا للإجابة على الإشكالية التالية:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تعتبر التعددية الحزبية من أهم مميزات النظم الديمقراطية المفتوحة، وهي تنشأ في غالب الأحيان نتيجة قرار (قانون أو دستور) أو تتبلور بصورة تدريجية كمحصلة للتغيرات والتصورات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وهذا ما ستحاول الدراسة التطرق إليه في حالتي الجزائر والمغرب قصد مقارنة ما إذا كانت نشأة التعددية الحزبية في البلدين نتيجة حتمية للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت في الدولتين، أم كانت استجابة لتصورات ومصالح السلطة السياسية، بالإضافة إلى تبيان أهمية التعددية الحزبية في التحول السياسي والبناء المؤسساتي.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية السابقة في فترتين زمنيتين مختلفتين، فالتعددية الحزبية في المغرب ــ التعددية في الإطار القانوني ــ ظهرت مباشرة بعد الاستقلال عكس ذلك بالنسبة للجزائر التي تأخرت إلى غاية صدور دستور 1989، بالرغم من أن التعددية السياسية والحزبية كظاهرة سياسية كانت سائدة خلال الفترة الاستعمارية. ويمتد مجال الدراسة إلى غاية 2002 تاريخ أول انتخابات برلمانية في حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وفي حكم الملك محمد السادس. لكن رغم ذلك فإن اختيار هاتين الحالتين (الجزائر والمغرب) يعود لتوفرهما على عوامل مساعدة بشكل كبير على دراسة الموضوع محل البحث، فالجزائر والمغرب تمثل حالتين متقاربتين من حيث السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والتاريخية، الأمر الذي يكثف من متغيرات التشابه ويقلل من متغيرات التباين، وهذا تماشيا مع المنهج المقارن بغية تعزيز الدراسات المقارنة والنظم السياسية المقارنة.

وتبعا لذلك استندت الدراسة على الفرضيات التالية:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إن التعددية الحزبية وتكريسها في الجزائر والمغرب هي نتاج التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- لقد أدت أزمات التنمية التي عرفها النظامان الجزائري والمغربي إلى نشأة وتتعدد الأحزاب السياسية في البلدين.
- إن لشكل النظام السياسي في الجزائر والمغرب أثر على فاعلية الأحزاب السياسية.
- تسعى معظم الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب إلى تحقيق التعبئة السياسية التي في جوهرها تعظيم التأييد والمساندة للزعامة السياسية على حساب المشاركة في رسم السياسة وصنع القرار.

ولدراسة هذه الفرضيات كان لا بد من الاستعانة بمجموعة من المناهج والاقترابات التي تعددت بتعدد المواضيع وحسب أهمية كل موضوع في دراسة التعددية الحزبية في البلدين، ويأتي في صدارة هذه المناهج منهج دراسة حالة الذي يساعد على جمع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية والذاتية للتعددية الحزبية في كل من الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى اقتراب التنمية السياسية الذي يقدم مجموعة من الوحدات التحليلية والمفاهيم الخاصة بالعالم الثالث بالرغم من أنها تصلح لدراسة كل الدول دون تميز، ونذكر من هذه المفاهيم أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة الهوية...الخ. كما استعملت هذه الدراسة الاقتراب الطبقي بشقيه الماركسي والنخبوي، والذي يساعد في إعطاء فكرة حول بنية التعددية الحزبية وطبيعتها وجذورها التاريخية وأصولها الاجتماعية، وأسس التداول على السلطة. كما اعتمدت

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدراسة على الاقتراب المؤسساتي في تحليل طبيعة وشكل صيرورة العملية السياسية داخل الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات سياسية، وشكل وطبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها البعض. هذه الاقترابات تقدم مجموعة من الوحدات التحليلية تساعدنا بشكل كبير على إجراء المقارنة الثنائية الظاهرة بين كل من الجزائر والمغرب، وفي هذا الإطار يقوم المنهج المقارن بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الحالتين حتى نستنتج الأسباب التي أعطت لكل دولة وحدتها وتميزها في موضوع التعددية الحزبية عن الأخرى.

فدراسة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب تهدف في الأساس إلى المساهمة في التراكم المعرفي حول الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف العلمية والعملية نذكر منها:

- اختبار النظريات والفرضيات الغربية ومعرفة مدى ملائمة تلك الإسهامات مع التجارب الجزائرية والمغربية.
- تدعيم بعض الدراسات السابقة في الموضوع وتدارك بعض النقائص.
- دعم المكتبة العربية بدراسة حول التعددية الحزبية.
- دعم السياسيين والممارسين بجملة من المعارف لفهم جوهر التعددية الحزبية في كل من الجزائر والمغرب.

وبناءا على ذلك عالجت هذه الدراسة موضوع التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب في ثلاثة فصول متكاملة، بحيث عالجت في الفصل الأول والمعنون بالإطار النظري والمفاهيمي للتعددية الحزبية الجانب النظري من الدراسة، وذلك بالإلمام بمجموعة من

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المفاهيم والنظريات التي تحيط بمفهوم الأحزاب السياسية وتعددها، بحيث لجأت هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة حول موقع وتطور مفهوم الحزب السياسي ــ باعتباره وحدة التحليل في الدراسة ــ في الفكر العربي والغربي على السواء، لتنتقل في المبحث الثاني إلى تبيان كيفية نشأة الأحزاب السياسية وتعددها وقوفا عند الأسباب الأساسية لذلك، ليختم الفصل بمجموعة من المناهج التي تعتبر ضرورية لدراسة التعددية الحزبية دراسة منهجية أكاديمية.

أما في الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان بيئة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب فإنه عمل على إيضاح محيط التعددية الحزبية في البلدين وذلك بذكر المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما عمد الفصل الثاني إلى الحديث عن الإطار القانوني والدستوري للتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، وذلك بنظرة مقارنة بين مختلف القوانين منذ الاستقلال إلى آخر قانون يخص الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى المقارنة بين مختلف الدساتير ومضامينها السياسية حول التعددية الحزبية.

أما الفصل الثالث والأخير فيحمل عنوان بنية وطبيعة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، هذا الفصل يتطرق في المبحث الأول إلى الدوافع الكامنة وراء ظهور الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب قبل الاستقلال، وكيفية اختفائها وظهورها من جديد بعد الاستقلال في كل من الجزائر والمغرب. ويساعد هذا المبحث في معرفة عمق هذه التنظيمات من جهة، ودراسة مدى تكرار السلوك بغية بناء النواميس من جهة أخرى. أما في المبحث الثاني من الفصل الثالث فقد تطرق إلى بنية التعددية الحزبية في البلدين (عددها، تاريخها، أيديولوجيتها، تنظيمها، وتصنيفها)، لتختتم

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدراسة بالمبحث الثالث والذي يتطرق إلى طبيعة التعددية الحزبية في البلدين، وقد استعملت الدراسة معيارين أساسيين في ذلك (الانتخابات، المنافسة السياسية)، فالانتخابات تعتبر مصدرا كميا ــ أي تمدنا بمجموعة من الإحصائيات ــ لدراسة فاعلية الأحزاب السياسية في البلدين، أما المنافسة السياسية فتعتبر مصدرا نوعيا ــ من حيث القيم السياسية التي تحكم الأحزاب في حد ذاتها، والقيم السياسية التي تحكم علاقتها مع السلطة السياسية ــ لدراسة الأحزاب السياسية وتعددها.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
PDF Complete
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الفارق الأساسي بين السياسة كعلم والسياسة كمهنة هو اعتماد الأولى على مجموعة من المناهج والاقترابات النظرية، ومجموعة من المفاهيم المصطلح عليها بين جميع المجتمعات العلمية، بالرغم من وجود بعض الاختلافات الثانوية التي تعود في غالب الأحيان إلى الاختلاف في النموذج المعرفي. هذا الأخير يلعب دورا مهما في صياغة المعرفة وطرق الوصول إليها، مما يجعل الدارس لعلم السياسة بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة أمام حتمية التمحيص في المناهج والمفاهيم التي يستخدمها في الدراسة.

المبحث الأول : مفهوم الحزب السياسي

تعتبر عملية تحديد مفهوم الحزب السياسي نقطة هامة في دراسة الظاهرة الحزبية، وخطوة ضرورية في رسم حدودها وتحديد المفهوم بذلك ينقسم إلى قسمين، تحديد لغوي وتحديد اصطلاحي، فبينما يساعدنا التحديد اللغوي على معرفة مجموع القيم التي يحملها هذا المفهوم باعتبار اللغة وعاء ثقافة الشعوب، فان التحديد الاصطلاحي يمثل ثمرة الجهود العلمية في تعريف ودراسة ظاهرة الأحزاب السياسية وتعددها.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول : أصل وتطور مفهوم الحزب.

إن الرجوع لأصل الكلمة دلالة علمية كبيرة، بحيث يساعدنا على معرفة تطور المفهوم عبر الأزمنة الماضية من جهة، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء المواقف الإيجابية والسلبية للمجتمعات الحديثة اتجاه المفهوم في حد ذاته، لذلك سترجع هذه الدراسة إلى أصل كلمة حزب في التراث الغربي والتراث العربي لمعرفة موقع مفهوم الحزب في حياة المجتمعات البشرية الغابرة على اختلاف مشاربها.

إن كلمة Parti في اللغة الفرنسية، وParty في اللغة الإنكليزية تعني في كل الأحوال الجزء من الكل[1]. وانتقلت هذه الكلمة في التراث الغربي من المجال العسكري إلى المجال السياسي في العصور الوسطى، فكانت تطلق كلمة حزب على " السارية المتكونة من مجموعة من الأفراد المسلحين، والتي انشقت وتمردت لقتال الكتيبة"[2]. الأمر الذي حمل الكلمة معاني مثل الانشقاق والتمرد. ويظهر هذا المعنى جليا في الفلسفة السياسية القديمة، حين اعتبرت مفهوم الحزب مفهوما مخالفا للطبيعة الإنسانية التي تسعى في غالب الأحيان إلى البحث عن التجمع والأمن والاستقرار[3].

---

1) جروان السابق، معجم اللغات(انكليزي، فرنسي، عربي) (بيروت: دار السابق للنشر، 1985)، ص ص.938ـــ939.

- Daalder, Hans, " Parties: Denied, Dismissed, or Redundant? ", in, Richard Gunther (ed) and other, Political Parties: Old Concepts and New Challenges (Oxford : Oxford University Press, 2002), p. 29.

2) Daalder, Hans, Op., Cit., p. 40.

3) Jean Charlot, les partis politiques (Paris: librairie Armand Colin, 1971), p.4.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما ارتبط مفهوم الحزب في الحضارة الرومانية، بالممارسة السياسية حول تأييد أو معارضة القائد السياسي أو العسكري، فكان مشروع الإصلاح الدستوري في الحضارة الرومانية الدافع وراء ظهور أحزاب مثل حزب الأحرار وحزب الشعب، التي كانت تتنافس حول مواضيع مثل المساواة والعدالة والأجانب في الحضارة الرومانية[1].

وبالتالي أثر الأصل على المفهوم وحمله بقيم مثل التشتت والانقسام وانعدام السلم والأمن، وبقيت هذه القيم لصيقة بمفهوم الحزب إلى غاية العصر الحديث، الأمر الذي دفع في كثير من الأحيان القيادة السياسية في الدول الغربية إلى اعتبار الحزب مفهوما مرادفا للتشتت والانقسامات والحروب الأهلية[2].

أما في التراث العربي، فإن كلمة حزب جاءت في لسان العرب لابن منظور بمعنى "النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن حصته، وجاء بمعنى الطائفة، السلام، الجماعة من الناس، وكل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم وإن لم يلق بعضهم بعضا، وأحزاب الرجل جنده وأصحابه والذين على رأيه، والأحزاب هم من ناهظوا الرسول محمد (ص) في واقعة الأحزاب[3]. والحزب الصنف من الناس، قال ابن الأعرابي

---

1) لغمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، ص.62.

2) لقد كانت سنة 1968 السنة التي بلغت فيها الحركات الاحتجاجية ذروتها في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تأطرها أحزاب ذات توجه شيوعي، هذا ما دفع القيادة السياسية الفرنسية بالتهديد باستعمال الجيش في القضاء على الأحزاب التي تقف وراء الاحتجاجات، وهو نفس السلوك الذي انتهجته نظيرتها الأمريكية، التي قامت بقمع حزب الفهود السود الذي كان يأطر الحركات الاحتجاجية للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، للمزيد من التفصيل أنظر:

ـــ توم بوتمور، علم الاجتماع السياسي،(ترجمة) وميظي نظمي (بيروت: دار الطليعة، 1986)، ص.60.

3) وهم قريش، بنوقريضة، بنو النظير وبعض القبائل العربية، وقد جاء القرآن الكريم بتفاصيل هذه الغزوة في سورة الأحزاب، وهي مدنية تتكون من ثلاثة وسبعون آية. أنظر:

ـــ أبي الفداء الحافظ إبن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم،ج.3 (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص ص.1516،1465.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحزب الجماعة، والجزب (بالجيم) النصيب، والحازب من الشغل ما نابك، والحزب الطائفة والأحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم السلام، وحازب القوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزابا، وحزبهم جعلهم كذلك وحزب فلان أحزابا أي جمعهم وتحازب لها أي تعصب وتسعى، وحزبه الأمر يحزبه حزبا نابه واشتد عليه وقيل ضغطه والاسم الحزابة وأمر حازب"[1].

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للحزب السياسي.

إن لتحديد المفهوم أهمية كبيرة في البحث العلمي الذي يسعى لصياغة النظريات العلمية، لذا ينصب جهد العلماء في المراحل الأولى من البحث في إيجاد المفاهيم الواضحة والدقيقة والمعبرة عن الظاهرة محل الدراسة، والعمل على جعلها أكثر تكيفا مع ما يطرحه المحيط من مستجدات، وفي هذا الصدد يعرف عبد الباسط محمد حسن المفهوم على أنه: "الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها أو شيئا بذاته"[2].

فالمفهوم في العلوم الإنسانية يحمل قيم وأفكار الجهة التي تعمل على إنتاجه وتحديده، هذا ما يجعله في غالب الأحيان موضع قبول أو رفض من طرف المجتمعات التي يتوجه إليها، لكن رغم ذلك يبقى لتحديد المفهوم دور هام في وضع المشكلة البحثية والإجابة عنها، واختيار الاقترابات والمناهـــج الصالحة لدراسة الموضوع، الأمر الذي

---

1) جمال الدين إبن منظور، لسان العرب، المجلد الأول (بيروت:دار صادر للطباعة، 1962)، ص.308 .

2) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي،ط11 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990)، ص ص.175 ــ176.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يوجب على الباحث في العلوم السياسية أن يستقصي المفاهيم والتعاريف التي يستعملها في دراسته، والعمل على معرفة المجتمع العلمي الذي أنتجها، والنموذج المعرفي الذي يحتضنها[1].

وقد يكون من المفيد عرض مجموعة من التعاريف والاقترابات التي استخدمت في دراسة الأحزاب السياسية، بغية الوصول إلى تعريف يجمع الصفات التي يتصف بها الحزب السياسي ويمنع اختلاطه مع المفاهيم الأخرى القريبة منه، لذلك فإن هذه التعاريف تنقسم إلى اتجاهين. الاتجاه الأول يعتمد على الجانب التنظيمي في تعريفه للظاهرة الحزبية، أما الثاني فأنه يركز على الجانب الوظيفي.

فالاتجاه التنظيمي في تعريف الحزب السياسي يركز على الطريقة التي يتم بها تنظيم الحزب، باعتبار أن لكل تنظيم سياسي شكل ومدى انتشار معين يميزه عن باقي التنظيمات الأخرى. ويتصدر قائمة هذه التعاريف، تعريف "موريس ديفرجيه" Maurice Duverger الذي يعتبر كتابه المشهور "الأحزاب السياسية" من الكتب الكلاسيكية في دراسة الأحزاب السياسية، وجاء هذا التعريف في مرحلة كان يصعب فيها تحديد مفهوم الحزب السياسي وتميزه عن باقي التنظيمات السياسية الأخرى مثل الكتلة البرلمانية والنوادي السياسية، ويعرف "ديفرجيه" الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الطوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد بينها نظم تعمل على ترابطها وتناسقها"[2]. ويهدف التعريف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين مفهوم الحزب السياسي والكتلة البرلمانية من حيث التنظيم والانتشار، ولهذا الغرض كتب "ديفرجيه" في مطلع كتابه انه

---

1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص.34 .

2) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، (ترجمة) علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط.3 (بيروت:دار النهار للنشر،1980)، ص.6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لا يسعى بهذه الدراسة إلى وضع تعريف دقيق للحزب، بقدر وضع أسس علمية لدراسة الظاهرة الحزبية[1].

وفي نفس السياق تأتي كتابات "توم بوتومور" Tom Bettomer للتأكيد على صيرورة العلاقات الاجتماعية وما تفرزه من تنظيمات سياسية تسعى من خلالها المحافظة على ذاتها واستقلالها، فبوتومور يرى أن الأحزاب السياسية هي" تشكيلات سياسية عالية التنظيم، تجنح إلى تطوير حياة خاصة بها، ومستقلة جزئيا عن المعالم الاجتماعية التي خلقتها في الأساس وعن بيئتها المتغيرة، وهي قد تكتسب عناصر الديمومة في النظام السياسي"[2].

أما الاتجاه الوظيفي فأنه يسعى للابتعاد عن كل ما هو تنظيمي بنيوي والاهتمام بمفهوم الوظيفة، التي يعتبرها وحدة صالحة للمقارنة من جهة، وتسمح بدراسة الحزب في حالته الديناميكية من جهة أخرى. وهو بذلك يبتعد على الدراسات البنيوية باعتبار أن بنية الحزب السياسي تختلف باختلاف الزمان والمكان، وفي هذا الصدد يعتبر طارق الهاشمي الأحزاب السياسية بأنها "مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتجمعهم مبادئ ومصالح معينة، ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها"[3]. كما يعرف "ريمون آرون" Raymond Aron الحزب السياسي " تنظيم منسق ومستمر لعدد من الأفراد يسعون لممارسة السلطة، بالحفاظ عليها أو تقاسمها مع آخرين"، وهو بذلك يرى أن الوظيفة الأساسية للحزب تتمثل في ممارسة السلطة والعمل على الحفاظ

---

1) موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص.6.
2) توم بوتومور، مرجع سابق، ص.72.
3) طارق الهاشمي, الأحزاب السياسية (بغداد : شركة الطبع والنشر الأهلية, 1968)، ص.77.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عليها[1]. وفي نفس المسار يأتي تعريف أنتوني Anthony الذي يعرف الحزب السياسي على أنه" تحالف أفراد يعملون من أجل التحكم بالوسائل الشرعية في جهاز الحكم[2]. ويتفق أنتوني مع آرون على ضرورة وجود مجموعة من الأفراد يتجندون لممارسة السلطة، لكنه يختلف عنه في شكل وطريقة ممارسها، فأنتوني يرهن وجود الأحزاب السياسية بوجود ممارسة وتحكم شرعي لوسائل الحكم، عكس آرون الذي ترك في تعريفه غموض حول هذا الموضوع.

كما اعتمد "جوزيف شونبتر" Joseph Shumpeter في تعريفه للحزب السياسي على مفهوم المنافسة، وهو بذلك يرهن وجود الأحزاب السياسية بوجود مناخ تنافسي ديمقراطي من أجل تحقيق هدف هذا التنظيم والمتمثل أساسا في الوصول إلى السلطة، ففي هذا السياق يعرف الحزب السياسي على أنه" مجموعة أفراد يدخلون حلبة المنافسة للوصول إلى السلطة"[3]. ويعرف "كينث جاندا" Kenneth Janda الأحزاب السياسية على أنها " تنظيمات هدفها وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم"[4]. لكن ما يأخذ على جاندا أن عملية وضع ممثلين في الحكم، ليست من اختصاص الأحزاب السياسية فقط، بل تستطيع الجماعات الضاغطة أيضا القيام بنفس العملية، كما تستطيع التنظيمات الغير الرسمية أيضا وضع ممثلين لها في الحكم[5]. ونفس القول يمكننا تطبيقه

---

1) Jean Charlot, Op., cit., p.50.
2) Ibid., p.50.
3) Jean Charlot, Op., cit., p.50.
4) Kenneth Janda, "Comparative Political Parties: Research and Theory,", in Ada W. Finifter (ed.), Political Science: The State of the Discipline II (Washington: American Political Science Association, 1993), p. 181.
5) Vicky Randall and Lars Svasand, “Party institutionalisation in new democracies”, in, Party Politics, vol.8, N°.1, 2002, p. 17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على تعريف آلفريد ريجز A.Regs الذي يعتبر الحزب السياسي "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات"[1].

أما بالنسبة إلى "سارتوري" Giovanni Sartori فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه" أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة"[2]. لكن هذا التعريف لم يستطع به سارتوري تبيان الفرق بين الحزب السياسي والكتلة البرلمانية. هذا النقص تداركه تعريف محمد السويدي للحزب السياسي، بحيث يعتبره " تنظيم سياسي له مبادئ معينة يهدف إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبيق المبادئ"[3]. وهو بذلك أضاف هدف الوصول إلى الحكم، الذي يعتبر من أهم مميزات الحزب السياسي عن باقي التنظيمات السياسية.

أما المفكر الألماني "ماكس فيبر" Max Weber فيركز في تعريفه للحزب السياسي على العلاقات الاجتماعية وما ينتج عنها من تبادل المصالح، سعيا منه للخروج من دائرة الدراسات القانونية البنيوية إلى ما هو ديناميكي، فكلمة حزب لدى ماكس فيبر تستعمل لتحديد العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الجمعوي، والانتماء القائم على التجنيد الحر من أجل ضمان السلطة للأفراد المسيرين داخل مجموعة مؤسسة لتحقيق مزايا مادية ومعنوية لمناظليها[4]. وبهذا يكون قد خرج عن التعاريف السابقة التي ربطت

---

1) أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص.18.

2) Jocelyn A. J. Evans, “In defence of Sartori”, Party Politics, vol.8, No.2, 2002, p. 156.

3) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1990)، ص.89.

4) Daniel Louis Seiler, les partis politiques (Paris : Armand Colin, 2000)pp.12-13.
- Nicholas Gane, “Max Weber as Social Theorist, Class, Status, Party”, European Journal of Social Theory, N°.8, 2005, p. 219.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وظيفة الأحزاب السياسية بالانتخابات والدفاع عن المصلحة العامة، إلى اعتبار الحزب مؤسسة قائمة على الربح المادي والمعنوي، وهو يناظر بذلك الحزب السياسي بالمؤسسة الاقتصادية التي تسعى إلى ضمان حياة أطول لمصالحها الخاصة[1] .

فرغم سعي الاقترابين في تقديم تعريف جامع مانع للحزب السياسي، إلا أنهما لم يفلحا في كثير من الأحيان في فصله كمفهوم عن باقي المفاهيم الأخرى مثل (الجمعيات السياسية والكتل البرلمانية والنوادي السياسية)، لهذا جاءت الدراسة التي قدمها كل من "لابلومبارا وويني" Joseph Lapalombara and Myron Weiner حول الظاهرة الحزبية في العالم الثالث عامة، وشمال إفريقيا خاصة بأربعة معايير لفصل مفهوم الحزب السياسي عن باقي التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى مثل (جماعات الضغط، النوادي السياسية، الأجنحة والكتل البرلمانية، الحركات الاجتماعية والسياسية)[2].

ويتمثل المعيار الأول في استمرارية التنظيم، ويعني ذلك وجود تنظيم مداه العمري غير مرهون بالمدى العمري للقادة المنشئين له[3]. إن هذا المعيار يمثل حجر الأساس لكل المشاريع والتنظيمات الحديثة، خاصة التنظيمات الاقتصادية التي تقوم بالدرجة الأولى على الربح، وبهذا قام "لابلومبارا وويني" Joseph Lapalombara and

---

- Dahms, H., "Theory in Weberian Marxism", Sociological Theory, N°.15, 1997, p. 183.
- Gane, N., "Max Weber on the Ethical Irrationality of Political Leadership", Sociology, N°. 31, 1997, p. 556.

1) Peter Breiner, "Translating Max Weber", European Journal of Political Theory, March 2002, p. 144.

2) Vicky Randall and Lars Svasand, Op., cit.,p.5.

3) Joseph Lapalombara and Myron Weiner,The origin and development of political parties (Princeton : University Press, 1966) p.6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Myron Weiner بفصل مفهوم الحزب عن باقي التنظيمات الضيقة المرهونة بشخص قيادي كما هو الحال بالنسبة للأجنحة، والتي تنتهي بموت أو خروج القائد المؤسس لها[1].

أما بالنسبة للمعيار الثاني فانه يتمثل في امتداد التنظيم، ويقصد بذلك امتداد التنظيم على المستوى المحلى مع وجود اتصالات منظمة بين الوحدات الوطنية والمحلية[2]. وهذا المعيار يميز الحزب السياسي عن الكتلة البرلمانية التي تعتبر شبه منغلقة ومحصورة الإطار الجغرافي، وسعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، عكس الأحزاب التي تهدف إلى تحقيق مصالح وطنية، وظهرت ظاهرة الامتداد على المستوى الوطني للوهلة الأولى لدى الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي استطاعت إيجاد كيانات حزبية منتشرة على المستوى الوطني لإحكام قبضتها ومراقبة صيرورة الحزب[3].

أما بالنسبة للمعيار الثالث، فانه يتمثل في وجود رغبة صريحة ومعلنة لدى القادة على المستوى الوطني والمحلي لممارسة السلطة، منفردين أو بالتآلف مع الآخرين في النظام السياسي الحالي أو القادم، وهذا المعيار يبين الفرق بين الحزب السياسي والجماعات الضاغطة والحركات الاجتماعية[4].

---

1) Daniel Louis Seiler, Op.cit., p.23.

2) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, Op., cit., p.6.

3) للمزيد من التفصيل حول دور الأحزاب الشيوعية في تطوير التنظيم الحزبي أنظر :

John T. Ishiyama, "Party organization and the political success of the communist successor parties", Social Science Quarterly, Vol.82, N°.4, December 2001, p. 34.

- Jean Charlot, Op.,cit., p.7.

ـــ فيلب برو، مرجع سابق، ص ص.259 ـــ 405.

4) توم بوتومور، مرجع سابق، ص ص .52 ـــ 76.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالجماعات الضاغطة تسعى في عملها للتأثير على السلطة دون الوصول إليها، كما أنها تدافع على شريحة اجتماعية معينة، لكن هذا لا يمنعها من المساهمة في الحملات الانتخابية ومساندة مرشح حزب معين ترى فيه العناصر المساعدة لخدمة مصالحها الخاصة. وتلجأ الجماعات الضاغطة في الكثير من الأحيان إلى دس مصالحها الخاصة في المصالح العامة، هذا ما يصعب من مهمة الباحث في تبيان أو فصل المصلحة العامة من الخاصة[1].

كما يساعد هذا المعيار في تمييز الحزب السياسي عن الحركات الاجتماعية حتى ولو كانت ذات طابع سياسي، فالهدف الأول والأخير للحزب السياسي هو الوصول إلى السلطة، أما الحركات الاجتماعية غالبا ما تكون وظائفها اجتماعية إنسانية، أما السياسية منها فإنها تعمل بطريقة شاملة وبطيئة، وفي حالة نجاحها تسعى لخلق المستلزمات الأولية للتغيير السياسي أو تغيير النظام القائم عن طريق التشكيك في شرعيته والعمل على طرح بدائل عنه، ويبقى الفصل بين الحزب السياسي والحركات، فصل نظري يراد به التمييز فقط، لأن الواقع أثبت أن الكثير من الحركات الاجتماعية والسياسية تطورت إلى أحزاب سياسية، مثل الأحزاب الجماهيرية وأحزاب البيئة في أوربا التي كانت وليدة حركات اجتماعية في الأصل.

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر :

- Capdevielle et René Mouriaux , «les rapports partis-syndicats en France: contraintes et équivoques » in, Yves Meny (ed.), Idéologies partis politiques & groupes sociaux (Paris : presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1989), p.318.
- Martin Schain, « le pouvoir des syndicats et leur résistance aux réformes en Grande-Bretagne et France », Ibid., pp.327-354.

- جان ماري دانكان، علم السياسة، (ترجمة) محمد عرب صاصيلا(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1997)، ص ص.226-230.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي الأخير يأتي المعيار الرابع والمتمثل في حصول الحزب السياسي على تأييد شعبي على مستوى الأعضاء وعلى مستوى المنتخبين[1]. إن هذا المعيار يميز الحزب عن النادي السياسي الذي يصفه "جون شارلو" Jean Charlot بمخبر الأفكار (جماعات ضغط على مستوى الأفكار) الذي يساهم في إعطاء الأطر الفكرية والنظرية للأحزاب السياسية دون أن يسعى للحصول على تأييد شعبي[2].

المبحث الثاني: نشأة التعدديـــة الحزبيـــة.

إن لتوســـع حق الانتخاب، والتوسع العمودي والأفقي للتنظيمات السياسية التي سبقت تكوين الأحزاب في أوربا الغربية دور مهم في ظهور الأحزاب السياسية وتعددها، فحسب "موريس ديفرجيه" Maurice Duverger فان كبر حجم التنظيمات السياسية أدى إلى ازدياد وظائفها كبرا وتعقيدا، وازدياد حاجتها للاستقلال والتنظيم الجيد لأعضائها، كما أدى توسع حق الانتخاب إلى اعتماد هذه التنظيمات على لجان متخصصة في تأطير المنتخبين وتشهير المترشحين[3]. وتختلف الأحزاب السياسية في نشأتها وتعددها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى أخر، فبينما كانت المجتمعات في بداية القرن الماضي تعرف ظاهرة النشأة البرلمانية للأحزاب السياسية (النشأة الداخلية)، فإنها خرجت عن هذه العادة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، لتعرف النشأة اللابرلمانية (النشأة الخارجية)، والتي تتميز بها معظم الدول الحديثة النشأة.

---

1) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, Op., cit., p.6.
2) Jean Charlot, Op.,cit., p.9.
3) Fabrice E. Lehoucq, Op., Cit., pp. 29-46.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: النشأة الداخلية (البرلمانية).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربيـــة (بريطانيا وفرنسا) مهد الأحزاب السياسية بمعناها الحديث، ومما ميز هذه النشأة أن أغلبها كانت نتاج لتطور الكتل البرلمانية[1]. فبالرغم من أن العقيدة السياسية هي الميزة التي نستطيع من خلالها اليوم التمييز بين مختلف الكتل البرلمانية، فان معظم الكتل البرلمانية في أوربا الغربية نشأت بدوافع أخرى بعيدة عن مفهوم العقيدة السياسية، فقد نشأت على مفاهيم مثل المجاورة الإقليمية والمصلحة المهنية المشتركة، هذا ما انعكس على وظائف الأحزاب السياسية التي انحصرت ــ في المراحل الأولى من تكونها ــ في تمثيل مصالح إقليمية ضيقة أكثر من تمثلها للمصالح العامة الأمر الذي جعلها تتعدد بتعدد الأقاليم[2]، واستعملت الكتل البرلمانية في بداية نشأتها الفساد لتثبيت دعائمها، خاصة الكتل البرلمانية

---

1) Richard Herrera, "The origins of opinion of American party activists", Party Politics, Vol.5, N°.2, 1999, p. 241.

2) لقد كان وراء نشأة الأحزاب السياسية في المجلس التشريعي الفرنسي لسنة 1789 مجموعة من نـــواب الأريـــاف الذين جعلوا من (مقهى بروتون) بفارســـاي مكـــانا لمناقشة القضايا الإقليمية، لتتسع المناقشة فيما بعد إلى القضايا الوطنـــية. الأمر الذي دفعهم إلى التنقل إلى(مطعم الدير) ببـــاريس. وقبل أن يشـــاع تجمع النواب بين النـــاس " بنادي اليعاقبـــة " مر التجمع بعدة تسميات حملت اسم مكان التجمع، فأطلق عليهم " نواب بروتون " ثم " نواب الدير". وارتباط الاسم بالمكان يدل على أن العقائد السياسية كانت في تلك الفترة غير واضحة حتى تستعمل كصيغة مميزة لكل كتلة برلمانية، كما جاء في كتاب " بير مابيلو " و " مارسيل ميرل " الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى" ما يؤكد على ان هذه الظاهرة كانت أيضا في المجتمع الإنكليزي : " إن الإنكليز واقعيون في السياسة، لا يعلقون أهمية إلا على التجربة، فهم متعلقون بنظام الحزبين لأنه أظهر جدواه، ويؤمن منذ أمد طويل الإستقرار الحكومي، وهم لا يعنون أبدا بالمناقشات الأيديولوجية ... وقد فهمت الأحزاب السياسية هذا الواقع، فلم تتمسك بمذهب حقيقي ... " وللمزيد من التفصيل أنظر :

ــ موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص.7 .

– Jean Charlot, Op., Cit., pp. 26-27.

ــ بير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى، (ترجمة) محمد برجاوي (بيروت: منشورات عويدات، 1970)، ص.7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البريطانية، التي كان فيها الوزراء الإنكليز يؤمنون لأنفسهم الأكثرية عن طريق شراء أصوات النواب[1]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تم إنشاء شباك يأتي إليه البرلمانيون لقبض ثمن أصواتهم أوقات الاقتراع، وفي سنة 1714 أنشئ مركز السكرتير السياسي لدى الخزانة لتأمين تلك العمليات المالية، لكن هذه الظاهرة ليست خاصة ببريطانيا لوحدها، بل مست أيضا كل من فرنسا وإيطاليا، حيث أصبح الفساد وسيلة هامة في يد الحكومة لاستعماله في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي، من أجل مقاومة الضغط المتزايد الذي تمارسه المجالس النيابية عليها[2].

كما أدى توسع الاقتراع العام إلى عجز واضح للكتل البرلمانية في دعم مكانة النواب، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد على اللجان الانتخابية من أجل شرح أهداف هذه الكتل من جهة، والتعريف بالمرشحين الجدد من جهة أخرى[3]. والإشكال هنا لا يطرح على الشخصيات النيابية القديمة، بل يطرح بدرجة عالية لدى الشخصيات الجديدة التي تسعى إلى منافسة النخب القديمة[4]. وبالتالي إذا لم يكن هناك استحداث وتنمية لجان انتخابية تهدف إلى الفوز بثقة الناخبين الجدد اتجاه النخب الحديثة، فإن الناخبين سيتوجهون بطريقة ميكانيكية إلى النخب الاجتماعية التقليدية. لذلك كان في

---

1) موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص.9.

2) المرجع نفسه، ص.9.

3) Jean Charlot, Op., Cit., pp. 26-29.

4) Fabrice E. Lehoucq, "Can Parties Police Themselves? Electoral Governance and Democratization", International Political Science Review, Vol.23, No.1, 2002, pp. 29-46.

- Dean Mc Sweeney, "Changing the rules changed the game, Selecting Conservative Leaders", Party Politics, Vol.5, N°.4, 1999, p. 473.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غالب الأحيان نشوء اللجان الانتخابية مبادرة من اليسار[1]. وبالتالي أدى تعدد المصالح الإقليمية، والكتل البرلمانية، وتعدد اللجان الانتخابية إلى ضرورة تعدد الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: النشأة الخارجية (اللابرلمانية).

يتم في كثير من الأحيان إنشاء أحزاب سياسية عن طريق مؤسسات قائمة من قبل، والتي كان لها نشاط خارج الانتخابات والبرلمانات، ويعتبر في هذا الصدد حزب العمال البريطاني أحسن دليل على ذلك، بحيث لم ينشأ من عائلة برلمانية بل كان نتيجة حركة جماهيرية كبيرة رسمت خطواتها الأولى في إنكلترا الصناعية، في سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي[2]. واجتمعت لذلك مجموعة من النقابات والحركات الإصلاحية للدفاع عن الطبقة الشغيلة وما آلت إليه من جراء التطور الصناعي، ونذكر على سبيل المثال "رابطة إلغاء رسوم القمح" و"حركة الخير" و" قدماء الموحدين"، والتي فهمت أنه لا مناص من المبدأ الذي نادى به من قبل آدم سميث ثم كارل ماركس وإنجلز[3]، والذي مفاده أن المطالب العمالية لا يمكنها أن تجد لها أذن صاغية إلا إذا كانت ذات صبغة سياسية، وتكوين نقابات تتحمل مهمة الدفاع عن المصالح العمالية[4].

---

1) Kenneth F. Greene, Opposition party strategy and spatial competition in dominant party regimes, Comparative Political Studies, Vol.35, N°.7, September 2002, p.771.

2) مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص ص.17 ــ 18.

3) Patrick Seyd, "New parties/New politics?, A Case Study of the British Labour Party", Party Politics, Vol.5, No.3, 1999, pp. 383-405.

4) موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص ص.14ــ19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبعد عدة محاولات قام بها الحزب النقابي العمالي بزعامة كير هاردي Kér Hardi سنة 1889، ثم حزب العمل المستقل بزعامة رامزي ماكدونالد Ramsay Mc Donald عام 1893، قرر اتحاد النقابات في الأخير دعوة كل من حزب العمل المستقل والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي، والجمعية الفابيانية Fabienne إلى اجتماع عام بلندن عام 1900، حيث قرر إنشاء لجنة تمثيل العمل التي تحول اسمها عام 1906 إلى حزب العمل الذي كان يهدف إلى تمثيل طبقة العمال في البرلمان[1].

فنظرية النشأة البرلمانية واللابرلمانية وجهت لها انتقادات واسعة من طرف العديد من علماء التخصص أشهرهم جاندا، لابالومبارا وينر وسارتوري. بحيث يرون أنها أصبحت من النظريات التقليدية في نشأة الأحزاب السياسية، والتي لا تصلح إلا لدراسة الأحزاب السياسية في أوربا الغربية[2].

وبدأت هذه النظرية تفقد قوتها مباشرة بعد الظهور المتضاعف للدول المستقلة حديثا. فمنذ سنة 1945 إلى غاية سنة 1992 عرف العالم ظهور حوالي مائة وثمنين دولة مستقلة، كما ورثت هذه الدول العديد من المؤسسات السياسية على الاستعمار، كان أبرزها الأحزاب السياسية[3]. واختلف الباحثون في طبيعة هذه الأحزاب وكيفية إيجاد تعاريف علمية لاحتوائها، فمنهم من رفض بتسميتها أحزابا سياسية، ومنهم من تخلى على هذه النقاشات وفضل استعمال مصطلح "الظاهرة الحزبية" مثل "لابالومبارا وينر" Joseph Lapalombara and Myron Weiner وأسامة غزالي حرب، من أجل الجمع

---

1) مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص.18.

2) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, Op., Cit., pp.3-41.

3) جبرائيل الموند وبنجام بويل، السياسة المقارنة إيطار نظري، (ترجمة) محمد زاهي المغيربي (تونس: منشورات جامعة قار يونس، 1996)، ص.55 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بين الأحزاب السياسية والظواهر القريبة منها والتي تؤدي نفس المهام، لكن ما هو متفق عليه أن الأحزاب السياسية كانت ولازالت المحرك الأساسي في تنمية وتحديث المجتمعات الإنسانية، وأنها نتاج ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية، وخبرة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر[1].

المبحث الثالث: الإقتربات النظرية لدراسة التعددية الحزبية.

ينتمي موضوع هذه الدراسة إلى دراسات الظاهرة السياسية في العالم الثالث بصفة عامة، وإلى السياسات المقارنة بصفة خاصة، وقد شهد هذا الفرع من علم السياسة منذ بداية القرن العشرين تطورا ملحوظا على المستوى العمودي والأفقي. وكان هذا التقدم نتيجة منطقيـــة لتقدم الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، وظهور المدرسة السلوكية والوظيفية التي كانتا نقطة تحول في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة، بانتقاله من الدراسات الشكلية القانونية الوصفية إلى الدراسات التفسيرية الإحصائية الكمية. أما على المستوى السياسي فقد كان هذا التطور في الأساس يصب في الجهود المبذولة لوقف زحف الأطروحات الفكرية والمنهجية الماركسية التي استطاعت منذ وقت مبكر تجاوز الطابع الشكلي القانوني للدراسات الاجتماعية[2].

كما فرض ظهور الدول الحديثة، والحركات التحررية بعد الحرب العالمية الثانية على السياسة المقارنة ضرورة الخروج من القصور الذي ظلت تعاني منه الدراسات

---

1) أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص.5.
2) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقارنة لمدة طويلة، والتوسع لاحتواء هذه الكيانات والظواهر السياسية المستجدة، وفي هذا الصدد أجمل "آلموند وباول" Gabriel Almond & Powell الصفات التي كانت تعاني منها السياسة المقارنة قبل الحرب العالمية الثانية في ثلاثة صفات[1].

فلقد اتسمت السياسة المقارنة لمدة طويلة بالمحدودية، بحيث كانت أدبيات السياسة المقارنة مقتصرة على العالم الأوربي فقط، في حين أن الدراسات التي تناولت السياسة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كانت ضئيلة ومحددة داخل سياق ما يسمى بدراسة المناطق Area Studies كما اتسمت أيضا بالتجزئة، بحيث كانت الدراسات المقارنة تهتم بالخصائص المميزة لنظم سياسية معينة ومنفردة، دون اللجوء إلى تحليل مقارن قائم على الفصل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. كما كانت السياسة المقارنة تركز على دراسة المؤسسات الحكومية، والمعايير القانونية والأفكار السياسية والأيديولوجية دون الاهتمام بالأداء والتفاعل والسلوك السياسي[2].

وعرفت الدراسات السياسية بصفة عامة أيضا تطورا في المفاهيم، فأصبح استخدام النظام السياسي بدلا من الدولة، والبنية والعملية بدلا من الحكومة والبرلمان، والسلوك بدلا من القوانين واللوائح[3]. وكان الاقتراب الذي ازدهرت في ظله هذه الاتجاهات هو الاقتراب السلوكي، الذي أصبح يعني بكل بساطة دراسة السلوك

---

1) جبرائيل الموند و بنجام بويل، مرجع سابق، ص ص. 21 ــ 23.

2) جابرييل الموند وجي بنجهام باويل الابن، مرجع سابق، ص ص 15 ــ 35.

- Valerie Bunce, " Comparative democratization", Comparative Political Studies, Vol. 33 N°. 6/7, August/September, 2000, p.707.

- Scott Mainwaring, "Level of development and democracy", Comparative Political Studies, Vol. 36, N°. 9, November 2003, pp.1031-1067.

3) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص.125 ــ 129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفعلي لأصحاب الأدوار السياسية والبحث عن تفسير للجوانب الإمبريقية للحياة السياسية، وتهدف السلوكية بذلك إلى جعل الدراسة السياسية أكثر علمية[1].

فالتسارع الذي عرفه علم السياسة والسياسة المقارنة التي كانت في الأصل الفرع الموجه لدراسة الظواهر المستحدثة خارج الأمم الغربية، دفع الباحثين للبحث عن مناهج وإقترابات مكيفة حسب واقع ما يسمى بالعالم الثالث، هذا ما أدى إلى بروز أدبيات التحديث والتنمية السياسية في الخمسينيات، والتي تستند في الأساس على البديل الوظيفي الذي جاء به " جابرييل آلموند" Gabriel Almond والعديد من المفاهيم السلوكية، كما أدى إلى ظهور تنقيحات هامة على التحليل الطبقي الماركسي بتجاوز المقولات التقليدية بما يتلائم مع المتغيرات السياسية الحديثة، كما برز أيضا الاقتراب المؤسساتي على يد "صامويل هانتغتون" Samuel Huntington[2]، وفي حدود ما يمكن أن تسهم فيه كل من تلك التطورات في التأصيل النظري لموضوع الظاهرة السياسية في العالم الثالث، فإنها أسهمت بطريقة مباشرة في التأصيل النظري للظاهرة الحزبية في العالم الثالث باعتبارها جزء لا يتجزء منها، لذلك سيتناول هذا المبحث تلك التطورات في اقتراب التنمية السياسية والاقتراب المؤسساتي ومفاهيم التحليل الطبقي وأثرها في دراسة التعددية الحزبية[3].

---

1) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص. 199 ــ 201.

2) Gerard Alexander, “Institutionalized uncertainty, the rule of low, and the sources of democratic stability”, Comparative Political Studies, Vol.35, N°.10, December 2002, p. 1148.

3) لقد رأى علماء السياسة الغربيين أن المجتمعات الحديثة التي ظهرت إلى الوجود خارج ما أطلق عليهم الموند وباول بالجماعة الأطلنطية، تختلف اختلافا كبيرا عنها مما لا يسمح بإجراء المقارنة بينها من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن تطبيق المناهج والاقترابات الغربية عليها، هذا ما دفعهم إلى البحث عن مناهج اكثر ملائمة لتلك الظواهر انظر:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول : اقتراب التنمية السياسية.

إن أغلب الدراسات التي تهتم بالأحزاب السياسية عامة والتعددية الحزبية خاصة في العالم الثالث تنتمي إلى أدبيات التنمية السياسية. وقد كان للجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي برئاسة "جابرييل ألموند" Gabriel Almond الدور الفعال في دفع هذا النوع من الدراسات، فأصبحت أفكار التنمية السياسية أفكار ذات حدين، من حيث أنها كانت ومازالت مبتغى كل دول العالم الثالث، وكستار تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الليبرالية من أجل إحداث تنمية سياسية تهدف بالدرجة الأولى إلى إقامة ديمقراطية ليبرالية. الأمر الذي جعل مدخل التنمية السياسية يحمل في بداية نشأته خليط بين الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية والأيديولوجية التنموية.

إن الاختلافات والاجتهادات الواسعة حول التحديد الدقيق لمفهوم التنمية السياسية دفع "لوسيان باي" Lucian Pye إلى إحصاء عشرة تعاريف مختلفة لمفهوم التنمية السياسية في دراسته المسحية لأدبيات التنمية في منتصف الستينات [1].

فعملية البحث عن إحداث تنمية سياسية في الدول المستقلة حديثا تدخل ضمن نظرية اشمل هي نظرية التحديث Modernization، والتي تقوم أساسا على التفرقة بين الحداثة والتقليد، والنظر إلى عملية التحديث على أنها مجرد مشكلة فنية، بحيث يكتفي بذلك الانتقال الخطي من الحياة التقليدية إلى حياة الحداثة عبر تقمص النماذج الغربية

ـ نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص.70ـ72.
ـ محمد شلبي، مرجع سابق، ص.75.
1) أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص.31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الليبرالية، مما جعل مفهوم التنمية السياسية من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات يعبر بالدرجة الأولى عن مفاهيم التحديث، ورغم أنهما متداخلان فعليا فإنهما متمايزان تحليليا[1]. فالتنمية كانت تاريخيا موضوع القوى الاجتماعية والسياسية النابعة من الحراك والضغوط التي يمارسها المجتمع، أما التحديث فكان دائما النتيجة النهائية لسعي النخب الحاكمة لتعظيم قوتها. كما تتميز التنمية بأنها شاملة، بحيث تمس كل شرائح المجتمع، عكس التحديث الذي ينتهج منهجا منفعي "برجماتي" Pragmatism نحو ما هو ضروري من الموارد[2].

لكن التطورات التي حدثت في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، لم تؤدي إلى تحقيق التغيير المنشود نحو نقل الحداثة بسلوكياتها ومؤسساتها، وإنما أدت في كثير من الأحيان إلى ظهور عجز في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، هذا ما دفع الباحثين إلى ضرورة البحث عن صيغة توازن بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي[3].

وقدم مدخل التنمية السياسية إطارا نظريا، وأدوات منهجية متعددة لدراسة الظاهرة الحزبية، كان أهمها مدخل أزمات التنمية السياسية وأثرها في نشأة وتطور وتعدد الأحزاب السياسية من جهة، ودور الأحزاب في إثارة وحل مشاكل التنمية السياسية، مثلها مثل البيروقراطيات والجيش والقيادة الكاريزمية[4].

---

1) Frances Hagopian, "Political development, revisited", Comparative Political Studies, Vol. 33, No. 7, September 2000, p. 881.

2) Anibal Perez-Linan, Op., Cit., p.165.

3) Frances Hagopian, Op., Cit., p. 900.

4) Valerie Bunce, "Comparative democratization", Comparative Political Studies, Vol. 33, N°. 6, September 2000, p. 709.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذا الصدد ربط كل من "لابالومبارا ووينر" Joseph Lapalombara and Myron Weiner بين أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الحزبية، وقد ركز الباحثين على أربعة أزمات يرون أنها ساهمت في نشأة أغلب الأحزاب السياسية في العالم الثالث. وهذه الأزمات هي: أزمة هوية، أزمة شرعية، أزمة مشاركة وأزمة تغلغل[1]. رغم أن الفضل في إدخال اقتراب الأزمات في التحليل السياسي يعود إلى لوسيان باي Lucian Pye، الذي استعمله لدراسة ظاهرة التخلف السياسي والتنمية في العالم الثالث[2].

عندما نكون بصدد الحديث عن أزمة الهوية، فإننا نقصد بها مباشرة غياب فكرة المواطنة، هذا ما يؤدي إلى انتقال الولاء السياسي من الدولة والحكومة إلى ولاءات ضيقة قائمة على أساس عرقي أو ديني. وبتعدد المجموعات البشرية نكون أمام تعدد الولاءات السياسية، هذا ما يدفع بكل جماعة بشرية إلى المطالبة بتمثيل سياسي خاص بها، وتستعمل لذلك وسائل عديدة من بينها الأحزاب السياسة. وبهذا تكون أزمة الهوية من بين المصادر الأساسية لنشأة الأحزاب السياسية وتعددها[3].

---

1) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص.11.

2) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.11.

3) للمزيد من التفصيل أنظر:

- Jocelyn A. J. Evans and Jonathan Tonge, "Problems of modernizing an ethno-religious party", Party Politics, Vol.11, N°.3, 2005,p. 322.
- JAMES R. SCARRITT, "The intraction between democracy and thnopolitical protest and rebellion in Africa", Comparative Political Studies, Vol.34, N°.7, September 2001, pp.800-827.
- Perry Mars, "Ethnic Politics, Mediation, and Conflict Resolution", Journal of Peace Research, vol. 38, N°. 3, 2001, p. 363.
- Mark P. Jones and Scott Mainwaring, "The Nationalization of parties and party", Party Politics , Vol. 9, N°.2, 2003, p. 155.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما بالنسبة لأزمة الشرعية فإننا نقصد بها " افتقار حكم الصفوات إلى رضى الجماهير، وذلك باعتلاء الصفوة سدة الحكم واستمرارها فيه على الرغم من عدم استناد حكمها على أي رصيد يذكر من رضى الشعب الخاضع لذلك الحكم"[1]. وظهرت هذه الظاهرة بوضوح بعد حصول دول العالم الثالث على استقلالها، وتولي مجموعة من الأفراد أو شخصية واحدة السلطة، بحجة أن كان لها الدور المحوري في النضال من أجل استقلال البلاد. وتظهر أزمة الشرعية عند عجز السلطة القائمة على تلبية مطالب الجماهير التي تكثفت وتحولت إلى ضغوط، الأمر الذي يولد بيئة سانحة لظهور أحزاب سياسية تتخذ من هذه المطالب أرضية خصبة لبناء أيديولوجيتها، ومن إرادة الجماهير قوة لمواجهة السلطة[2].

أما أزمة المشاركة فإنها تنتج من دور التحديث السياسي في دفع الحراك الاجتماعي، والذي بدوره يعمل على توسيع المشاركة السياسية إلى شرائح اجتماعية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما بالنسبة للصفوة التي في سدة الحكم فإنها ستعمل أيضا للحفاظ على مكانتها ومصالحها، وذلك بوضع مجموعة من الضوابط السياسية والقانونية للحفاظ على الوضع القائم، هذا التعارض في

- Michelle Kuenzi and Gina Lambright, "Party system institutionalization in 30 african countries", Party Politics , Vol.7, N°.4, 2001, p. 447.

1) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.18.

- Michelle Kuenzi and Gina Lambright, Op., Cit., p. 453.

2) Carrie Manning, "Assessing African party systems after the third wave", Party Politics, Vol. 11, N°.6, p.710.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصالح يدفع المحكومين إلى ضرورة تنظيم أنفسهم في شكل أحزاب سياسية، تكون في غالب الأحيان أحزابا يسارية لتمثيل الفئات المحرومة من المشاركة السياسية[1].

كما تعتبر أزمة التغلغل من الأزمات التي على إثرها تنشأ وتتعدد الأحزاب السياسية في العالم(العالم المتقدم أو العالم المتخلف). ومفهوم التغلغل يعني التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي تمارس سلطتها عليه، والتغلغل لدى الصفوة الحاكمة هو قدرتها على التحكم وفرض كافة القوانين على كل التراب الوطني، وتسهيل ممارسة النظام السياسي لقدراته بأحسن صورة[2]. وتقاس قدرة السلطة السياسية على التغلغل بمعيارين :

1) المعيار الأول : يتمثل في قدرة الدولة على فرض قوتها المادية (الإكراه البدني المشروع) بغض النظر عن رضى المحكومين، وذلك لفرض امتثال أفراد المجتمع للقوانين من جهة، وفرض الاستقرار السياسي من جهة أخرى.

---

1) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.58.

- Henrik Tham, “Law and order as a leftist project?”, Punishment & Society, Vol. 3, N°.3, 2001, p.420.

2) لقد ساهم الاقتراب الوظيفي الذي أتى به " جبرائيل الموند " في تقديم الكثير من البدائل والمداخل النظرية، وفي تحليله لوظائف النسق السياسي أعطى الموند مجموعة من القدرات أو الوظائف نستطيع من خلالها قياس مستوى أداء الأنظمة السياسية، ومن بين هذه القدرات هناك : القدرة الإستخراجية، القدرة التوزيعية، القدرة التنظيمية، القدرة الرمزية، القدرة الظبطية، القدرة الاستجابية. للمزيد من التفصيل أنظر:

ـــ جابرييل آلموند وبنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر (نظرة عالمية)، (ترجمة) هشام عبد الله (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص.70.

ـــ جبرائيل آلموند وبنجام بويل، السياسة المقارنة إيطار نظري، (ترجمة) محمد زاهي المغيربي (تونس: منشورات جامعة قار يونس، 1996)، ص. 103.

ـــ محمد شلبي، مرجع سابق، ص.177.

ـــ نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص.278 ـــ 279.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2) المعيار الثاني : يتمثل في قدرة الحكومة المركزية في فرض ثقافة سياسية معينة على المحكومين، والثقافة السياسية كما عرفها "جابريال آلموند" Gabriel Almond عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات، والهدف من نشرها هو خلق أو تعزيز شرعية النظام السياسي القائم. وأعتبر "آلموند" Almond أنه إذا أعتقد المواطنون في ضرورة طاعة القوانين فإننا بذلك نتحدث عن مستوى مرتفع للشرعية، أما إذا رأوا أنه لا يوجد سبـــب للطاعة أو أن طاعتهم ناتجة عن خوف، فإننا مع مستوى متدني للشرعية[1]، لذلك فأي تراجع في قدرة السلطة السياسية على التغلغل يولد فرص سانحة لنشأة الأحزاب السياسية ــ ولو سريا ــ التي تجد أمامها مادة أولية لبناء عقيدة سياسية قائمة على الرفض والاحتجاج[2]، لكن هذه الظاهرة ليست خاصة بدول العالم الثالث فقط، بالرغم من أنها تعرفها بدرجة كبيرة. بل نجدها أيضا لدى الأنظمة السياسية المتقدمة، فالنظام السياسي الكندي يعاني من أزمة تغلغل في إقليم "الكيبيك " الذي ينحدر سكانه من الأصل الفرنسي، كما نجد نفس الأزمة لدى النظام السياسي البريطاني في منطقة ايرلندا الشمالية، ولدى النظام الإسباني في إقليم

---

1) جابرييل آلموند و بنجهام باول الإبن، مرجع سابق، ص.70.

2) لقد أطلق " فيلب برو " على هذه الأحزاب التي تنشأ من هذا الوضع بـــ " الأحزاب الاحتجاجية " وغالبا ما تكون أحزاب أقليات، بحيث تفرض نفسها في المشهد السياسي بتبنيها لغة فظة، وقطع صلاتها بحذر مع التجمعات ذات النزعة الأغلبية، ويعتمد نشاطها على التنديد والرفض الكلي والجزئي لمخرجات النظام السياسي القائم، كما أنها لا تتطلع لبلوغ ممارسة السلطة على المستوى الوطني بل ينحصر نشاطها على مستوى أقاليم محددة. وهي تجد كمبرر لوجودها قدرتها على تحمل قضية مجتمعية لا تستقطب إجماعا، وبالتالي يبنى الحزب هويته من القضايا المزمنة المتروكة للتصفية. لتفصيل أكثر أنظر :

ــ فيلب برو، مرجع سابق، ص.372 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الباسك، كما نجدها لدى الأنظمة السياسية العربية أيضا، في النظام السياسي العراقي بمنطقة كردستان العراق، وبالسودان بمنطقة دارفور[1].

وفي كثير من الأحيان تربط بين هذه الأزمات علاقة سببية تتابعية، وتعمل الظروف الخاصة بكل مجتمع على إعادة ترتيب الأزمات من حيث الأهمية ومن حيث الترتيب الزمني لظهورها، كما يمكن لهذه الأزمات أن تظهر في وقت واحد وفي مجتمع واحد، لذلك فظهور الأحزاب السياسية وتعددها يكون مرهون بمدى قوة أثر كل أزمة على أفراد المجتمع[2].

المطلب الثاني : الاقتراب المؤسساتي .

لقد مر الاقتراب المؤسساتي بمرحلتين: المرحلة التقليدية والتي عرفت (بالاقتراب القانوني) والذي جاء كرد على المنهجية التاريخية والمثاليـــة القائمة على الفصل بين الفكر والواقع من جهة، وكنتيجة لانتشار صياغة الدساتير في أوربا وأمريكا في بداية

---

1) يقابل مفهوم أزمة التغلغل في المغرب العربي مفهوم " سيبا " وهي المناطق تسكنها قبائل التي لا يستطيع المخزن الوصول إليها لجمع الضرائب والريع، وللمزيد من التفصيل أنظر:

ـــ ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي قضايا أساسية"، في أحمد منسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2004) ص ص.10ـــ11 .

- Remy Leveau, Fellah Marocain défenseur du trône (France :l'imprimerie Chirat :1985), p.29 .

2) Bertrand Badie, « L'analyse des partis politiques en Monde Musulman la crise des paradigmes universels », in Yves Meny (ed.), Op., Cit., pp.271-187.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القرن العشرين من جهة أخرى[1]، بحيث كانت الدراسات تركز على مفهوم الدولة والمؤسسات الدستورية والبرلمان، ومدى تطابقها مع القانون والدستور. كما كان مفهوم النظام السياسي في تلك الفترة يقصد به الحكومة فقط بتجـــاهل العناصر الأخرى مثل (الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية والهيئات الغير الرسمية)[2]، كما اهتم الاقتراب القانوني في هذه المرحلة بالتطور الشكلي التاريخي لهذه المؤسسات من حيث عددها ومراحل بروزها واختفائها دون الوصول إلى تفسيرات علمية لذلك[3]. وبالتالي فالظاهرة السياسية في هذا الاقتراب يحكمها إطاران، إطار شرعية المؤسسة وما مدى توافقها مع القواعد الدستورية والقواعد المنظمة للحياة العامة، وشكل المؤسسة وما تتميز به من هرمية وتراتبية في السلطة[4].

في المرحلة الثانية أصبح واضحا لدى المجتمع العلمي إن الإقتراب القانوني الشكلي لا يسمح بدراسة الحقائق السياسية والغوص فيها، لذا ظهر في الستينات الاقتراب المؤسسي الحديث على يد "صامويل هانتغتون" Samuel Huntington في كتابه النظام السياسي لمجتمعات متغيرة [5]. ويرتكز هذا الاقتراب على عدة أسئلة هي :

1. الهدف من تكوين المؤسسة: ما هو الهدف من تكوين هذا التنظيم؟ هل يهدف إلى الدفاع عن المصلحة العامة أم المصلحة الخاصة؟ .

---

1) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.204.

2) المرجع نفسه، ص.204

3) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.121.

4) Fritz W. Scharpe, “Institutions in comparative policy research”, Comparative Political Studies, Vol.33, N°.6, August 2000, p. 788.

5) Vicky Randall and Lars Svasand, “Party institutionalization in new democracies”, Party Politics, Vol. 8, N°.1, January 2002, p. 13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. مراحل تطورها: ما هي المراحل التي عرفها التنظيم؟، وما هي العوامل التي أثرت في شكله وقوته ونضجه؟، وهل كان ذلك التطور إراديا أم نتيجة ثورة ؟.
3. تجنيد الأعضاء في المؤسسة: هل تقوم المؤسسة بالتجنيد الداخلي أم بالتجنيد الخارجي؟، وهل يتم بالانتخابات؟ .
4. الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من اجل المحافظة على بقائها .
5. هياكل المؤسسة وأبنيتها: أي مما تتكون المؤسسة؟.
6. علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات .
7. اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين .
8. طاقة التحمل : علاقة الزمن بالفعالية والقوة والتأثير .
9. التنظيم الداخلي للتنظيم، وتوزيع الأدوار فيه[1].

وبالتالي فمستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع يعكس العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي يتشكل منها، والتي يعمل الحراك الاجتماعي على إعادة تنظيمها، فينتج بذلك القوى المعارضة الثائرة على الوضع السائد من جهة والقوى المحافظة لما حققته قبل الحراك الاجتماعي من جهة أخرى[2]. هذا ما ينتج داخل المجتمع خلافات وتعارض في الآراء، وانعدام الثقة في اختيار قيادة المجتمع، مما

---

1) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.205.

2) للمزيد من التفصيل أنظر:

- Sergio Fabbrini, "Political Change without Institutional Transformation: What Can We Learn from the Italian Crisis of the 1990s?", International Political Science Review, Vol. 21, N°.2, February, 2000, p. 181.

- Jonas Edlund, "The Influence of the Class Situations of Husbands and Wives on Class Identity, Party Preference and Attitudes Towards Redistribution: Sweden, Germany and the United States", Acta Sociologica, Vol. 46, N°.3, September, 2003, p. 201.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يستدعي تنظيم محكم يسعى إلى تعزيز مستوى الاتفاق بين قوتين أو أكثر داخل المجتمع[1]. ويختلف بذلك مستوى الاتفاق من مجتمع إلى آخر، فالمجتمع البسيط الذي تحكمه العادات والتقاليد تكون فيه العلاقات ذات الصبغة التضامنية يسهل فيه الوصول إلى اتفاق حول مجمل قضايا المجتمع، عكس المجتمع المعقد بتركيبته(الثقافية والدينية والعرقيـــة واللغوية) وذات العلاقات المختلفة (التقليدية منها والحديثة)، والذي يتطلب تنظيما يراعي هذه الاختلافات ويسعى إلى دمجها تحت مفهوم المواطنة[2].

يسمي هنتغتون Samuel Huntington هذا النوع من التنظيم بالتنظيم المؤسساتي، والذي يضع له مقياسين[3]. فالتنظيم المؤسساتي يستدعي ضرورة الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية، وعدم إقصاء أي طرف من المشاركة السياسية، كما يستدعي وجود اتفاق ولو مبدئي على مجموعة من المبادئ والسلوكات تكون عامة ومشتركة بين أفراد المجتمع للخروج من العلاقات الضيقة مثل علاقات القرابة والزواج. أما المقياس الثالث فيتمثل في وجود نظام واستقرار يسمح للاختلافات الاجتماعية و

---

1) Gerard Alexander, "Institutionalized uncertainty, the rule of low, and the sources of democratic stability", Comparative Political Studies, Vol.35, N°.10, December 2002, p. 1157.

2) للمزيد من التفصيل أنظر:

- Maurizio Ferrera, "European integration and National citizenship", Comparative Political Studies, Vol. 36, N°. 6, August, 2003, p. 643.
- Henry E. Hale, "Explaining ethnicity", Comparative Political Studies, Vol. 37, N°. 4, May, 2004, p. 471.
- Russell J. Dalton, "Citizen attitudes and political behaviour", Comparative Political Studies, Vol. 33, N°. 6, August, 2000, p.932.
- Taras Kuzio, "Identity and nation-building in Ukraine", Ethnicities, Vol. 1, N°. 3, Décember, 2001, pp. 343-365.

3) صاموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة) سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 1993) ص. 19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاتفاق العام أن يكون بطريقة سلمية وبحرية كاملة، حتى تضمن سلامة الأفراد واستقرار المجتمع بصفة عامة[1].

هذا ما يعني به صامويل هانتغتون Samuel Huntington الاجتماع السياسي القائم على تنظيمات وإجراءات حتمية وثابتة[2]. ويقاس مستوى المؤسساتية في أي تنظيم سياسي بأربعة مقاييس هي :

أ ــ التكيف .

يعتبر مستوى التكيف متغير مستقل لمستوى المؤسساتية، بحيث كلما ارتفع مستوى التكيف لدى تنظيم سياسي، زادت مؤسساتيته، وكلما نقص مستوى التكيف لديه انخفض مستواه مؤسساتي، ويعتبر بذلك محدد البيئة والعمر عاملين أساسيين في قياس مستوى تكيف التنظيمات، فللبيئة دور مهم في اكتساب التنظيمات السياسية خبرة في التكيف مع ما تستحدثه البيئة من تغيرات دائمة. والبيئة ثلاثة أنواع فهناك البيئة الخارجية والبيئة الداخلية والبيئة الذاتية، ويظهر عنصر التكيف بدرجة كبيرة لدى الدراسات التي تهتم بتنظيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الإستراتيجيات التنافسية.

كما أورد كارل دويتش Karl Deutsche في نموذجه الإتصالي مجموعة من المفاهيم حاول من خلالها تبيان كيفية التكيف. **أولا : الحمل** Load : والذي يعبر عن التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالتغيرات التي تأتي من البيئة الداخلية والخارجية للتنظيم، والتي تستدعي الإجابة عنها ومواجهتها[3]، **ثانيا: طاقة الحمل** Load Capacity

1) صاموئيل هانتغتون، مرجع سابق، ص.19.
2) المرجع نفسه، ص.19.
3) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.151.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتعني قدرة التنظيم على استقبال كل المعلومات الواردة إليه ومعالجتها بدقة للرد عليها[1].

ثاني محدد للتكيف هو العمر، بحيث يساهم في تكوين خبرة للتعامل مع المتغيرات الجديدة. ويطلق كارل دويتش على هذه العملية بالاستدعاء Recall: والذي يقصد به قدرة التنظيم على استدعاء الخبرة السابقة التي تساعده في تحليل المعلومات الواردة إليه. إن هذا المحدد تختلف أهميته من تنظيم إلى آخر، فهو يساعد الأحزاب السياسية مثلا على تثبيت مجموعة من الأفكار والمبادئ والسلوكات التي تصبح فيما بعد عادات وتقاليد ومعتقدات. كما يعود بالسلب على الأحزاب التي ترهن وجودها بالقضايا المزمنة، والتي يلعب التأجيل المتواصل لحلها دورا كبيرا في تعزيز مكانتها السياسية والاجتماعية [2].

والعمر يمكن قياسه بثلاث مقاييس :

1) العمر الزمني: كلما طال أمد بقاء تنظيم صار مستواه المؤسساتي أرفع قدرا، وصار مع ذلك احتمال بقائه أكبر[3]. ويعطي هانتغتون Huntington مثال على ذلك فيقول : " بالإمكان افتراض أن احتمال بقاء تنظيم عمره مائة سنة لمدة سنة

---

1) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.152.

2) للمزيد من التفصيل أنظر:

- Todd Donovan, "Mobilization and support minor parties", Party Politics, Vol. 6, N°. 4, October, 2000, p. 480.

- Kenneth F.Greene, "Opposition party strategy and spatial competition in dominant party regimes", Comparative Political Studies, Vol. 35, N°. 7, September, 2002, p.759.

3) صاموئيل هانتغتون، مرجع سابق، ص ص. 22 ــ 23.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إضافية، قد يكون أكثر بمائة مرة من احتمال بقاء تنظيم عمره سنة واحدة، مدة سنة إضافية"[1].

2) عمر النشوء : يعتبر عمر النشوء فعلا للعمر الزمني، فطالما أن التنظيم مازال تحت سلطة القيادة الأولى المنشئة له، يكون التكيف فيه موضع شك، وكلما كان هناك تداول سلمي على السلطة عرف هذا التنظيم أرقى مستويات المؤسساتية والتكيف[2]. فالكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية تستمر تحت سلطة القيادة المنشئة لها تحت حجة تدعيم استقرار هذه التنظيمات، مما يخلق هوة بين العمر الزمني وعمر النشوء، هذا ما يؤدي إلى حدوث توتر بين الجيل الأول المؤسس للتنظيم والأجيال اللاحقة حول قضية القيادة، الأول المتحجج بالخبرة والأخرى بمتطلبات التكيف والتداول على السلطة[3].

---

1) Michelle M. Taylor-Robinson, "Old parties and new democracies, do They Bring out the Best in One Another?", Party Politics, Vol.7, N°.5, September, 2001, p. 599.
- Nathan Yanai, "Why do political parties survive?", Party Politics, Vol. 5, N°. 1, January, 1999, p. 11.

2) صاموئيل هانتغتون، مرجع سابق، ص. 23.

3) للمزيد من التفصيل أنظر:
- Paul Pennings and Reuven Y. Hazan, "Democratizing candidate selection, Causes and Consequences", Party Politics, Vol. 7, N°. 3, April, 2001, p. 269.
- Ingrid van Biezen, "On the internal balance of party power, Party Organizations in New Democracies", Party Politics, Vol. 6, N°. 4, October, 2000, p. 400.
- Patrick Seyd, "New parties/New politics", Party Politics, Vol. 5, N°. 3, July, 1999, p. 387.
- Seth Goldstein, "Party leaders, power and change", Party Politics, Vol. 8, N°.3, May, 2002, p. 334.
- Christopher K. Ansell M. Steven Fish, "The art being indispensable, Non charismatic personalism in contemporary political parties", Comparative Political Studies, Vol. 32, No. 3, May, 1999, pp. 283-312.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3) التغير الوظيفي: إن هدف كل تنظيم مهما كانت طبيعته هو القيام بوظيفة أو مجموعة من الوظائف. لذلك تسعى معظم التنظيمات إلى وضع أهداف يكون المجتمع في حاجة دائمة لها، أو العمل على التكيف المستمر للأهداف مع ما تطرحه البيئة من مستجدات[1].

ب ــ التعقيد والبساطة.

ينطلق هذا المعيار من فرضية مفادها أنه كلما ازداد التنظيم تعقيدا، ارتفع مستواه المؤسساتي، والتعقيد عند صامويل هنتغتون Samuel Huntington يكون في درجة التنظيم وفي الأهداف، فالتعقيد التنظيمي يكون عموديا في هرمية السلطة وأفقيا في عدد الوحدات التي يشملها التنظيم، أما التعقيد في الأهداف فانه يساهم في تعزيز مكانة التنظيم وصيرورته[2]. فالتنظيم المبني على أهداف مختلفة تكون مؤسساتيته مرتفعة وقابلة لضمان عمر وظيفي أكبر من التنظيم المبني على هدف واحد والذي يزول بزواله، فالمؤسسة التي تنتج سلع مختلفة موجهة إلى أسواق مختلفة تتمتع بمؤسساتية أكبر وتبني لنفسها بذلك واقي صلب من هزات السوق المفاجئة، عكس المؤسسة التي تنتج سلعة واحدة، والتي يبقى مصيرها مرهون بمدى استقرار السوق[3]. لذلك فان النظام

---

1) Dean Mc Sweeney, "Changing the rules changed the game", Party Politics, Vol. 5, N°. 4, October, 1999, p. 472.

- Fiona Barker and Elizabeth Mc Leay, "How much change?", Party Politics, Vol. 6, N°. 2, April, 2000, p. 145.

2) صاموئيل هانتغتون، مرجع سابق، ص.27.

3) Henri Duhamel, Stratégie et direction de l'entreprise (Paris : CLET, 1986) pp. 82-84.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسي القائم على أحزاب الدمج الاجتماعي تكون قدرته المؤسساتية أقل من النظام السياسي القائم على أحزاب التمثيل الفردي[1].

ج ــ الاستقلالية.

يعرف صامويل هانتغتون Samuel Huntington الاستقلالية بأنها " مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية المختلفة"[2]، والاستقلالية في هذا المجال تعني وجود تنظيمات تعبر عن مختلف الشرائح الاجتماعية دون الاعتماد على شريحة مهنية أو عرقية أو دينية معينة، فالحزب الذي يعبر عن مصالح فيئة اجتماعية محدودة يكون اقل استقلالية من الحزب الذي يعبر عن مصالح فئات اجتماعية مختلفة[3].

هـ ــ التماسك.

يقصد به الاتفاق والإجماع على قدر معين من المبادئ التي من شأنها أن تسهم في تماسك التنظيم، وخلق وحدة روحية وأخلاقية ونظام من جهة، وتنسيق وانضباط من جهة أخرى، وتقاس درجة التماسك لدى التنظيمات السياسية بثلاثة معايير هي:

---

1) Katrina Burgess, "Explaining populist party adaptation in Latin America" , Comparative Political Studies, Vol. 36, No. 8, October, 2003, p. 900.

2) صامويل هانتغتون، مرجع سابق ،ص. 30.

3) آلموند، مرجع سابق، ص.197.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 ــ مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

2 ــ عدد الأجنحة داخل المؤسسة.

3 ــ طبيعة الخلافات داخل المؤسسة بوجه عام، وما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وأهدافها أو بالقضايا الهامشية[1].

المطلب الثالث : الاقتراب الطبقي .

يعتبر التحليل الطبقي الأكثر تداولا في الدراسات الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، بحيث يعتبر في حد ذاته نموذجا معرفيا استطاع أن يثير الكثير من المفاهيم والإشكاليات المعرفية والمنهجية، بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل الطبقي كان سباقا في إخراج العلوم الاجتماعية من حالتها السكونية القائمة على دراسة المؤسسات الرسمية وتصنيفها إلى الحالة الديناميكية القائمة على دراسة العلاقات الاجتماعية والسياسية في صيرورتها وتغيراتها.

وارتباط التحليل الطبقي بالمنظومة الفكرية الماركسية دفع الفكر الغربي (الأوربي والأمريكي) للبحث عن بديل ليبرالي محافظ، يستفيد من مزايا التحليل الطبقي وينطلق من نقاط قوته لمواجهة الطرح الماركسي الثوري تحت مفهوم آخر سمي بالتحليل النخبوي، رغم أن هذا الأخير لم يستطع الخروج عن المنظومة المعرفية الماركسية ولا

1) محمد شلبي، مرجع سابق،ص.123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحرر من مفاهيمها وأدواتها[1]. وعموما فان هذين المنظورين الكبيرين وما ينطوي تحتهما من تفريعات يتفقان على:

- أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي .
- أن المجتمع ينقسم إلى أقلية تحكم وأكثرية محكومة .
- أن العلاقة بينهم هي علاقة تصارعية .
- لفهم العملية السياسية يجب معرفة التكوينات الاجتماعية التي تُسَير النظام السياسي.

وبالتالي فالتحليل الطبقي والنخبوي يتداخلان ليكوينا حزمة منهجية يمكن من خلالها دراسة الظواهر السياسية ومقارنتها.

أ) التحليل الطبقي (الماركسي).

تعود المحاولة الأولى لوضع أسس التحليل الطبقي كنموذج لتفسير تطور المجتمعات إلى المفكر الألماني كارل ماركس Karl Marx، بالرغم من أن هذا الأخير لم يستخدم مفهوم الطبقة كوحدة تحليل في بناء نظريته إلا أنها مثلت أهم خلاصاته النظرية،

1) Terry Nichols Clark, Seymour Martin Lipset, and Michael Rempel, "The declining political significance of social class", International Sociology, N°.8, 1993, p.293 - 394.
- Peter Achterberg, "Class Voting in the New Political Culture: Economic, Cultural and Environmental Voting in 20 Western Countries", International Sociology, N°.21, 2006, p. 241.
- Kellee S. Tsai, "Capitalists without a Class: Political Diversity Among Private Entrepreneurs in China", Comparative **Political** Studies, N°.38, 2005, pp. 1130 - 1158.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالبناء النظري الماركسي كان خليط من الفرضيات الفلسفية والفرضيات الاجتماعية، فالأولى تكمن في تطرقه إلى مراحل تطور المجتمعات الرأسمالية والحتمية التاريخية، أما الفرضيات الاجتماعية فتمثلت أساسا في كون الصراع الاجتماعي يولد تغيرا اجتماعيا. وينطلق الفكر الماركسي أيضا من أن الإنتاج الاقتصادي له دور أساسي في تحديد الطبقة، وأن فهم العلاقات الاجتماعية متوقف على فهم العلاقات الإنتاجية والأسلوب الإنتاجي السائد في المجتمع(1). ويفترض المنظور الماركسي أن الأفراد الذين يحوزون موقعا طبقيا واحدا في المجتمع تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة ترتبط بظروف حياة متشابهة، وبمجموعة من القيم المتجانسة، وأنماط متقاربة من السلوك الجماعي في ميادين عديدة، فالموقع الطبقي هو المحدد للسلوك، وهو بهذا يعتبر أداة لتفسير مختلف الظواهر. ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن الانقسام الطبقي سمة ملازمة أو موجودة في أغلب المجتمعات، لذلك يمكن اعتبارها وحدة للتحليل، ومفهوم أساسي للمقارنة(2).

ولم يقف التحليل الماركسي عند هذا الحد، بل واصل في تطوره خاصة بعد حملة الإنتقادات التي تزعمتها المدرسة الأمريكية، الأمر الذي أدى ظهور تجديد في كثير من المفاهيم، فلم تصبح الدولة إنعكاسا للبناء الفوقي، بل أصبحت حلبة صراع مفتوحة لجميع

---

1) Stephanie Lawler, “Class, Culture and Identity”, Sociology, N°.5, 2003, p. 799.
- Geoffrey Evans and Colin Mills, “Are there Classes in Post-Communist Societies? A New Approach to Identifying Class Structure”, Sociology, N°.33, 1999, p. 25.
- Jan Pakulski, ”The dying of class or Marxist class theory?”, International Sociology, N°.8, 1993, pp. 279 - 292.
- Chuck Barone, “Political Economy of Classism: Towards a More Integrated Multilevel View”, Review of Radical Political Economics, N°.8, 1998, p. 3.
- Martha E. Gimenez, “With a Little class: A Critique of Identity Politics”, Ethnicities, N°.6, 2006, p.433.

2) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.184.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الطبقات على السواء، كما لم تصبح العلاقات الإنتاجية السبب الوحيد في تحديد الطبقة، بل أصبح للعلاقات السياسية أيضا دور في ذلك[1].

ب) التحليل النخبوي

يدور التحليل النخبوي حول مفهوم " الأقلية الحاكمة " والتي تعتبر موضوع أغلب الفكر السياسي. وتعود الأصول الفكرية لنظرية النخبة إلى كل من "سان سيمون" Saint Simon و"كارل ماركس" Karl Marx، فالأول أعتبر أن المجتمع مرتب على شكل هرمي تعلوه النخبة السياسية، أما كارل ماركس فيدور تصوره على مجموعة من الأسئلة أهمها: من يحكم المجتمع؟، ما هي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام ؟، كيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على موقعها؟ ما هي علاقاتها بباقي المجتمع؟[2].

ثم دخل مفهوم النخبة مجال التحليل السياسي على يد كل من "فلفريدو بارتو" Vilfredo Pareto و"جيتانو موسكا" Gaetano Mosca و"روبرتو مشيلز" Roberto Michels و"شارل رايت ميلز" Charles Wright Mills. فبارتو يرى أن البشر غير متساوين من حيث القدرة المادية، ومن حيث الذكاء، بالإضافة إلى وجود ندرة في الموارد الاجتماعية، لذلك

---

1) Atilio A.Boron, Op., cit., p.52.
- Atilio A. Boron, "Embattled Legacy: "Post-Marxism" and the Social and Political Theory of Karl Marx", Latin American Perspectives, N°.27, 2000, p.51.
- Richard Hudelson, "Marx for the Present", Philosophy of the Social Sciences, N°.36, 2006, pp. 105 - 115.

2) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.225.
- Patricia Springborg, "Karl Marx on Democracy, Participation, Voting, and Equality" Political Theory, N°.12, 1984, p. 540.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتم توزيع هذه الأخيرة طبقا الاختلافات، فيظهر بذلك عدم تساوي في الثروة والقوة والنفوذ بين الناس، كما ينقسم المجتمع عند "بارتو" إلى شريحتين: الشريحة الدنيا الأقل ذكاء، والشريحة الأعلى الأكثر ذكاء. ويتولد عن هذا الانقسام سياسيا طبقتين، طبقة حاكمة وأخرى محكومة. ويشترط "بارتو" لضمان استقرار النظام السياسي انفتاح النخبة الحاكمة وتوفر قواعد وقنوات لضمان ما اسماه "بدوران النخبة". والذي يكون دوران داخلي بتداول السلطة بين أفراد النخبة، أو دوران خارجي باستبدال النخبة بنخبة أخرى خارجية[1].

أما "موسكا" Mosca ، فقد نحى منحى كارل ماركس في اعتبار النخبة السياسية وسيلة لتفسير التاريخ، والتي تتميز بأنها أقلية لكنها أكثر تنظيما وتحكما في توزيع القيم. وقد ربط "موسكا" الطبقة بالقوة التي تميز نشاطها، فإذا كانت الطبقة ذات نشاط اقتصادي فهي طبقة اقتصادية، وإذا كانت الطبقة ذات نشاط اجتماعي فهي طبقة اجتماعية ...الخ.

وفي نفس الفترة ظهر "مشيلز" Michels، ليقدم أيضا بديلا للتحليل الطبقي الماركسي، بحيث اعتبر أن قوة النخبة لا تعود إلى الخصائص الشخصية وإنما إلى المكانة التي يحتلها الشخص والجماعة في التنظيم، وقد عرف "مشيلز" Michels بالقانون

1) Giovani Busino, élites et élitismes (Alger : Casbah éditions, 1998), p.13.
- Frank Bealey, "Democratic Elitism and the Autonomy of Elites", International Political Science Review, Vol. 17, N°. 3, 1996, p. 322.
- Pradeep Chhibber, "Elite Strategy, Social Cleavages, and Party Systems in a New Democracy", Comparative Political Studies, Vol. 30, N°. 1, 1997, pp. 28-29.
- Aeron Davis, "Whither mass media and power? Evidence for a critical elite theory alternative", Media, Culture & Society, Vol. 25, 2003, p. 670.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاؤليجاركي The Law of Oligarchy الذي يرى أن كل التنظيمات محكومة به، وفي هذا الصدد يطرح ثلاثة تساؤلات أساسية :

- لماذا تنتظم الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى في صورة أوليجاركية ؟
- ما هي الخصائص العامة للأوليجاركية ؟
- كيف تحافظ الأوليجاركية على نفسها ؟

ويعطي ثلاثة أسباب رئيسة لذلك :

- إن كل منظمة تحوي على ممثلين واختصاصيين، فالممثلون وجدوا لأسباب إدارية، والاختصاصيون وجدوا لأسباب فنية.
- إن أعضاء التنظيم سواءا كانوا منتخبين أو مختارين، يعملون على تحقيق أهداف المنظمة لذلك يتميزون بالوحدة وسرعة التصرف.
- إن الجماهير لديها حاجة نفسية لأن تقاد وتحكم .

أما بالنسبة لخصائص الأوليجاركية فقد رأى "روبرتو مشيلز" Roberto Michels أنها تتمثل في :

- الكفاءات الشخصية التي يمتلكها أعضاء وقيادة التنظيم .
- التوجيهات السياسية التي تكون في غالب الأحيان محافظة في الأصل مهما بدأت ثورية[1].

أما في كيفية محافظة الأوليجاركية على استمرارها والنظام العام يرى " مشيلز" أن ذلك مرجعه للأسباب التالية :

- استخدامها للمبادئ الأخلاقية.

---

1 Aeron Davis, Op., cit., p. 21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- الاستقلال المالي لأعضاء النخبة والانتماء الداخلي .
- القدرة على تجاوز الصراعات الداخلية العميقة .
- القدرة على تجنيد واستعاب الأفراد والأفكار الجديدة القادمة من الجماهير[1].

وبالتالي اختلاف المشارب المعرفية والأسس التي ينطلق منها كل مفكر تفرض اختلافا واضحا في تعريف مفهوم النخبة، فتعرفها "سوزان كيلر Suzanne Keiler "بأنها "أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق مصلحة الجماعة"، ويعرفها "توم بوتومور" Tom Bettomer على أنها: "جماعة وظيفية لها مكانة عالية في المجتمع لسبب ما"، ويعرف "روبرت دال" Robert D. النخبة بأنها "صناع القرار"[2]، ويعرفها أبو نعيم صاحب " حلية الأولياء " في محاولة منه لتقديم تعريف النخبة من منظور إسلامي بقوله : " الصفوة هم المتسمون بحسن المعرفة بالله، وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تسويف، المعروفون بالطاعات من غير تطفيف، المتبعون لرسول الله، والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عمن ظلمهم، المحسنون إلى من يسئ إليهم، المصونون عن الغرور برتبة الدنيا"[3].

أما في كيفية تحديد النخبة فهناك مجموعة من الاقترابات تساعد على تحديدها ومن بين هذه الاقترابات نذكر :

---

1) Aeron Davis, Op., cit., p.23.

2) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.231.

3) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.208.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 ــ الملاحظة التاريخية: أي تتبع تاريخ تتطور مجموعة من الأفراد تسعى إلى تكوين جماعة خاصة تعمل على تميز نفسها على المجتمع بمجموعة من القيم والمبادئ [1].

2 ــ المنصب الرسمي: عن طريق تحديد المناصب الرسمية الهامة والمؤثرة في صيرورة المجتمع ككل[2].

3 ــ صناع القرار: تحديد من يرسم السياسة ويصنع القرار[3].

4 ــ اقتراب السمعـــة: وذلك بالرجوع إلى الخلفية الاجتماعية (الطبقية، الدينية، العرقية، المهنية والتعليمية ... الخ) [4].

5 ــ الخصائص الشخصية: ما تتميز به شخصيات النخبة من خصائص كارزماتية تؤهلها لقيادة الجماهير، وكيف تنظر هذه الشخصيات لنفسها وللعالم المحيط بها؟. ولمعرفة تلك الخصائص ينبغي استعمال تحليل السلوك الفردي، وأسلوب تحليل مضمون الخطابات.

---

1) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.209.

2) المرجع نفسه، ص.209.

3) إن اقتراب المنصب الرسمي واقتراب صناع القرار يصعب تطبيقه في أنظمة العالم الثالث لعدم وجود استقلالية في الوظائف، وتوفر تمايز يكفي لمعرفة من يقف وراء رسم السياسة العامة.

4) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.209.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن العملية السياسية لا يمكن فصلها عن بيئاتها الثلاث (البيئة الخارجية، والداخلية، والذاتية) لذلك يعتمد هذا الفصل في مقارنته للتعددية الحزبية في كل من الجزائر والمغرب، على دراسة تطور الأنساق الفرعية الأخرى التي يتركب منها النسق السياسي الكلي، بغيت معرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور الأحزاب السياسية وتعددها.

المبحث الأول : طبيعة النسق السياسي.

يعود الفضل في إدخال مفهوم النسق في العلوم السياسية، إلى العالم الأمريكي دايفيد إستون David Easton، الذي يرى أن التفاعلات السياسية في المجتمع، تشكل نظام سلوك يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وأثر البيئة المحيطة به[1]. فالنسق عند دايفيد إستون يمثل مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها، والتي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع[2].

([1]) محمد شلبي، مرجع سابق، ص.130.

- Daniel J. Kriek, "David Easton and the Analysis of Political Structure", Journal of Theoretical Politics, 1995, N°.7, p.33.

- Henrik P. Bang, "David Easton's Postmodern Images", Political Theory, 1998, N°. 26, p. 297.

([2]) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.263.

- Tracy B. Strong, "David Easton: Reflections on an American Scholar", Political Theory, 1998, N°.26, p. 277.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فمفهوم النسق السياسي بذلك اشمل من مفهوم النظام السياسي، بل هو مجموعة من الأنظمة (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي) المترابطة فيما بينها ترابطا وظيفيا منطقيا، وأي تغيير في أحد هذه العناصر يؤدي إلى تغيره ككل. الأمر الذي يجعل من التعددية الحزبية في كل من الجزائر والمغرب، تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتطور هذه الأنساق. لذلك تصبح هذه الأنظمة محددات سياسية للنسق الكلي، ولتعددية الحزبية بالخصوص. لذلك كان من المجدي لهذه الدراسة أن تتطرق لهذه المحددات، وتبيان مدى تأثيرها ببعضها البعض وبالتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب.

المطلب الأول : المحددات السياسية والاقتصادية.

إن الاختلافات المذهبية والأيديولوجية السياسية التي عمل هدف الاستقلال إلى تأخيرها انفجرت في صيف 1962، بخلاف بين الحكومة المؤقتة بقيادة يوسف بن خدة، وقيادة الأركان بقيادة هواري بومدين[1]، الأمر الذي جعل الجزائر على حافة الدخول في دوامة الحرب الأهلية، ليحسم الأمر في الأخير لصالح المكتب السياسي الذي كان مدعوما من طرف قيادة الأركان[2]. كما عمل المكتب السياسي على وضع قوائم انتخابية تمثل كل القوى التي استطاعت أن تفرض نفسها بالقوة العسكرية، من أجل تشكيل مجلس

([1]) سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الهدى للطابعة والنشر والتوزيع، 1993)، ص.41.

([2]) أنظر في هذا الصدد الحوار الذي أجرته جريدة " Algérie Actualité" مع السيد بن يوسف بن خدة في عددها 1150 يوم 1978/11/04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وطني تأسيسي يتكفل بتعين حكومة مؤقتة، والتشريع باسم الشعب، والإعداد والتصويت على دستور الجمهورية[1].

أما الحياة الحزبية بعد الاستقلال فقد وجدت نفسها أمام احتمالين، الأول يسمح بوجود تعدد في الأحزاب السياسية مادمت تعمل في إطار دستوري، أما الثاني فإنه يركز على ضرورة إشراف الحزب على كافة نشاطات الدولة[2]. ليحسم الأمر في الأخير لصالح الأحادية الحزبية ومنع بذلك تأسيس أي حزب سياسي آخر، وهو ما أكدته المادة 23 من دستور 1963:" أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد، يحدد سياسة الأمة ويوصي بعمل الدولة، وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر"[3]. وفي هذا الصدد أيضا أكد ميثاق الجزائر لسنة 1964 على أن " الدولة كوسيلة لتسيير البلاد منشطة ومراقبة من قبل الحزب، الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال وفق مفهوم الدولة الذي حدده الدستور"[4]. ومرسوم 14 أوت 1963، الذي نص على " أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو تجمع ذو طابع سياسي". وجاء هذا المرسوم عاما في معناه بحيث يشمل كل من الأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى، ليجعل من حزب التحرير الوطني التنظيم السياسي الوحيد

([1]) أنظر في هذا الصدد الحوار الذي أجرته جريدة " Algérie Actualité" مع السيد علي كافي في عددها 1140 يوم 1978/08/20.

ــ عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1992ــ1980(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص ص.95ــ119.

([2]) Moncef Djaziri, « la problématique partisane dans les systèmes politiques du Maghreb », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1995, p. 430.

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 23.

([4]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر، 1964 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذي يملك الشرعية الدستورية في إدارة الحياة السياسية، وبهذا تكون الجزائر قد أعلنت عن انتهاجها نهج أغلب الأنظمة الإفريقية المستقلة حديثا، والتي اعتمدت على الحزب الواحد في تسيير الحياة السياسية بدعوى أنه صاحب الفضل في استقلال البلاد[1]. لكن الواقع فند ما أكدته المادة 23 من الدستور المذكور سالفا، فحزب جبهة التحرير لم يكن بعد الاستقلال سوى واجهة سياسية فقط، هذا القول يؤكده إقصاء بن بلة لمحمد خيضر بصفته رئيس المكتب السياسي للحزب، مبررا عمله ذاك بأن السلطة المحترمة لا تقبل سلطة أخرى منافسة لها[2].

كما قام الرئيس بن بلة في نهاية سنة 1963 بتجميد الدستور، بحجة وجود مخاطر داخلية وخارجية تهدد النظام السياسي الجزائري، ليجد بن بلة نفسه منفردا بعدما أبعد معظم الوجوه التاريخية التي أعلنت معارضتها له في إدارة الحياة السياسية[3]. فاتحا بذلك صراعا سياسيا بظهور تنظيمات وأحزاب سياسية معارضة للحكم، وصراعا عسكريا بتمرد محمد شعباني في جويلية 1964 بمنطقة الأوراس الشرقية[4].

هذا السلوك دفع العقيد هواري بومدين إلى القيام بإنقلاب عسكري يوم 19 جوان 1965 رافعا شعار العودة إلى "الشرعية الثورية"[5]، حيث أصبحت فكرة الشرعية الثورية مشروعية كل سلوك قانوني وسياسي[6]. فباسم الشرعية الثورية تم إلغاء دستور

---

(1) Mohamed Tahar Ben Saada, Le régime politique algérien (Alger: ENAL, 1992), p.42.
(2) Ibid., p.58.
(3) غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة، خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، 1997)، ص.13.
(4) حول تاريخ المعارضة في الجزائر، أنظر
– Ramdane Redjala, L'Opposition en Algérie depuis 1962 (Alger: Rahma, 1991).
(5) سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص.66.
(6) Lahouari Addi, Op., cit., 12/10/2003, p.5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1963، وباسمها تم استبدال سياسة التسيير الذاتي التي رفعها بن بلة بالثورات الثلاث " الزراعية، الصناعية، الثقافية"[1].

وباسم الشرعية الثورية فرض هواري بومدين سيطرته على حزب جبهة التحرير الوطني وحصر مهامه في التعبئة الاجتماعية والسياسية لشخصية الرئيس، ولسياسة النظام[2]. كما استطاع أيضا أن يهيمن على النظام السياسي برئاسته كل من مجلس الثورة، وأمانة الحزب، ووزارة الدفاع، وقيادة القوات المسلحة، دون الرجوع حتى إلى مجلس الثورة، الأمر الذي جعله المفتاح الوحيد في رسم السياسة وصنع القرار في الجزائر[3]. ودامت هذه المرحلة إلى غاية إعلان مجلس الثورة عن شغور السلطة بسبب وفاة الرئيس هواري بومدين[4].

لكن إن انتهاج الجزائر لنظام الحزب الواحد ومنع نشأة الأحزاب السياسية بعد الاستقلال لم يمنع من ظهور المعارضة بمختلف أشكالها (السياسية والعسكرية)، التي تأسست في شكل تنظيمات سياسية سرية، وميليشيات عسكرية. فقد أسس محمد بوضياف الحزب الثوري الاشتراكي في 20 سبتمبر 1963، ثم أسس آيت احمد جبهة القوى الاشتراكية عام 1964، كما تمرد العقيد محمد شعباني في جويلية 1964 في منطقة

---

(1) Mohamed Tahar Ben Saada, Op., Cit. p.60.

(2) سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص ص. 68 ــ 78.

(3) في استجواب قامت به جريدة الشعب يوم 1989/10/9، مع العقيد منجلي عضو مجلس قيادة الثورة السابق والمنسحب في 1967، قال: " من يزعم أن أعضاء مجلس الثورة مطلعون على كل شيء، فهو كاذب، فما نحن إلا موظفون لدى بومدين".

(4) J. Leca et J.C. Vatin, « Le système politique Algérien (1976-1978) », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1978, p. 15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأوراس، ولجأ كريم بلقاسم إلى تأسيس الحركة الديمقراطية الثورية في 18 أكتوبر 1967 نظرا لخلاف بينه وبين آيت احمد[1].

ومن جهة أخرى لقيت جمعية العلماء المسلمين حظرا لنشاطها الإصلاحي بدعوى أن مهمتها دخلت في مهمات الدولة الرسمية، خاصة بعد فرض الإقامة الجبرية حتى الوفاة لرئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي بعد أن أصدر بيانه التاريخي الذي شدد فيه على السلطة الحاكمة التي وصفها بأنها انحرفت عن التوجهات الإسلامية ومبادئ ثورة التحرير الوطني. ونفس الحال مع بعض المؤسسات والجمعيات، وأبرزها جمعية القيم الإسلامية التي تأسست في09 فيفري 1963 والتي لاقت العديد من المضايقات إلى أن حلت في 22 سبتمبر1966[2].

واستمرت المعارضة للنظام السياسي حتى بعد التغييرات المهمة التي حدثت على أعلى هرم للسلطة بعد الانقلاب سنة 1965، حيث حدثت المحاولة الانقلابية التي قادها الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش آنذاك عام 1967،[3] كما استمرت معارضة السلطة الحاكمة الجديدة بعد سنة 1965 من مختلف التيارات السياسية والأيديولوجية، كان أبرزها التيار الإسلامي بمكوناته المختلفة، ونجد من بينها جماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست سنة 1966 ومن شيوخها الشيخ مصباح مبارك حويذق، وجماعة الجزأرة ومن شيوخها محمد بوجلخة التيجاني ومحمد السعيد، وحركة الإخوان المحليين بقيادة عبد الله

([1]) لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة (الجزائر: دار الحكمة، 1990) ص. 126.
- Radouane Redjala, Op., Cit., p.125.

(2) فوزي بن هاشمي اوصديق، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1992) ص.55.

(3) لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص.151.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جاب الله، وجماعة الموحدين بقيادة شيخ محفوظ نحناح،[1] كما استمر محمد بوضياف وآيت احمد في معارضة نظام حكم بومدين خاصة أثناء وبعد إقرار الميثاق الوطني سنة 1976 الذي رفضته كل تشكيلات المعارضة آنذاك، كما شهدت هذه العشرية أعمال عنف نفذتها المعارضة البربرية بقيادة منظمة جنود المعارضة الجزائرية التي كان يقودها مولود كعوان من باريس [2].

وساد هذا المناخ إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين ليفتح الباب أمام صراع تيارين على السلطة، تيار يقوده محمد صالح يحياوي، وتيار يقوده عبد العزيز بوتفليقة، لتحسم المؤسسة العسكرية في الأخير الصراع لصالح العقيد الشاذلي بن جديد الشخصية الغير معروفة في الأوساط الشعبية[3].

فبتولي هذا الأخير الرئاسة، وجد نفسه أمام أموال طائلة تصرف على قطاع الصناعة الثقيلة دون مردودية تذكر، في المقابل تقهقر القطاع الزراعي الذي أصبح لا يلبي الحاجيات الأساسية لعدد السكان المتزايد تدريجيا. هذه الوضعية دفعت النظام إلى التوجه نحو برنامج جديد سمي بـــ " ضد الندرة "، الذي يتم من خلاله استراد المواد الاستهلاكية التكميلية، والإعلان عن العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، كان

([1]) فوزي بن هاشمي أوصديق، مرجع سابق، ص ص. 102-105.
([2]) احمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل (الجزائر: منشورات دحلب، 1991) ص ص.159-163.
([3]) سنتطرق للصراع الذي ظهر بين التيارين في المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهمها التخفيف من الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا للبلاد، بالرغم من الإبقاء على التمثيل العالي للمؤسسة العسكرية في مؤتمرات الحزب الواحد[1].

فالمشروع الإصلاحي للرئيس الشاذلي بن جديد كان يرتكز على ثلاثة محاور أساسية: الانفتاح والمصالحة الوطنية (وذلك بإلغاء طلب رخصة السفر إلى الخارج وإصدار العفو على الزعماء السياسيين)، إعادة هيكلة الحزب (تشجيع الإدارة الجماعية للحزب وحرية الانتخاب الداخلي)، تطهير الحياة السياسية والاقتصادية (استبعاد الشخصيات المعارضة للإصلاحات في النظام السياسي)[2].

ورغم جهود النظام السياسي في استعمال الاقتصاد كوسيلة لإضفاء شرعية جديدة بديلة للشرعية الكاريزمية للرئيس الراحل هواري بومدين، إلا أن هذا الاقتصاد لم يستطع الصمود أمام السقوط الحر لأسعار البترول في الأسواق العالمية من 40 دولار للبرميل الواحد في سنة 1981 إلى 12 دولار للبرميل الواحد سنة 1988، فاتحا الباب بذلك لأرقام تنذر بالخطر القريب. ففي سنة 1988 وصلت الديون الخارجية الجزائرية إلى 23 مليار دولار، كما انخفض احتياطي الخزينة العمومية إلى 1.06 مليار دولار، وبنمو اقتصادي وصل إلى 2.9% في المقابل عرف النمو الديمغرافي نسبة 3.2%، الأمر الذي أوجد حوالي 1.5 مليون بطال[3].

([1]) علي بوعناق ودبلة عبد العالي، " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، المستقبل العربي، ع.225، نوفمبر1997، ص ص. 52 ــ 53.

(2) William Zartman, « L'élite algérienne sous la présidence de Chadli Bendjdid », Maghreb-Machrek, N°.106, Octobre - Décembre 1984, pp. 44-45.

(3) Maamar Boutaleb, « L'Algérie et le Maroc ou le développement oppose », Révolution Africaine N°.1602, 09 Novembre 1994, pp. 22-24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

انعكاس هذه المعطيات الاقتصادية على المجتمع أدت إلى ظهور حوادث 5 أكتوبر1988، والتي دفعت النظام السياسي إلى إقرار العديد من الإصلاحات، التي كانت بالدرجة الأولى إصلاحات سياسية أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطاب الأمة يوم 10 أكتوبر 1988، حين صرح قائلا: " أنا متيقن من أنه حان الوقت لإدخال الإصلاحات الأساسية في الميدان السياسي"[1]. وبعد يومين من هذا الخطاب، أعلن الرئيس أن الإصلاحات ستأتي على ثلاثة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في تعديل خمسة عشر مادة من دستور 1976 [2].

أما المرحلة الثانية، فتتعلق بالإصلاحات التنظيمية والهيكلية لحزب جبهة التحرير الوطني، والتي ستعرض على المؤتمر السادس للحزب. أما الطور الثالث من الإصلاحات يتعلق بإقرار استفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر من نفس السنة على التعديلات التي سوف تدخل على دستور 1976 والميثاق الوطني[3].

هذه التعديلات كانت جد استراتيجية، فالرئيس الشاذلي أراد منها تعزيز مركزه القانوني والسياسي في السلطة أمام الرافضين للإصلاح من جهة، وضرب الواجهة السياسية للدولة والمتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى[4]. وفي هذا الصدد منحت المادة 5 من دستور 1976 المعدلة رئيس الجمهورية سلطة الرجوع مباشرة إلى الشعب، وجعل السلطة التنفيذية لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث مسئولة

(1) El Moudjahid, 11/10/1988.
(2) El Moudjahid, 15/10/1988.
(3) Arun Kapil, « L'évolution du régime autoritaire en Algérie : le 5 Octobre et réformes politiques de 1988-1989 », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1990, p.502.
(4) Arun Kapil, Op., cit., p. 504.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أمام البرلمان، لينقل بذلك الرئيس الشاذلي بن جديد النزاعات الفردية الأيديولوجية والمصلحية الضيقة، إلى نزاعات سياسية مؤسساتية[1].

فأحداث أكتوبر 1988 وضعت النسق السياسي أمام حتمية التحول نحو حياة سياسية جديدة، خاصة بعد صدور دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية والسياسية، والانفتاح السياسي والاقتصادي.

فمخرجات النظام السياسي القانونية والسياسية الرامية إلى الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، تأكدت فعليا بعد صدور نتائج أول انتخابات محلية تعددية في الجزائر لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 54,2%، مقابل 28% لجبهة التحرير الوطني[2]. وازداد تأكيد ذلك المسار حين أجريت الانتخابات النيابية لتشكيل البرلمان، والتي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرة أخرى على الأغلبية البرلمانية بنسبة 188 مقعدا، هو ما يعني أنه لم يبق لها سوى 30 مقعدا في الدور الثاني من الانتخابات لتشكيل حكومة جديدة.

حدث هذا بالرغم من صدور قانون الانتخابات 91ـ 06، الذي يهدف إلى تفتيت الدوائر الانتخابية بشكل يدعم فوز حزب جبهة التحرير الوطني[3]. كل هذا كان في ظل

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 5.

ـ غازي حيدوسي، مرجع سابق، ص ص.93 ـ 94.

(2) إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية، العدد1، الصادرة يوم 4 جانفي 1992، يتضمن نتائج الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991(الدور الأول)،

ـ هدى ميتيكيس، "توازنات القوى في الجزائر: إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي"، المستقبل العربي، ع.172، 1993، ص ص.35-40.

(3) أنظر في هذا الصدد:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إصدار رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لمرسوم رئاسي يعلن فيه حالة الطوارئ، والتوسيع من صلاحيات المؤسسة العسكرية في حل التجمعات والمجالس النيابية والأحزاب السياسية[1].

هذه البيئة أوجدت مشكل قبول رهانات هذا التحول، الذي ساد فيه عدم وضوح العملية السياسية واستراتيجية كل فاعل فيه، خاصة وأن الصراع السياسي في تلك الفترة لم يكن بالدرجة الأولى على ممارسة السلطة أو اقتسامها بين الفاعلين السياسيين، بقدر ما كان الصراع حول من يعيد بناء النظام العام، وكيفية بنائه[2]. وفي ظل انتشار فكرة إمكانية قيام جمهورية إسلامية ــ الأمر الذي يتبعه تغيرات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ــ لجأت المؤسسة العسكرية إلى الضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد لتقديم استقالته[3]. ليظهر هذا الأخير على شاشة التلفاز يوم 11 جانفي 1992 معلنا عن استقالته من رئاسة الجمهورية[4].

فاستقالة رئيس الجمهورية وشغور رئاسة المجلس الشعبي الوطني أوجدا أزمة دستورية، خاصة بعد اعتذار رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس في اليوم

ــ القانون رقم 91 ــ 06 المؤرخ في 02 أفريل 1991 يعدل ويتمم القانون 89 ــ 13 المؤرخ في 7 أوت 1989، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة يوم 3 أفريل 1991، يتضمن قانون الانتخابات.

- El Watan, 1/1/1992.
- Algérie Républicain, 1/1/1992.
- Algérie Actualité, 2-3/1/1992.

(1) F.Rouzeik, « chronique Algérie », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1991, p.627.

(2) هدى ميتيكيس، مرجع سابق، ص.37.

(3) Rouzeik Fawzi, "Algérie 1990-1993: la démocratie confisquée?", Revue du Monde Musulman et de la méditerrannée, N°.65, Mai 1993, p.39.

(4) Jocelyne Cesari, « Algérie : chronique intérieure », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1992, p. 617.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الموالي عن عدم قبوله للمنصب في هذا الوضع، مبررا عمله هذا " بعدم وجود مادة قانونية صريحة في دستور 28 فيفري 1989 تعالج هذه الحالة بالذات"[1]. لكنه اقترح ضرورة أن تتولى المؤسسات المنصوص عليها في نفس الدستور (رئاسة الحكومة، السلطة القضائية، المجلس الدستوري، الجيش) ضمان سير مؤسسات الدولة والنظام العام[2].

هذه المؤسسات اجتمعت لتأسس ما سمي بمجلس الدولة يوم 14 جانفي، والذي يمثل في الأساس، المنظمة التي تجمع المؤسسات المذكورة أعلاه [3]. ليعلن بعد ذلك مجلس الأمن عن إيقاف المسار الانتخابي، وتأجيله إلى غاية اجتماع الظروف الملائمة لذلك، كما أعلن في نفس الوقت عن حالة الطوارئ[4]. لكن هذه القرارات لم تكن دستورية باعتبار أن دستور 1989 لا يحمل أي مادة قانونية تخول لهذا التنظيم الذي أنشئ في الأساس للوظيفة الاستشارية اتخاذ قرارات من هذا الشكل، وحسب منطوق المادة 162 من نفس الدستور، فان التنظيم لا يكون عمله دستوريا إلا بحضور كل من

---

(1) Le Monde, 14 Janvier 1992, p.2.

ــ لم يتم الإعلان عن شغور المجلس الوطني إلا يوم الإعلان عن الاستقالة ليتأكد بعد ذلك في الإعلان الصادر في الجريدة الرسمية، العدد03، الصادرة يوم 15 جانفي 1992.

(2) المواد التي تبين هذه المؤسسات من دستور 1989 هي المواد: 153,130,129,79,75,24.

(3) أنظر في هذا الصدد الإعلان الصادر في الجريدة الرسمية، العدد03، الصادرة يوم 15 جانفي 1992، يتضمن إقامة مجلس الدولة.

- Elhadi Chalabi, « constitution du 23 Février 1989 : entre dictature et démocratie », Naqd, N°.2, Octobre 1992, p.31.

(4) مرسوم رئاسي 92 ــ 44، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة يوم 9 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ.

ــ مرسوم رئاسي 92 ــ 320 المؤرخ في 11 أوت 1992 يتمم المرسوم الرئاسي رقم 92 ــ 44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 61، 1992.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي، رئيس الحكومة، وزير الدفاع الوطني، وزير الشؤون الخارجية، وزير الداخلية، وزير الاقتصاد، القائد الأعلى للقوات المسلحة[1].

وأمام هذا التعثر الذي عرفه التحول الديمقراطي في الجزائر، لجأ المجلس الأعلى للأمن إلى الصناعة الرمزية، وذلك باستقدامه السيد محمد بوضياف الذي يعتبر أحد الرجال البارزين في النضال الثوري، لكن المجال السياسي أمام هذا الأخير كان جد ضيق لعاملين أساسين: العامل الأول كان نتيجة تغيبه عن الساحة السياسية لمدة ثلاثين سنة، الأمر الذي يجعله أمام تركيبة اجتماعية وسياسية جديدة. أما العامل الثاني فيعود إلى تركيبة المجلس الأعلى للدولة التي تتكون من أربعة شخصيات إلى جانب محمد بوضياف، الأمر الذي يمنعه من التفرد في إصدار القرارات الحاسمة[2].

ورغم أن هذا الأخير سعى إلى طرح برنامج وفاق وطني يضم معضم التيارات السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي قام بحلها، وحل المجالس البلدية التي لها فيها الأغلبية، وشن اعتقالات واسعة على قيادتها، إلا أن هذا البرنامج لم يعمر طويلا نتيجة اغتياله في شهر يوليو 1992، ليخلفه في ذلك علي كافي مواصلا نفس المسار برغم من قرب نهاية الفترة الانتقالية، والتي كانت محددة بنهاية سنة 1993[3].

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 162.

([2]) إلى جانب محمد بوضياف، فإن المجلس الأعلى للدولة يتركب من: على كافي عن المنظمة الوطنية لقدامى المجاهدين، خالد نزار عن وزارة الدفاع، علي هارون عن وزارة حقوق الإنسان، تجاني هدام عميد المسجد الكبير في باريس. أنظر الخبر 1992/1/16.

ــ الإعلان الصادر في الجريدة الرسمية، العدد03، الصادرة يوم 15 جانفي 1992، يتضمن إقامة مجلس الدولة.

([3]) J. Cesari, « L'état de droit en Algérie : quels acteurs et quelles stratégies ? », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1995, p.255.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ورغم جهود المجلس الأعلى للدولة لتقديم وثيقة تمكنه من مد فترة الحكم إلى غاية سنة 1996، إلا أن جهوده باءت بالفشل الأمر الذي أدى إلى إعادة فتح الباب مرة أخرى لتدخل المؤسسة العسكرية في جعل مسألة تعيين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن، الذي أعلن بدوره يوم 30 جويلية 1993 عن السيد اليمين زروال رئيسا للدولة[1].

فمنذ هذه الفترة إلى غاية نوفمبر من سنة 1995، لجأ اليمين زروال إلى سياسة الحوار مع كافة القوى السياسية في البلاد دون استثناء قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي عمل في هذا الصدد على نقلهم من السجون إلى الإقامة الجبرية[2]. وهذا ما أكده الرئيس زروال في خطابه للأمة حين قال: " إن علاج الأزمة هو علاج سياسي" بالرغم من المعارضة الشديدة التي واجهة هذا المشروع السياسي[3]. وقد حاول الرئيس اليمين زروال استبدال شرعية الحكم التي قامت على حالة الطوارئ بشرعية دستورية، الأمر الذي دفعه إلى الإعلان عن قيام أول انتخابات رئاسية في شهر نوفمبر 1995. وترشح لهذه الانتخابات كل من اليمين زروال مستقلا، الشيخ محفوظ نحناح عن

([1]) إسماعيل قيرة واخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص.128.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Algérie Actualité, 4-5/2/1994.
- Le Matin, 4-5/2/1994.
- El Watan, 4-5/2/1994.

([3]) حول خطاب الأمة أنظر:

- El Watan, 8/02/1994.

حول المعارضين للحوار أنظر:

Hamid Barrada, « L'Algérie : la guerre total », Jeune Afrique, N°.1734, 31 Mars 1994, p.03.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حماس، سعيد سعدي عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ونور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري، هذه الانتخابات فاز بها اليمين زروال بنسبة 61 % من الأصوات[1].

هذه الشرعية الجديدة أهلت الرئيس اليمين زروال إلى عرض العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية، بدءا بتعديله لدستور23 فيفري 1989 يوم 28 نوفمبر1996، والذي جاء فيه العديد من المواد التي تحد من التكاثر العددي للأحزاب، ومنع نشوئها على أساس عرقي أو ديني أو جهوي، كما عرفت الحياة الحزبية القانون العضوي للأحزاب في فيفري من سنة 1997، وما جاء فيه من إجراءات تنظيمية وقانونية لإنشاء وتنظيم الأحزاب السياسية في الجزائر[2].

هذا الانفتاح السياسي الذي وصل إلى حد التفاوض مع قيادة الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أوجد صراع بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية في من يتزعم الحوار والسلم المدني، خاصة بعد إعلان الجناح العسكري " الجيش الإسلامي للإنقاذ" عن إيقاف إطلاق النار في أكتوبر1997[3]. هذا الضغط الذي مارسته المؤسسة العسكرية

([1]) إعلان مؤرخ في 23 نوفمبر1995، الجريدة الرسمية، العدد72، الصادرة يوم 26 نوفمبر1995، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.

ــ الرياشي سليمان، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.198.

([2]) إعلان مؤرخ في 01 ديسمبر1996، الجريدة الرسمية، العدد76، الصادرة يوم 08 ديسمبر1996، يتضمن نتائج استفتاء 28 نوفمبر 1996.

ــ أنظر البعد القانوني والدستوري لتعددية الحزبية من هذه الدراسة.

(3) Chérif Bennedji, « Le retrait des six candidats à l'élection présidentielle du 15 Avril 1999 », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1999, p.151.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أدى بالرئيس اليمين زروال في خطاب ألقاه في سبتمبر 1998 إلى الإعلان عن تقديم استقالته، ومعلنا بذلك عن ضرورة إجراء انتخابات مبكرة في أفريل 1999[1]. هذه الانتخابات التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73.79% بعد خروج ستة مرشحين كانت كافية لمواصلة مسار المصالحة والسلم المدني، خاصة وأن العنف المسلح عرف تطورا فضيعا، بانتشار المجازر البشرية، وتخريب المرافق العامة والمؤسسات الاقتصادية[2].

وفي هذا السياق كلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكومة بتقديم مشروع "قانون الوئام المدني" في يوليو 1999، الذي حصل في المجلس الشعبي الوطني على موافقة 288 عضوا وامتناع 16 عضوا على التصويت، كما لم يرفضه أحد في مجلس الأمة[3]. لكن الرئيس بوتفليقة لم يكتف بشرعية المؤسسات السياسية، وإنما أصر على طرحه للاستفتاء الشعبي يوم 16 سبتمبر من نفس السنة، والذي بدوره حظي بموافقة 98% من الشعب الجزائري ليبقى ساري المفعول إلى غاية 13 جانفي 2000[4].

---

(1)Chérif Bennedji., Op. Cit., pp. 158.

(2) إعلان رقم 01 ــ99، المؤرخ في 20 أفريل 1999، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة يوم 21 أفريل 1999 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.

- Grandguillaume Gilbert, «Abdelaziz Bouteflika: premiers pas d'un président », Maghreb - Machrek, N°.166, 1999, p.34.

(3) الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني: www.apn-dz.org

ــ الموقع الرسمي لمجلس الأمة: www.majliselouma.dz

- Luis Martinez, « Les obstacles à la politique de réconciliation nationale », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1999, p. 120.

(4) إعلان 02 ــ 99 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999، الجريدة الرسمية، العدد 66، الصادرة يوم 21 سبتمبر 1999، يتضمن نتائج استفتاء 16 سبتمبر 1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي الخطاب الذي وجهه بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية يوم 3 أوت 1999، أعطى الرئيس بوتفليقة الملامح الأولى لمشروعه الوطني الذي يسعى إلى تحقيقه[1]. وقد تضمن خطاب الرئيس بوتفليقة ثلاثة محاور أساسية:

- استتباب السلم والاستقرار والطمأنينة.
- إعادة دفع الاقتصاد بتنشيط الاستثمار ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية.
- إعادة صورة وصدقية الجزائر في العالم، واستعادة ثقة الشركاء الأجانب.

أما في المغرب فيختلف التطور السياسي حسب طبيعة النظام في حد ذاته، فالاختلاف الجوهري بين النظام الجمهوري الجزائري والنظام الملكي المغربي الذي يجمع بين ما هو تقليدي وما هو حديث يجعلهم يعيشون ظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية مختلفة في منهجها وقيمها. فالحديث عن طبيعة السلطة وجوهرها في المغرب هو الحديث بالدرجة الأولى عن مكانة المخزن في الدساتير المغربية، الأمر الذي يجعل من موضوع صياغة الدساتير وشكلها من المواضيع الحساسة في المغرب.

فتاريخيا كان حزب الشورى بزعامة محمد الوزاني سباقا في المطالبة بوضع دستور ديمقراطي يرعى كافة الحقوق والحريات السياسية، كإجراء منه لوقف تعاظم القوة الاجتماعية والسياسية لحزب الاستقلال من جهة، وبغيت دفع الملك لتأسيس ملكية دستورية، والتخلي عن الملكية التقليدية من جهة أخرى[2]. ودامت هذه الحالة إلى بعد الاستقلال، بحيث أصبحت المكانة القانونية والدستورية للمخزن موضوع صراع دائم بين

---

(1) الخبر 1999/8/4.

(2) Rémy Leveau, « le pouvoir marocaine entre la répression et le dialogue », le Monde Diplomatique, Octobre, 1993, 12-23.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأحزاب السياسية المغربية والمخزن، مما خلق اختلافات في تصور الأطراف لبعضها البعض.

وينشأ هذا المشكل في الأساس من التناقض الذي يعيش فيه النظام الملكي المغربي، الذي يرفع تارة راية الملكية التقليدية المقدسة، والتي تسمو بذلك على كافة القوانين والمؤسسات، وتارة أخرى الملكية الدستورية الديمقراطية التي ينادي بها كل من المخزن والأحزاب السياسية على السواء، بالرغم من اختلاف الزوايا التي ينظر منها الطرفين إلى شكل الممارسة الديمقراطية في المغرب[1].

فإذا تطرقنا إلى الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي لسنة 1996 فانه يعتبر الملك أمير المؤمنين، والممثل الاسمي للأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور[2]. ويضيف نفس الفصل بأن له صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة[3].

فالملك في المغرب يسود ويحكم، وهذا ما أكده الملك الراحل الحسن الثاني بقوله: "إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية إسلامية، ولهذا يحكم الملك في المغرب، والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون

(1) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية1934ـ1975 (المغرب: مكتبة الأمة، 1993)، ص.57.
(2) المملكة المغربية، دستور 1996، الفصل التاسع عشر.
(3) المرجع نفسه، الفصل التاسع عشر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملكا ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش.. وتكون الدولة محكومة، يجب أن يعمل الملك، وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته"[1].

وإذا كان الفصل التاسع عشر من الدستور مفتاحا مبدئيا لتبيان المركز الدستوري للمؤسسة الملكية، فإنه يجسد أيضا المنطلقات العقائدية التي يراهن عليها النظام السياسي، والتي تكررت في الدساتير الخمس التي عرفها المغرب المستقل دون تغيير يذكر، ماعدا ما جاء في الفصل الرابع وعشرين من دستور سبتمبر 1996، والذي يعين من خلاله الملك أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، هذا الأخير يعينه الملك دون تحديد وضعيته السياسية. كما له الحق في إعفاءه من منصبه، مما يجعل الملك الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي، خاصة وأنه يرأس بحكم الفصل الخامس والعشرين من الدستور نفسه المجلس الوزاري[2]. كما ينفرد الملك بحق مخاطبة البرلمان دون أن يكون مضمون خطابه محل نقاش، كما للملك الحق في حله، كما يعين الملك في الوظائف المدنية والعسكرية السامية، والقضاة، باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه شخصيا[3].

فمنطوق هذه المواد الدستورية تبين أن الشرعية السياسية في المغرب قائمة على بعدين أساسيين:

([1]) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز درسات الوحدة العربية،1999)، ص.89.

(2) المملكة المغربية، دستور 1996، الفصل الخامس وعشرين.

(3) المرجع نفسه، من الفصل الثلاثين إلى الفصل الثالث والثلاثين.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فبالنسبة للبعد الأول فانه يتمثل في الجانب الديني، القائم أساسا على مفهوم البيعة والإمامة الشرعية، التي يجد لها النظام مشروعية في النصوص الشرعية والقانونية، فالمؤسسة الملكية تسعى إلى احتكار ومركزية القيم الدينية، وعدم ترك المجال لأي تنظيم لمنافستها في ذلك، حتى أن الأحزاب الإسلامية في حد ذاتها لا تطعن في الشرعية الدينية للمخزن. فالمؤسسة الملكية تقيم سلطتها على نظرية الحق الإلهي، التي تجعل من السلطة مسألة توقيفية لا شأنا عاما[1]. وفي هذا الشأن يقول الحسن الثاني:" لا يمكن تفويتها ولا تفويضها لأنها تجسيد لبيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك"[2]. كما يقول الملك محمد السادس:" هي موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرنا، موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم، ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي[3].

أما البعد الثاني فإنه يقوم على الخصوصية العرقية والتاريخية للعائلة الملكيـــة، فبالنسبة للخصوصية العرقية فإنها قائمة على مفاهيم العائلة الشريفة العلوية، التي يؤهل الانتساب إليها مكانة دينية ودنيوية، أما التاريخية فإنها تتمثل أساسا في الدور التاريخي للملك في تأسيس وتحرير البلاد من كافة الاستعمار[4].

وفي هذا الاتجاه تتسم المؤسسة الملكية بحضورها الشامل في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية، من خلال الاختصاصات الواسعة التي تعود للمخزن دستوريا وسياسيا، ولم يعرف هذا المنهج تغيرا رغم توالي المماليك على المغرب الحديث.

---

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق،ص.89.
(2) خطاب العرش، 17 فيفري1972.
(3) خطاب العرش، 20 اوت 1999.
(4) محمد المعتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي (المغرب: مؤسسة ازيس للنشر،1992)، ص.51.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما الشق الثاني من المحددات، فإنها تمثلت أساسا في الجانب الاقتصادي الذي كان له الدور الفعال في كثير من الأحيان في دفع التعددية الحزبية. خاصة عندما نكون في صدد الحديث عن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي عرفتها كل من الجزائر والمغرب في وقت واحد، فكانت بذلك بداية الثمانينات وما تميزت به من تحولات دولية وداخلية فترة نشطة سياسيا واقتصاديا.

فمباشرة بعد موت الرئيس هواري بومدين الذي حكم الجزائر منذ سنة 1965 إلى غاية نهاية 1978، بدأ الحديث عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن هذا القدرة، وتوجيه النقد لإستراتيجية النمو التي كانت قائمة أساسا على الصناعات الثقيلة، الأمر الذي أدى إلى إهمال القطاع الزراعي، وإرهاق ميزانية الدولة[1].

هذا ما دفع الرئيس الشاذلي بن جديد إلى البحث عن توجه جديد للاقتصاد الوطني، والذي قام بعرضه على المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 15 إلى 19 جوان 1980 هذا المؤتمر أقر دفع السياسة الاقتصادية نحو برنامج جديد سمي بـــ " برنامج ضد الندرة"، والذي من خلاله وجهت الدولة ميزانية 500 مليون فرنك فرنسي لاسترداد المواد الاستهلاكية الأولية، التي عرفت ندرة في الأسواق الرسمية[2]. إلى جانب ذلك اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات اقتصادية،

---

(1) للمزيد من التفصيل حول نموذج الصناعات المصنعة الذي طبق في الجزائر أنظر:

- G. De Bernis, « les industries industrialisant et les options algériennes », Revue Tiers Monde, N°.47, 1971, p.66.

(2) للمزيد من التفصيل أنظر:

- Arun Kapil, op., cit., p.503.
- Ghozali, « Les statuts du parti du F.L.N. adoptes par le IVeme congres » Revue des sciences juridique économique et politique, Septembre 1982, N°.3, pp.499-514.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كان أهمها تفتيت 50 مؤسسة وطنية عملاقة إلى 450 وحدة شبه مستقلة، بالإضافة إلى بيع عقارات الدولة للاستعمال الخاص[1]. هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد لجأت كل من الجزائر والمغرب في منتصف الثمانينات إلى إعادة جدولة جزء من ديونها، والقبول بالترتيبات والبرامج التي اقرها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالرغم من دخول كلا البلدين في سياسة التقشف[2].

هذا الانفتاح الذي يمثل تحولا متواصلا لإنتاج السلع والخدمات من البيروقراطيات والمشاريع العامة إلى الشركات والمؤسسات الخاصة، يطرح إشكالية إعادة دور الدولة في إدارة الاقتصاد ودورها في التنمية الاقتصادية، وإعادة التفكير في التنمية التقليدية التي عرفها النظامان في الستينات والسبعينات. وفي هذا الشأن صرح الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1981 أن " نوعية الإدارة التي نظمت المشروعات الوطنية في الستينات وفي بداية السبعينات لم تعد تتناسب ومقتضيات التنمية الوطنية، ولا مع حاجات الإدارة لعقد الثمانينات"[3].

- Taleb, « Les rapports parti-syndicat en Algérie a travers les statuts du parti », Annuaire de l'Afrique de Nord, N°.21, 1982, pp. 183-196.
- « Résolution adoptées par le congres extraordinaire du partis », Revue des sciences juridique économique et politique, Septembre 1982, N°.3, pp.429-544.
- Gadant Benzine, « Algérie horizon 1980 », Peuples méditerranéens, N°.10, janvier 1980, pp.115-135.
- Bouatta, « Spécial 4eme congres du F.L.N. », Révolution Africaine , N°.spéciale , Janvier1979.

(1) هني أحمد، مرجع سابق، ص. 34.

(2) Rémy Leveau, «Stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette », Maghreb - Machrek, N°.108, Octobre - Décembre 1987, p. 23.

(3) محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص.146.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يأتي هذا القول بعدما دخل كل من المغرب والجزائر في سياسة إضعاف القطاع الخاص، وجعل مجمل النشاطات الاقتصادية تحت سلطة الدولة، بحجة أنها الوحيدة القادرة على حماية ورعاية حداثة الاقتصاد الوطني من جهة، وأن هدف القطاع الخاص القائم على الربح يتناقض مع متطلبات التنمية الشاملة، التي تستدعى تضحيات مالية للتنمية البشرية بالدرجة الأولى. بالإضافة إلى أن اقتصاد السوق في حد ذاته يؤدي إلا تغيير تدريجي وليس إلى إعادة البناء الشامل والضروري لتحقيق الاستراتيجية المطلوبة[1].

لكن الفرق الواضح بين النظاميين الاقتصاديين الجزائري والمغربي، يكمن في أن السلطات الجزائرية همت مباشرة بعد استقلال البلاد سنة 1962، إلى القضاء على الإرث الاستعماري ورموزه، ما عدى بعض الإجراءات والتنظيمات الإدارية التي رأت أنها ضرورية لحفظ النظام العام، عكس ذلك بالنسبة للنظام المغربي الذي عرف استمرارية بين عهد الحماية وما بعد الاستقلال، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الاستعمار الذي اختلف من استعمار استيطاني عسكري في الجزائر إلى استعمار حماية في المغرب الأقصى[2].

فالاستعمار في المغرب حافظ على المكانة السياسية للمخزن، في المقابل عمل المخزن على تدعيم علاقات الإنتاج الزراعي التقليدي، التي كانت تخدم بالدرجة الأولى مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية أكثر منها علاقة اقتصادية بين الملك

(1)محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص. 146.

(2) Remill Abderrahmane, « Parti et Administration en Algérie », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1968, p.44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والرعايا المغاربة[1]. فالهدف الأساسي من الحفاظ على هذه العلاقة هو ضرب الطبقة الحضرية التي كانت تميل إلى حزب الاستقلال، بالطبقة القروية التي سيجندها الدعم الفلاحي[2]. وما أكد هذه الاستمرارية في العلاقة هو فشل حملة " المغربة " التي قادها النظام الملكي في مارس 1973، والتي كانت تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي وعصرنته، بالإضافة إلى الاعتماد على الإنتاج المحلي[3]. ليتخلى عنها فيما بعد قانون الاستثمار لسنة 1983، الذي عمل على تشجيع كل أنواع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ما عدى التطرق إلى مفهوم الملكية التي اعتبرها النظام المخزني من مواضيع السيادة في المغرب[4].

فرغم الجهود المبذولة من طرف النظاميين في تحقيق نماذج اقتصادية خاصة، تخدم أهدافهما السياسية وتحافظ على الاستقرار العام، إلا إن النموذجين اصطدما بالتحولات الجذرية للبيئة الداخلية والخارجية في بداية الثمانينات، فالقطاع العام في هذه الفترة أصبح عديم الفعالية، بل أكثر من ذلك تحولت المؤسسات الاقتصادية العامة من مؤسسات إنتاجية لجلب رأس المال، إلى مؤسسات مستهلكة له، ويعود ذلك إلى قلة الإنتاج والبيروقراطية، بالإضافة إلى مساهمتها في تقنيع البطالة، وخدمة الأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية[5].

---

(1) Blardone G., « Economie marocaine et révolution du développement », Croissance Des Jeunes Nation, N°.22, Mai 1963, p.8.
(2) Pascon P., « Interrogations autour de la réforme agraire : Questions agraires n°.2 », Bulletin économique et social du Maroc, 1977, p. 133.
(3) Ibid., p. 140.
(4) Daoud, « Privatisation a la marocaine », Maghreb – Macherk, N°.128, Mars 1990, pp. 84-95.
(5) Maamar Boudera, Op., cit., pp.22-24.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فبالنسبة للجزائر أدى اعتمادها على نموذج "الصناعة المصنعة" كقطاع قائد للتنمية، إلى إيجاد ما يسمى بالخطر السيستيمي Risque Systémique (أي سقوط القطاع القائد يؤدي حتما إلى سقوط القطاعات التابعة)، بالإضافة إلى إنهاك خزينة الدولة، والتخلي على قطاع الزراعة الذي أدى بدوره إلى ضعف الإنتاج الزراعي، مما أوجد نقص فادح في الحاجات الاستهلاكية على مستوى الأسواق الداخلية الرسمية، هذا ما فتح الباب أمام الأسواق الموازية أو السوداء التي تتضاعف فيها الأثمان الحقيقية للسلع، والتي جعلت من القيمة الحقيقية للدينار الجزائري لا يساوي إلا جزءا ضئيل من قيمته الرسمية[1]. كل هذا حدث أمام الضعف الكبير للنظام المصرفي الجزائري، الذي انحصرت مهامه في الوساطة بين الخزينة العمومية والمؤسسات العامة الدائمة الإفلاس.

رغم كل هذه المساوئ التي عاش فيها الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي، إلا أن عملية التحول نحو الاقتصاد الحر واجهت صعوبات على جميع المستويات (المالي, التنظيمي, السياسي, الاجتماعي)[2]. الأمر الذي صعب من مهمة الرئيس الشاذلي بن جديد خاصة في ظل التداخل بين ما هو أيديولوجي حزبي، وما هو اقتصادي منفعي، هذا ما وضع القوى القائدة للتحول أمام عتبتين: الأولى تتمثل في العمل على فصل الدوائر القرارية في النظام الاقتصادي عن سلطة الحزب، والثانية تتمثل في تجنب سخط الشعبي على هذا التحول المفاجئ والمتسارع.

(1) G. D. De Bernis, « Les industries industrialisant et les option algériennes », Revue Tiers Monde, N°.47, 1971, p. 29.
- Arun Kapil, Op., cit., p.502.
(2) Lahouari Addi, L'Algérie et la démocratie (Paris : édition la découverte), p.81.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ورغم حتمية التحول التي فرضها المحيط السياسي والاقتصادي العالمي على النظامين، إلا أن السلطات الجزائرية والمغربية لجأت في كثير من الأحيان إلى تبرير هذا التحول، على أنه يهدف في الأساس لجعل الاقتصاد الوطني أكثر كفاءة ومردودية.

لكن الأمر في الجزائر كان أعمق من أن يكون مجرد إجراءات تقنية اقتصادية بحتة، بل كانت إجراءات سياسية أيديولوجية في المقام الأول، فلتطبيق هذا التحول كان على الرئيس الشاذلي بن جديد التخلص من "الحرس القديم" للنظام السابق، وذلك بدخوله في ما سمي بحملة "صيد الإطارات"، كان أول المستهدفين فيها بلعيد عبد السلام، الشخصية التي شغلت منصب وزير الصناعة والمناجم من سنة 1965 إلى غاية 1977، بالإضافة إلى المقربين منه من البيروقراطيين والسياسيين[1].

هذا على مستوى القمة، أما على مستوى القاعدة فكان من الضروري على الرئيس الشاذلي بن جديد ضرب القواعد التحتية للنظام الاشتراكي وللحزب في نفس الوقت، ونقصد بذلك ما اصطلح على تسميتهم بمنظمات المادة 120 من النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني[2].

هذا من حيث التنظيم، أما أيديولوجيا فقد كان هدف الرئيس الشاذلي بن جديد ضرب الفكر الشيوعي، الذي تسرب إلى هياكل النظام من خلال محمد صالح يحياوي،

---

(1) William Zartman, Op., cit., p. 45.

(2) تتمثل هذه المنظمات في: الإتحاد العام للعمال الجزائرين، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائرين، الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، المنظمة الوطنية للمجاهدين. في المؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطني المنعقد في 1983 أصبحت المادة 120، المادة 121. إلا أن المنظمات التي تنعتها هذه المادة أصبح متعارف عليها بمنظمات المادة 120. أنظر في هذا الصدد:

- Arun Kapil, Op.cit., p.502.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذي استطاع قيادة مجموعة من الشباب والسيطرة على الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، والواقفين أمام أي تغير للسياسة البومدينية التي يعتبرونها الفترة الذهبية بالنسبة لمذهبهم. بحيث استطاعوا بدعم من الرئيس هواري بومدين التحصن بداخل المناصب المفتاحية في النظام الاقتصادي[1].

أما على المستوى التشريعي، فقد استطاع الرئيس الشاذلي بن جديد خلال العهدة الأولى الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 1984، استصدار عدة قوانين، فأصدر القانون 81ـ1 الصادر يوم 7 فيفري 1981، والمتعلق ببيع عقارات الدولة إلى الخواص، والذي عُدل بقانون 86ـ03 الصادر يوم 04 فيفري 1986، ثم القانون 82 ـ 11 الصادر يوم 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، ليليه قانون 82 ـ 13 الصادر يوم 28 أوت 1982 المتعلق بإنجاز شركات مختلطة مع رأس المال الأجنبي، والذي عدل بقانون 86 ـ 13 الصادر يوم 19 أوت 1986. ليأتي قانون 83 ـ 18 الصادر يوم 13 أوت 1883 المتعلق ببيع الأراضي الزراعية للخواص[2].

فإذا كانت بداية الاهتمام بالقطاع الزراعي في الجزائر لضرورة اقتصادية ملحة مفادها تراجع الإنتاج الزراعي أمام تزايد عدد السكان، الذي أدى إلى نقص فادح في المواد الاستهلاكية، فان تحول اهتمام المغرب من القطاع الصناعي إلى القطاع الزراعي كان هدفه سياسي بحت.

فالدعم المفرط الذي قدمه المخزن خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى غاية 1972، كان يهدف من وراءه إعادة صياغة عملية الإنتاج التي تهدف إلى إنتاج

(1) Arun Kapil, Op.cit., p.504.
(2) Ibid., p.500.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجتمع زراعي تقليدي مستقر، وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الاستقلال، بتعاون مع مجموعة من الأعيان التي يضع المخزن تحت تصرفها مقاطعات كبيرة من الأراضي والموارد المائية[1]. فالمخزن المغربي لم يجد صعوبة في تطبيق هذه السياسة، نظرا لهامشية النشاط السياسي لطبقة الفلاحين قبل الاستقلال ــ ما عدى في ثورة الخطابي في الشمال التي باءت بالفشل ــ وحتى بعد الاستقلال لم تستطع أن تفرض نفسها كقوة سياسية في المغرب[2].

أما الجهاز الإداري في المغرب، فقد أخذ في البداية موقفا محايدا من الصراع القائم بين الملك والأحزاب السياسية، بالرغم من وجود الكثير من المتعاطفين معها[3]. كما أن النظام الإداري نفسه منذ تأسيسه في فترة الحماية كان يتشكل ــ بالإضافة إلى الفرنسيين ــ من أفراد الأسر البرجوازية الحضرية، التي كان في مقدورها إلحاق أبنائها إلى "مدارس أبناء الأعيان"[4]. الأمر الذي جعلهم قوة بلا منافس بعد الاستقلال لسيطرة على الجهاز البيروقراطي، هذا ما جعل الجهاز الاداري قوة ثالثة في الصراع الدائر بين الملك وحزب الاستقلال إلى غاية نهاية الخمسينات، تاريخ إقرار الملك للتعددية

---

(1) في هذا الإطار حذر التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 1966 المخزن المغربي من السياسة المنتهجة في توزيع الدعم الزراعي، والقائم على دعم مناطق معينة على حساب الأخرى، كما أقر التقرير ضرورة توجيه المساعدات إلى الأراضي المسقية التي تعود بالإنتاج الوفير. أنظر في هذا الصدد:
- Bensmail, « Maroc : les fleurs et le F.M.I. », Algérie Actualité, N°.1458, Septembre1993, pp. 10-11.

(2) Dupuy, Rene-jean, « La marche verte », Géopolitique, N°57, 1997, p16.

(3) Malik S., « Pouvoir et administration au Maghreb », Annuaire de l'Afrique de Nord, N°.3, 1968, p. 155.

(4) Abdellatif Felk, « Enseignement quel projet ? », Maghreb – Machrek, N°.164,Avril 1999, p. 53.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحزبية، ليبدأ حملته لتسييس الإدارة واستبدال المتعاطفين مع الأحزاب السياسية المغربية بأفراد يخدمون مصلحة المخزن[1].

فبعدما ضمن المخزن استقرار الريف، كان لا بد من التوجه إلى المناطق الحضرية، التي اعتبرت منذ فترة الحماية مهد النشاط السياسي والحركات التحررية، بالإضافة إلى وجود سيطرة واضحة من قبل الأسر البرجوازية، التي تحتكر النشاط التجاري المغربي، هذه الأسر كانت تمثل بالنسبة إلى الملك طبقة اجتماعية جاهزة للتوظيف السياسي، بما تحمله من قيم وعادات تميزها عن باقي المجتمع[2]. الأمر الذي دفع الملك إلى الإسراع في استقطابها بجملة من التسهيلات الضريبية والمالية والإدارية، وتوفير لمنتجاتها الحماية من المنافسة، وتهيئة لها الأسواق الداخلية، بالإضافة إلى إلحاق أفرادها بالمناصب السياسية السامية، وربط مصالحها بمصالح القصر الملكي[3].

وبالتالي تعتبر الفترة الممتدة من سنة 1983 إلى بداية التسعينات، الفترة الفاصلة في النظامين الجزائري والمغربي بخصوص التوجه الليبرالي، بحيث لم يكن في مقدورهما تغطية إفرازات فشل نظاميهما الاقتصادي، خاصة عندما أصبح واضح للعيان انخفاض معدل العمالة في البلدين من معدل سنوي يصل إلى 50 ألف عامل قبل سنة

([1]) أنظر في هذا الصدد:

- Ben Ali, « Etat et reproduction sociale au Maroc », Annuaire de l'Afrique de Nord, N°.26, 1987, pp.117-131.
- Rousset, « Etat et secteur public au Maroc », Annuaire de l'Afrique de Nord, N°.26, 1987, pp. 267-282.

([2]) Ben Ali, Op., cit., p.123.

(3) Ibid., p.119.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1983 إلى معدل 10 آلاف عامل بعد سنة 1983، والإرتفاع المتضاعف لأسعار السلع الاستهلاكية من 30% إلى 50% إلى 87% في خضم ثلاثة سنوات[1]. الأمر الذي جعل الجزائر والمغرب يدخلان مباشرة بعد التسعينات في الاقتصاد الليبرالي، الذي يعتبر من أهم مرتكزات الممارسة التعددية.

الجدول رقم (1) يبين تطور وخصائص كل من الاقتصاد الجزائري والمغربي

فترة الإصلاحات	نموذج الإصلاحات	طبيعة الإصلاحات	الفـــواعـــل
من الاستقلال إلى بداية الثمانينات	الهوليزمية في الاصلاحات* تطبيق النموذج الناصري	طغيان الأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية. صيرورة العملية من الأعلى إلى الأسفل. سيطرة الاقتصاد الكلي.	الدولة. القطاع العام.
من بداية الثمانينات إلى بداية التسعينات	بداية نقص الهوليزمية في الاصلاحات تطبيق نموذج صندوق النقد الدولي	ــ بداية تراجع السيطرة السياسية على الاقتصاد. السعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ــ ظهور الأثمان بحقيقتها (رفع الدعم).	الدولة. القطاع العام. القطاع الخاص.
فترة التسعينات	خوصصة الإصلاحات نموذج النيوليبرالي	تحرير السوق. خوصصة المؤسسات العامة. البحث عن المرونة الاقتصادية.	السوق. والمؤسسات الخاصة.

(1)Abdelkader Djeghloul, « Fin du populisme en Algérie », Le Monde Diplomatique, N°. 418, Janvier 1989, p.9.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الألفية الجديدة	مأسسة الإصلاحات	الترشيد والتخليق الاقتصادي. إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. التنظيم.	الدولة منظمة وواضعة للإستراتيجية. القطاع الخاص.

* الهوليزمية (Holisme) لها في علم الاقتصاد نفس مدلول كلمة " الشمولية" في علم السياسة.

المطلب الثاني: المحددات الاجتماعية والثقافية.

أما الشق الآخر من المتغيرات المأثرة في التعددية الحزبية، يتمثل في التركيبة السكانية للبلدين، بحيث تعتبر نسبة التحضر والهوية من بين أهم المتغيرات التي تتحكم التعددية السياسية عامة، والتعددية الحزبية خاصة.

فتاريخيا أطلق الإغريق اسم البربر على الشعوب التي تقطن المنطقة الممتدة من واحة "سوه" في غرب الصحراء المصرية، إلى ساحل المحيط الأطلسي غربا، ومن ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى وادي النيجر جنوبا، وهو الاسم الذي أطلق على من لا يتكلمون اللغة الإغريقية، رغم أن سكان هذه المنطقة يفضلون استخدام كلمة "أمازيغ" والتي تعني أحرار[1].

ويتميز كل من المجتمع الجزائري والمغربي بتركيب مختلط بين العرب الذين قدموا من شبه الجزيرة العربية، والأمازيغ السكان الأصليين للمنطقة، والذين يعتبرون

(1) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص.19.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أكبر الجماعات اللغوية في الوطن العربي، والتي يصل عددهم إلى أكثر من خمسة عشر مليون نسمة، أي ما يعادل خمس 5/1 سكان الوطن العربي، كما يمثلون 30% من سكان المغرب و25% من سكان الجزائر، هذه النسبة المعتبرة من الأمازيغ رغم دخولها الإسلام إلا أنها بقيت محافظة ولمدة طويلة على لغتها الأصلية وعلى ثقافتها، كما أنها تتمركز أغلبيتها في المناطق الجبلية الداخلية[1].

أما عن نسبة التحضر فقد بلغت في كل من الجزائر والمغرب الأقصى سنة 1960 نسبة 30%، لتصل في بداية الألفية الجديدة إلى 60% في الجزائر، ونسبة 51% في المغرب[2]. ويعود ارتفاع نسبة التحضر إلى عوامل طبيعية وعوامل سياسية، فظاهرة الجفاف التي عصفت بالبلدين تمثل العامل الطبيعي الأساسي في ظهور النزوح الريفي نحو المدن، أما بالنسبة للعامل السياسي فقد دفعت ظاهرة الإرهاب في الجزائر إلى هروب العديد من أصحاب الأرياف والقرى الى المدن الكبرى[3].

فإذا كان السياق الاجتماعي للتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، يمثل البيئة الأساسية التي تظم عناصر إما مواتية أو معرقلة لها، فإن مفهوم الهوية يعتبر أحد أهم المواضيع التي لها أثر على التحول السياسي وعلى التعددية الحزبية، كما تعتبر في نفس الوقت المقياس المساعد على معرفة نضج الأمم، فوجود هوية وطنية واضحة المعالم وقائمة على قبول العيش مع الاختلاف العرقي والإثني، من شأنه أن يدفع بعجلة التحديث

([1]) بن منصور محمد جميل، "الأمازيغ في الشمال الإفريقي: محاولة للفهم"، في: المجلة الجابرية، ع23، 1996، ص.42.

([2]) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص.19.

([3]) المرجع نفسه، ص.64.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتنمية المستدامة، عكس ذلك حين نكون أمام هوية تتميز بالتشابك ويغلب عليها صراع ذو طابع صفري، لذلك كان من المفيد جدا الرجوع إلى طبيعة الهوية الوطنية في كل من الجزائر والمغرب حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة التعددية الحزبية في البلدين ومعرفة خلفيتها الاجتماعية.

فمفهوم الهوية ودورها في التحول الديمقراطي تعتبر من المواضيع الأكثر نقاشا في الآونة الأخيرة، بل ذهب البعض إلى التكلم عن أزمة هوية في البلدين، والتي يرونها أزمة مفرملة لهذا المسار. ويتقاسم النقاشات السياسية، والاجتماعية، والثقافية المرتبطة بمسألة الهوية في الجزائر والمغرب بشكل أساسي قطبين، ينظر كل واحد منهما إلى مسألة الهوية الوطنية من زاوية معينة، فالقطب الأول يمثله التيار العربي الإسلامي الذي لا يرى أي وجود لمفهوم الأزمة أو مشكلة تتعلق بمسألة الهوية، خاصة وأنها قد تبلورت ــ في منظوره ــ في البلدين عبر قرون مضت، وفي إطار الثنائية "الإسلام والعروبة"[1]. ويتحجج هذا التيار بأن الهوية كانت الإيديولوجية والشعار الموحد للمقاومة الشعبية المسلحة والحركة الوطنية اللتان وقفتا ضد الاستعمار الفرنسي، بالرغم من أن هذا التيار أضاف في الآونة الأخيرة المكون الأمازيغي كأحد المكونات الأساسية للهوية المغاربية[2].

([1]) عثمان سعدي، التعريب في الجزائر (الجزائر: دار الامة، 1993)، ص ص.19ــ27.
Henri Sanson, « Laïcité islamique en Algérie, collection », Recherches sur les sociétés méditerranéennes (Paris : E.C.N.R.S., 1983), p.127.

([2]) العرباوي ليلى، "اشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر"، المستقبل العربي، ع.275، جانفي2002، ص ص.128 ــ 130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما القطب الثاني فيتمثل في الحركة الأمازيغية، حيث انتشرت في البلدين حركات سياسية وجمعيات ثقافية تدعوا إلى التعددية الثقافية، والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية وتعليمها في المدارس، كما وجدت حركات سياسية وجمعيات ثقافية أخرى أكثر تطرفا إلى الخصوصية الأمازيغية، والمناهضة للخصوصية العربية الإسلامية[1].

ففي الجزائر أدى انتشار موجة التعريب التي قام بها النظام السياسي مباشرة بعد الاستقلال إلى التوظيف السياسي للهوية الأمازيغية، واتضحت هذه الصراعات جليا سنة 1980، من خلال أحداث ما أصبح يسمى بالربيع الأمازيغي، وما عقبها من أحداث في السنوات التالية خاصة سنة 1994 حينما نظمت الحركة الثقافية الأمازيغية مسيرة طالبت من خلالها بدسترة الأمازيغية كلغة رسمية ووطنية، وما تعقبها من أحداث بلغ بها الحال إلى إصطدامات مع قوات الأمن سنة 2001 [2].

أما في المغرب، فقد عمل المخزن على جعل المسألة الأمازيغية، موضوعا ثقافيا أكثر منه مادة للصراع السياسي والاجتماعي، وكأن الملك قد فهم الدرس من ما حصل في الجزائر، بدعوته إلى "إنعاش الأمازيغية"، هذه الدعوة التي وردت في خطاب 20 أوت 1994، والذي دعى فيه الملك الحسن الثاني إلى إدخال اللهجات في برامج التعليم "على اعتبار أنها شاركت لغة القرآن في صياغة تاريخ المغرب"[3].

([1]) بن منصور محمد جميل، "الامازيغ في الشمال الافريقي: محاولة للفهم"، المجلة الجابرية، ع.23، 1996، ص.42.

([2]) Lahouari Addi, « Réflexions politiques sur la tragédie algérienne », Confluences méditerranée, N°.20, 1996-1997, pp.43-44.

ـــ العرباوي ليلى، مرجع سابق، ص ص.129.

([3]) خطاب العرش 20 أوت 1994.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن ما كان يهدف إليه الحسن الثاني جاء متأخرا، فالحركات التي تنضوي تحت غطاء الثقافة الأمازيغية عرفت تسارعا متوازيا مع نظيرتها الجزائرية، فظهرت في المغرب ما يسمى "بانتفاضة القبائل" أو "الغضب الأمازيغي" الذي تعددت أشكاله ووسائله، لتأتي مبادرة الملك محمد السادس في خطاب العرش يوم 30 جويلية 2001 بإعلان إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسسة لبلورة السياسات الكفيلة بالنهوض بهذا المكون من مكونات الهوية المغربية[1].

المبحث الثاني: الإطار الدستوري والقانوني للتعددية الحزبية.

إن لشكل ومضمون الدستور دور مهم في الحياة السياسية، باعتباره يسمو على كافة القوانين الداخلية، فهو حامي الحقوق والواجبات داخل الإطار الجغرافي للدولة، لذلك سعت جميع الدول حديثة الاستقلال إلى الإسراع في وضعه بغية تنظيم الحياة السياسية من جهة، وبناء شرعية قانونية من جهة أخرى.

ولمعرفة علاقة هذه الوثيقة بالتعددية الحزبية في كل من الجزائر والمغرب، ينبغي علينا تتبع الحياة الدستورية التي عرفها البلدين، بغية تبيان أي الدساتير كان لها الأثر البالغ على التعددية الحزبية، الأمر الذي يدفع الباحث إلى اجراء مقارنة لكافة الدساتير والقوانين المتعلقة بالتعددية الحزبية في البلدين.

([1]) خطاب العرش 30 جويلية 2001.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالإضافة إلى الدساتير فقد أوجدة هذه النظم بعض القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والمكملة للتشريع، والتي تعكس في موادها طبيعة العملية السياسية في البلدين، وطبيعة الصراع واستراتيجياته بين الأحزاب السياسية ومذاهبها الأيديولوجية من جهة، وصراع الأحزاب السياسية مع السلطة من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإطار الدستوري للتعددية الحزبية.

لقد بدأ الحديث عن ضرورة وضع دستور ديمقراطي تنتقل به المملكة المغربية من مملكة قائمة على الإرث التقليدي إلى مملكة دستورية تحمي الحقوق والحريات العامة، مع محمد الوزاني الذي أسس سنة 1953 حزب الشورى والاستقلال، وجاء مطلبه هذا نتيجة خوفه من التوسع الجماهيري الذي عرفه حزب الاستقلال آنذاك، والذي كان يتمتع بقوة عسكرية وسياسية أهلته حتى منافسة المخزن.

ونفس المخاوف كانت بالنسبة للملك محمد الخامس، الذي رأى أن مكانة حزب الاستقلال أصبحت تفرض أفكار سياسية جديدة عن الشعب المغربي وتهز مكانة العرش لديه، مما دفعه إلى الإسراع في وضع دستور حدد فيه اللبنات الأولى للتعددية السياسية مباشرة بعد الاستقلال[1].

فالملك محمد الخامس اغتنم يوم 8 ماي 1958 بإلقاء خطاب طرح فيه أهم التحولات السياسية التي عرفها المغرب منذ بداية الحماية على المملكة المغربية إلى غاية

([1]) محمد ضريف، مرجع سابق، ص.123.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاستقلال، بالإضافة للمستجدات التي خلفها الاستعمار[1]. كما حرم في هذا الخطاب نظام الحزب الواحد، وأقر التوجه نحو التعددية الحزبية، ويعتبر هذا الخطاب بمثابة "العهد الملكي" الذي بين فيه الملك التوجهات الكبرى للمملكة المغربية، وأقر فيه مجموعة من المبادئ هي:

- يجسد الملك السيادة الشعبية، كما يعتبر الحافظ الأمين عليها.
- إقرار نظام ملكي دستوري يراعى فيه كامل الحقوق والحريات.
- إدراج الشعب تدريجيا في تسير شؤون البلاد ومراقبتها.
- من صلاحيات الملك تعيين رئيس الحكومة والوزراء.
- ممارسة الملك للسلطة التشريعية[2].

أما ما يتعلق بالمؤسسات النيابية، فقد لوح الملك إلى ضرورة الابتعاد عن الإصلاحات المستوردة من الخارج، وضرورة التريث في ذلك، مبررا ذلك بتقهقر الحالة النيابية ونفور الناس منها، لكنه أقر في المقابل ما يلي:

- ضرورة استبدال التمثيل القبلي بمنظمات تمثيلية سياسية واجتماعية تكون قواما للنظام الجديد.
- تعيين لجنة لوضع قانون الانتخابات.
- إجراء انتخابات بلدية وقروية[3].

([1]) خطاب العرش، 08 ماي 1958.

([2]) جون واتربوري، مرجع سابق، ص.58.

([3]) خطاب العرش، مرجع سابق.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالصراع الذي كان بين الملك وحزب الاستقلال تجلى بوضوح في العهد الملكي، الأمر الذي جعل الملك يبين فيه الخطوط العريضة للحياة السياسية الجديدة، وما ينبغي أن تكون عليه، ويضع بعض المؤسسات كصمام عازل لسيطرة حزب الاستقلال.

والملاحظ في العهد الملكي 8 ماي 1958، يرى أنه يضاهي الدستور بالرغم من أنه سبق ذلك، ولكن الملك كان يهدف من ورائه تحضير الأجواء لوضع دستور يعرض للاستفتاء الشعبي.

فالتعددية الحزبية في المغرب كانت خيارا استراتيجيا للمخزن من أجل الوقوف أمام هيمنة حزب الاستقلال، ولتأكيد على هذا المسعى لجأ الملك إلى الإسراع في وضع دستور 1962، الذي يعتبر أول دستور في المغرب الحديث، كما يعتبر أول وثيقة قانونية تقر مبدأ التعددية الحزبية، بالرغم من المواقف الرافضة لطريقة وضعه، وشكل الملكية فيه من طرف كل من حزب الإستقلال، والإتحاد الوطني لقوات الشعبية، والحزب الشيوعي المغربي.

فدستور 1962 يعيد التأكيد في بنده الثاني من الفصل الثالث على أن نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع[1]. وفي هذا الإطار أيضا نص البند الثالث من الفصل التاسع على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات، والانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية كانت[2]. وإذا كان هذان الفصلان يلتقيان موضوعيا في تصور التعددية الحزبية

([1]) المملكة المغربية، دستور 1962، الفصل الثالث، البند الثاني.

([2]) المرجع نفسه، الفصل التاسع، البند الثالث.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كاختيار قطعي في النظام الدستوري المغربي، فان البند الثاني من الفصل الثالث يثير في منطوقه نقطتين أساسيتين:

1 ــ عدم الاعتراف بأي حزب يريد اكتساح الساحة السياسية، وهذا كان ردا على مطامع حزب الاستقلال في تأسيس نظام الحزب الواحد، أو إستراتجيته الثانية القائمة على البحث عن نظام حزبي يهيمن عليه. هذا من حيث ما كان يرمي إليه هذا البند، لكن من بين مبادئ الحياة السياسية الديمقراطية أن تكون مفتوحة على التنافس العادل، حتى ولو سيطر أو هيمن على الساحة السياسية حزب واحد نظرا لمكانته الشعبية، مما يبين النوايا الحقيقية للملك الذي كان يريد من هذا الدستور أن يتيح التعدد العددي للأحزاب السياسة لا التعدد الكيفي، وهذا ما تأكد بالفعل في الانتخابات التشريعية لسنة 1970، حين ألغى الملك تنظيم انتخابات نتيجة وجود حزب الحركة الشعبية كطرف وحيد في المنافسة السياسية، التي قاطعتها باقي الأحزاب السياسية[1].

2 ــ عدم السماح بتشكيل تحالف حزبي في شكل تنظيم موحد. حدث هذا الأمر في الفترة الاستعمارية، حين انتظمت مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية الوطنية باختلاف توجهاتها في تنظيم واحد أطلق عليه الكتلة الوطنية، والتي استطاعت أن تفرض قوتها على الإقامة العامة الفرنسية، والإسبانية، وعلى الملك نفسه، والأكثر من ذلك أن نفس الأشخاص الذين قادوا تلك الحملة مازالوا على قيد الحياة، ومازالوا يمارسون

([1]) محمد المعتصم، مرجع سابق، ص.123.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النشاط الحزبي أمثال محمد الوزاني، وعلال الفاسي، الأمر الذي زاد من مخاوف الملك من معاودة الكرة[1].

إن الملاحظ للدساتير المغربية (1970، 1972، 1992، 1996)، يلاحظ أنها لم تستطع الخروج عن ما جاء به دستور 1962، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المملكة المحافظة والرافضة لكل تغيير يأتي من الأحزاب السياسية، بل سعت الدساتير التي جاءت بعد دستور 1962 إلى حصر وظيفة الأحزاب السياسية في الوساطة بين الملك والشعب دون التركيز على تمثيله، باعتبار أن الملك هو الوحيد الممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها، وضمان دوام الدولة واستمرارها[2].

لذلك يمكن تقسيم التطور الدستوري للتعددية الحزبية في المغرب إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: ركزت فيها المملكة على تنشيط التناسل الحزبي لحصر قوة حزب الإستقلال.

المرحلة الثانية: تقوم على حصر وظيفة الأحزاب من أجل تكوين نسق حزبي مستقر.

فالحديث عن الإطار الدستوري للتعددية الحزبية، هو الحديث عن تاريخ الاعتراف الرسمي والدستوري بها، ففي الجزائر كان التشريع نحو التعددية الحزبية السياسية، مبادرة من رئاسة الجمهورية بقيادة الشاذلي بن جديد، ويعتبر في هذا الصدد

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر الفصل الثاني المبحث الثالث من هذه الدراسة

(2) المملكة المغربية، دستور1962، الفصل التاسع عشر، البند الأول.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دستور 1989 نقطة تحول في تاريخ الجزائر الحديث، بنبذ نظام الحزب الواحد والنظام الإشتراكي، والتحول نحو التعددية الحزبية والاقتصاد الحر.

ويظهر ذلك جليا في المادة 39 من دستور 1989، التي تقر بأن "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، كما جاء في المادة 40 من نفس الدستور بأن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"[1].

والملاحظ للمادتين يرى أن المشرع الجزائري استخدم جملة الجمعيات ذات الطابع السياسي بدلا من جملة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يعكس مدى عسر ومقاومة هذا التحول، ويكفي المقارنة بما جاء به دستور1989 وما ظهر من تنظيمات سياسية لتبيان الفجوة بين ما يطرحه المشرع من مواد قانونية وما يقره الواقع السياسي، ففي الوقت الذي حصر فيه المشرع حديثه عن الجمعيات ذات الطابع السياسي، ظهر إلى الوجود 16 تنظيما من مجموع 51 تنظيما سياسيا يحمل في اسمه كلمة حزب[2].

كما حذر المشرع الجزائري كنظيره المغربي من ضرورة استغلال مبدأ التعددية الحزبية لضرب سلامة التراب الوطني، والحريات العامة، ومبادئ الأمة، والأخلاق الإسلامية[3]. أما فيما يتعلق بحرية الرأي والصحافة، فقد أكد دستور 1989 في كل من المادة 31 على: " إن الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة"، كما

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المواد 39ـ40.

(2) Moncef Djaziri, Op., cit., p.450.
- Elhadi Chalabi, Op., cit., p.32-35.
- J. Cesari, Op., cit., p.257.

ـ أنظر الجدول رقم 3.

(3) انظر المواد 2 إلى 8 من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي المؤرخ في 5 جويلية 1989.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نصت المادة 39 من نفس الدستور على أن " حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن "[1].

وبعد مرور حوالي ستة سنوات من إقرار التعددية السياسية والحزبية، يظهر دستور 28 نوفمبر 1996، والذي يعتبر الدستور الخامس في حياة النظام السياسي الجزائري بعد كل من دستور 1963، 1965، 1976، 1989، والدستور الثاني في التجربة التعددية. ولدستور 1996 أهمية كبيرة، باعتباره أتى في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عصفت بالبلاد بعد إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1991، الأمر الذي يجعله ذات أهمية كبيرة في إعادة الاستقرار السياسي للبلاد[2].

فدستور 1996 يعتبر نقطة تحول في تنظيم الحياة السياسية، وإعادة بناء الشرعية القانونية والسياسية للنظام السياسي الجزائري، فبالإضافة إلى قيامه بإعادة تنظيم صلاحيات رئيس الجمهورية، فإن الدستور 1996 أعطى أهمية كبيرة لإعادة تنظيم الحياة الحزبية، فنص بذلك في المادة 41 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، كما أقر في المادة 42 على "أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"[3]. ويصبح بذلك أول دستور منذ الاستقلال يرد فيه مصطلح الأحزاب السياسية، ويقر وجودها ونشاطها إقرارا صريح، كما حذر نفس الدستور من التذرع بحق التعددية السياسية والحريات العامة لضرب الحريات الأساسية،

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المواد 31، 39.

([2]) Ahmed Mahiou, « Note sur la constitution Algérienne du 28 Novembre 1996 », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1997, p.479.

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد 41ـــ42.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. لكن أهم المستجدات التي أتى بها دستور 1996، هي منع أي تأسيس حزبي على أساس ديني، لغوي، عرقي، جنسي، مهني، أو جهوي، كما يمنع الأحزاب السياسية من اللجوء إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما[1].

المطلب الثاني: الإطار القانوني للتعددية الحزبية.

يعتبر العهد الملكي لسنة 1958 بمثابة مقدمة لوضع دستور مغربي يحمي الممارسة الحزبية وينظمها، ليليه ظهير الحريات العامة يوم 15 نوفمبر من نفس السنة، لتبيان الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في تأسيس الأحزاب السياسية، ويعتبر بذلك أول مادة قانونية تنظم الحياة الحزبية في المغرب.

بحيث بدأ الظهير بتبيان مجموعة من المفاهيم وتحديدها قانونيا، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم الحزب السياسي، هذا المفهوم الذي استعمل لأول مرة كبديل عن المفاهيم التي كانت متداولة في خطابات العرش مثل المنظمات التمثيلية أو الخلايا السياسية، ورغم أن الظهير اعترف بصريح العبارة بوجود أحزاب سياسية في المغرب، لكنه أدرجها دائما تحت مفهوم عام أطلق عليه اسم الجمعيات السياسية، والتي ميزها الظهير عن باقي المنظمات بممارستها للنشاط السياسي، هذا الأخير يعرفه بأنه "كل نشاط

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الفصل الرابع، المادة 42.
- Ahmed Mahiou, Op., cit., p.488.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من شأنه أن يرجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمبادئ الجمعية في تسيير وتدبير الشؤون القومية وأن يسعى ممثلوها في تطبيقها"[1].

فبعد تحديد مفهوم الجمعيات السياسية والنشاط السياسي جاء الفصل السابع عشر من نفس الظهير لتبيان شروط تأسيس هذه الجمعيات والتي حصرها في:

1. أن تتألف من مواطنين مغاربة فقط .
2. أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين، دون تميز عرقي أو ديني أو لغوي.
3. أن تؤسس بأموال وطنية فقط.
4. ضرورة امتلاك الأحزاب السياسية لقوانين داخلية تفتح المشاركة الفعلية في إدارة الجمعية.
5. أن لا تفتح في وجه العسكريين، والقضاة، والموظفين في الشرطة، وأعوان القوات المساعدة، وحراس السجون، وأعوان الجمارك.
6. أن لا تفتح في وجه المحرومين من الأهلية، والذين صدرت فيهم عقوبة المساس بسيادة الوطن[2].

أما في ما يخص مصدر أموال الحزب السياسي فقد بين الفصل الثامن عشر بأن الأحزاب السياسية لا يمكنها أن تتلقى إعانات من المؤسسات الحكومية، ولا من الدولة، أو البلديات، أو من الجماعات العمومية[3].

أما عن حالات حل الحزب السياسي فقد حددها الفصل التاسع عشر في حالتين :

([1]) المملكة المغربية، ظهير 15 نوفمبر 1958.

([2]) المملكة المغربية، ظهير 15 نوفمبر 1958، الفصل السابع عشر.

([3]) المصدر نفسه، الفصل الثامن عشر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحالة الأولى: حين تكون أهداف الحزب السياسي تتنافى مع القوانين الداخلية والأخلاق الحسنة، أو تمس بوحدة التراب الوطني أو بنظام الملك نفسه[1]. وملاحظ لنقاط هذه الحالة يرى أنها جاءت عامة وغير محددة، الأمر الذي يعطي للملك إمكانية إلصاق التهمة في أي تنظيم سياسي وبدون الحاجة إلى أدلة.

الحالة الثانية: تختص بالإجراءات الشكلية القانونية المنصوص عليها في الفصل الخامس، مثل دفع تصريح إلى السلطات المعنية بالأمر، والذي يتضمن اسم التنظيم ومقره الرئيسي، ومقراته الفرعية، بالإضافة إلى عدد أعضاء الجمعية التأسيسية. هذه الشروط تؤدي لاكتمال الأهلية القانونية للحزب، كما يؤدي الإخلال بها إلى حله من طرف المحكمة الابتدائية، أو المحكمة الإقليمية إن لم توجد هناك محكمة ابتدائية، أما في حالة دخول الحزب السياسي حملة انتخابية، فان قرار حله أو توقيفه يصبح من صلاحيات المجلس الوزاري وبمقتضى ظهير[2].

فبعد هذه المادة القانونية الصريحة في شأن التعددية الحزبية في المغرب لم يبقى لحزب الاستقلال سوى النظام الانتخابي كفرصة أخيرة له، بحيث اشتد الصراع بين الملك والحزب حول نظام الاقتراع، فحزب الاستقلال يبني إستراتيجيته على نظام الاقتراع بالقائمة، الذي لا يسمح للأحزاب الصغيرة بأن يصبح لها وزن في الحياة السياسية، لكن البلاط الملكي يريد غير ذلك، فالملك يريد إيجاد توازن بين كل الأحزاب السياسية، وعدم ترك الفرصة لأي حزب لامتلاك الأغلبية، لذلك كان يشدد على ضرورة

([1]) المملكة المغربية، ظهير 15 نوفمبر 1958، الفصل التاسع عشر.

([2]) المصدر نفسه، الفصل التاسع عشر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

انتهاج نظام الأحادي الاسمي ذو الدورة الواحدة، والذي استطاع فرضه في القانون الانتخابي الصادر يوم 1 سبتمبر من سنة 1959[1].

أما في الجزائر فقد أدى استفتاء 28 نوفمبر 1996 على ثاني دستور تعددي في الجزائر، إلى ضرورة وضع قانون جديد يحدد صلاحيات الأحزاب السياسية في ظل المستجدات الدستورية، فكان يوم 6 مارس 1997 تاريخ صدور القانون العضوي 97ـ09 المتعلق بالأحزاب السياسية، والمعدل للقانون العضوي 89 ـ11 الصادر يوم 5 جويلية 1989، والذي جاء في مضمونه التأكيد على أن حق تكوين الأحزاب السياسية والتعددية السياسية حق لا رجعة فيه، لكن دائما في إطار احترام المبادئ المذكورة في الدستور[2].

فمستجدات القانون العضوي للأحزاب 97-09 تمثلت أساسا في المادة 14 من الفصل الثاني والتي تشترط في تأسيس الأحزاب السياسية إمضاء تصريح من طرف 25 عضو مؤسس يقطنون ثلث 3/1 ولايات الوطن[3]. أي حتى يستطيع مجموعة من الأفراد تأسيس حزب سياسي، يجب أن يكون هذا الحزب ممثلا على الأقل من طرف 16 ولاية من 48 ولاية. ويرمي هذا الإجراء الذي اتخذ من طرف المشرع الجزائري لتفادي

([1]) Chronique juridique, Annuaire de l'Afrique de Nord, 1959, p. 433.

([2]) أنظر في هذا الصدد:

ـ القانون العضوي 97ـ09 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر يوم 6 مارس 1997، الجريدة الرسمية، ع.12، 1997.

ـ القانون 89ـ11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الصادر يوم 5 جويلية 1989، الجريدة الرسمية، ع.27، 1989.

([3]) القانون العضوى 97-09، الفصل الثاني، المادة 14.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تأسيس الأحزاب ذات الطابع الجهوي، أو العرقي، خاصة في ظل تأزم العلاقة بين النظام السياسي الجزائري ومنطقة القبائل.

بالإضافة إلى ذلك أقر القانون الجديد على ضرورة انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب في غضون السنة أو أكثر ابتداء من تاريخ نشر تصريح التأسيس في الجريدة الرسمية، وتنص المادة 17 من الفصل التاسع عشر على أن شرعية المؤتمر لا تكون إلا بحضور من 400 إلى 500 شخص يمثلون 25 ولاية أو16 ولاية على الأقل، هذا المؤتمر الذي يوكل له تنظيم هيكل الحزب وتحديد أهدافه[1].

([1])القانون العضوى 97-09، الفصل التاسع عشر، المادة 17.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يرجع تاريخ نشوء الأحزاب السياسية في المغرب العربي إلى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وتتشابه الأحزاب المغاربية في ظروف وسياق تكونها وتطورها، بحيث لم يكن ظهورها في بداية القرن الماضي وليد مطالب طبقة اجتماعية كما حصل في المجتمعات الغربية، بل انبثق مفهوم الحزب السياسي في المغرب العربي من ضرورة وطنية اشترطتها ظروف النضال ضد المستعمر، والتعبئة من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية، الأمر الذي جعل كلمات مثل (التحرري، الوطني، الاستقلالي...) تظهر بقوة في أسماء التنظيمات السياسية في المغرب والجزائر.

المبحث الأول : دوافع نشأة التعددية الحزبية في البلدين.

حتى يتسنى لنا دراسة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، كان من الضروري الرجوع إلى التنظيمات الحزبية قبل الاستقلال، وضرورة معرفة الدوافع الكامنة وراء ظهورها واختفائها وتعددها قبل وبعد الاستقلال.

المطلب الأول: دوافع نشأة التعددية الحزبية قبل الاستقلال.

لقد كانت هزيمة عبد الكريم الخطابي منعطفا هاما في التاريخ السياسي المغربي، كما كانت الإعلان الواضح لفشل العمل العسكري وبداية العمل السياسي، بحيث بدأت النخبة الحضرية في العمل لتجاوز هذا الإخفاق في جو غابت فيه الحريات العامة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي وطن مجزأ إلى ثلاثة مناطق، فالجزء الأول في الشمال خاضع للحماية الإسبانية بالاتفاقية السرية لسنة 1907 التي وضعت بها فرنسا الجزء الجنوبي تحت حمايتها، وتنازلت عن الشمال لصالح إسبانيا، وسطرت حدود هذه المناطق في المعاهدة الإسبانية الفرنسية التي أبرمت في 27 نوفمبر1912، على الرغم من أنها كانت تخضع قانونيا لسيادة السلطان، أما الجزء الثالث والمتمثل في مدينة طنجة، فإنها كانت منطقة دولية ابتداء من سنة 1923[1].

كما لعبت الأنثروبولوجيا كعلم وظفه الاستعمار لخدمة أغراضه، دورا مهما في رسم سياسته العامة، بحيث عمل المستعمر الفرنسي على خلق تناقضات معرفية داخل المجتمع المغربي، بتصويره على أنه منقسم إلى نظاميين معياريين: العرف والشرع، وكتلتين بشريتين : العرب والبربر، وعمل على عكس هذه القيم في كل قراراته وسياساته[2].

وتظهر هذه السياسة بوضوح في ظهير 11 سبتمبر 1914، الذي أتى للتأكيد على ضرورة احترام الأنظمة العرفية المعمول بها عند القبائل، خاصة القبائل الأمازيغية منها[3]. ثم ظهير 15 جويلية 1922 الذي استغل فرصة عدم وجود المحاكم الشرعية في القبائل الأمازيغية لتفويت العديد من العقارات وعوائد القبائل إلى الأجانب، لتختتم هذه السياسة بظهير 16 ماي 1930 والمعروف بالظهير البربري كتأكيد رسمي لسياسة

([1]) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية 1934ـــ1975 (المغرب: مكتبة الأمة، فيفري 1993)، ص.19.
- Baduel P.B., « La production de l'espace national au Maghreb: Etats, territoires et terroirs au Maghreb », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1985, p.385.

([2]) محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية...الحداثة والتنمية (الدار البيضاء: دار النشرة للطباعة والنشر, 1988), ص.82.

([3]) تستعمل هذه الدراسة كلمة الأمازيغ كمفهوم أوسع لغير العرب، وكتعبير بديل عن كلمة "البربر" التي مازالت تحمل معنى " الغير المتحضرين".

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

طبقت منذ بداية الاحتلال، والتي أوحى بها بعض عناصر الحماية الذين كانوا يعتقدون أن الأمازيغ يمكن عزلهم نظرا لما يتميزون به من خصائص عادوا بها إلى قبـــل الإسلام، واحتقارهم من طرف سكان السهول، وجهلهم للغة العربية، وترددهم في ممارسة الفروض الدينية بشكل جدي، الأمر الذي يسهل على الإقامة العامة الفرنسية في تشجيعهم على الانفصال[1].

وفي هذا الشأن حمل المفكر الفرنسي روبير مونتاني Robert Montagne على عاتقه هذه المهمة، بحيث قصد المناطق المأهولة بسكان القبائل، والذين بإمكانهم التحرر من سلطة المخزن إذا لقوا الدعم الفرنسي، وفي هذا المجال يقول:" في هذه المناطق البعيدة عن المدن حيث أن تاريخ البلاد كان كاف لتخطيط حدود مضبوطة، يمكن للبربر أن يدركوا بوضوح أكثر الروابط الدائمة التي تربطهم تحت نظام ملائم لواقع حياتهم"[2].

فالظهير البربري بما يحمله من قيم ومقاصد، أصبح موضوع خصب في يد الوطنيين الذين كانوا ينتظرون الوقت والوسيلة المناسبة لتأجيج وعي المغاربة، كما أصبح فرصة هامة لإظهار أخطار الاستعمار والغزو المسيحي. وكخطوة أولى لجأ الوطنيون إلى تنظيم ما سمي بـــ "صلاة اللطيف"، التي يلجأ إليها المغاربة أثناء المحن والكوارث التي تصيب المجتمع المغربي، وبدأت صلاة اللطيف كتعبير ديني عن ما حل

---

(1)Chaker S., « La vie étroite : la revendication berbère entre culture et politique », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1989, p.285.
René Gallissot, « Minorité ethnique? Les Berbères », Matériaux pour l'histoire de notre temps, Vol. 35, N°. 35, 1994, pp. 23 - 25.
Augustin Bernard , Paul Moussard, « Arabophones et berbérophones au Maroc », Annales de Géographie, Vol. 33, N°.183, 1924, pp. 270-273.

(2) أرنست غلينر، " صفحات من البحث الاجتماع ــ السياسي الاستعماري: سوسيولوجيا روبرت مونتاني (1893ــ1954) سياسة قبائل البربر وتوجهاتها", ترجمة أبو بكر باقادر, الفكر العربي، ع.86، 1996، ص.15.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من بلاء على المجتمع المغربي مباشرة في الأسبوع الأول من شهر جوان من السنة 1930 عبر كامل المساجد المغربية، وبتنظيم محكم من طرف أفراد من الوطنيين المغاربة أمثال: علال الفاسي، محمد اليزيدي، عبد القادر التازي، محمد حسن الوزاني[1].

ورغم أن الإقامة العامة تراجعت عن مشروعها إلا أن الحركة الوطنية لم تقف عند هذا الحد بل واصلت نشاطها السياسي والإعلامي والتربوي، وذلك بتأسيس مدارس خاصة لتعليم اللغة العربية والتراث الإسلامي، ومواصلتها إلقاء الخطب لتوعية الشعب المغربي، وقد وجدت الحركة الوطنية من المساجد المكان الوحيد الذي يمكن أن يجمع ويخاطب فيه الناس في ظل منع الإقامة العامة للتجمعات الشعبية، والمنابر السياسية[2].

وفي سياق حركة صلاة اللطيف وما نتج عنها من عنف وإعتقالات، كون أعيان فاس وفدا لتقديم احتجاجاتهم إلى الإدارة الفرنسية على تجاوزات الإقامة العامة، لكن هذه الأخيرة اشترطت لقبول طلبات الوفد أن توقف صلاة اللطيف في كل أنحاء البلاد، واستبعاد من الوفد الفاسي الشخصيات التالية: أحمد مكوار، عـــلال الفاسي، أحمد بوعياد، محمد حسن الوزاني، وحمزة طاهري[3]. وكرد على رفض الإقامة العامة لاستقبالهم قامت هذه الشخصيات يوم 23 أوت 1930 بتأسيس أول تنظيم حزبي سري في المغرب المعاصر[4]. هذا التنظيم الذي يتكون من أربعة تنظيمات فرعية هي :

([1]) محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص. 53.
([2]) مرجع نفسه، ص. 54.
([3]) Robert Rézette, les partis politiques marocaine, 2eme ed. (Paris : P.F.N.S.P., 1955), p. 69.
([4]) Ibid., p.71.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 ــ الزاوية: تتكون من 20 عضوا، وقد كلف كل من علال الفاسي، محمد حسن الوزاني بوضع قانونها الداخلي، وتختص الزاوية بوضع السياسة العامة للتنظيم ورسم إستراتيجيته.

2 ــ الطائفة: تأتي مباشرة بعد الزاوية تعرض عليها مقرارات الزاوية.

3 ــ لجنة السافر: تكمن مهمة هذا التنظيم في ربط باقي الفروع الوطنية بالقمة، وتسهيل تبادل المعلومات.

4 ــ الخلية: تعتبر القاعدة الأساسية في هذا التنظيم، والخلية تعمل بطريقة سرية في بث الوعي السياسي في المجتمع المغربي، كما يعتبر التنظيم المشترك بين كل الأحزاب والتنظيمات التي تنشط في السرية خوفا من القمع والاضطهاد[1].

والملاحظ لأسماء التنظيمات الفرعية (الزاوية، الطائفة، لجنة السافر) يرى أنها أخذت من أسماء التنظيمات الدينية الطرقية، رغم أن هذا التنظيم كانت تقوده النخبة الحضرية التي كانت في صراع دائم مع شيوخ الزوايا، فالنخبة الحضرية تتهم الزوايا بالعمالة للمستعمر والعمل على تضليل المجمع المغربي بما يصنعونه من عادات وتقاليد، وفي الجانب الآخر تتهم الزوايا النخبة الحضرية بالمبتدعة، هذا الاتهام دفع مناضلي الحركة الوطنية إلى الاستعارة بالمفاهيم الطرقية حتى لا تظهر بمظهر البدعة عن ما هو سائد في المجتمع من جهة، ومن أجل استقطاب العناصر المتعاطفة مع الحركة والغير المعروفة من جهة أخرى. وبالفعل فقد نجحت الحركة الوطنية في كسب هذا الرهان حتى بات علال الفاسي يلقب بالشيخ علال[2].

---

(1) محمد ضريف، مرجع سابق، ص.25.

(2) Robert Rézette, Op., cit., p.55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومباشرة في اليوم التالي من تأسيس التنظيم الحزبي السري يوم 24 أوت 1930 بدأ أعضاء التنظيم في تحرير العرائض والمذكرات الموجهة تارة إلى السلطات الإسبانية، وتارة إلى السلطات الفرنسية، وتارة أخرى إلى السلطان المغربي، هذه العرائض التي لم يتم فيها رفض نظام الحماية والاكتفاء بالمطالبة بترقية الحريات العامة واحترامها والمطالبة بالإصلاحات[1]. كما قامت الحركة الوطنية المغربية بتوسيع التعليم عن طريق حلقات التوعية التي كان يلقي فيها علال الفاسي دروسا حول تاريخ المغرب، والتاريخ الإسلامي، والسيرة النبوية[2]. أما فيما يخص الإعلام، فقد استطاع هذا التنظيم التحايل على قانون الحماية الذي يحرم على المغاربة حق تأسيس الصحف والمجلات بتأسيسه مجلة Maghreb تحت إشراف هيئة تحرير متكونة من فرنسيين وإسبانيين مع وجود هيئة تحرير موازية من المغاربة، كما أنشأ التنظيم صحيفة أسبوعية تحت اسم Action du peuple والتي صدر منها 18 عددا، وصحيفة Volonté du peuple[3].

وبحلول شهر فيفري من سنة 1934 أصدرت السلطات الفرنسية قرار إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، هذا القرار الذي أعتبر منعرجا حاسما في الواقع السياسي المغربي دفع الحركة الوطنية إلى ضرورة التفكير في إستراتيجية جديدة من أجل التكيف مع الواقع الجديد الذي سيفرضه هذا القرار، واضعين في الحسبان أن الظروف التي

([1])انظر العريضة المؤرخة يوم 24 أوت 1930 والموجة إلى السلطات الفرنسية والعريضة المؤرخة يوم 8 جويلية 1931 والموجهة إلى السلطات الإسبانية في:

ـ محمد ظريف، مرجع سابق، ص.26.

ـ Robert Rézette, Op.cit., p.85.

(2) A. Moatassime, "La politique de l'enseignement au Maroc", Maghreb-Machrek, N°.791, 1978, pp.29-30.

(3) Robert Rézette, Op.cit., p.87.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ستمر بها الحركة الوطنية في ظل وضع المغرب ضمن مستعمرات الفرنسية أشد من وضعها السابق تحت الحماية[1]. وكرد على هذا القرار قامت النخبة الوطنية بتأسيس تنظيم جديد أطلق عليه اسم كتلة العمل الوطني، والتي باشرت مهامها بتقديم برامج إصلاحية لكل من الحكومة الفرنسية بباريس، والإقامة العامة بالرباط، وإلى سلطان المغرب، ووزير خارجية فرنسا، موضحة في ذلك موقفها الرافض لأطماع المعمرين والامتيازات التي يتميزون بها.

ولعبت مستجدات الأحداث دورا مهم في تأجيل النظر في هيكلة التنظيم الحزبي وقانونه الداخلي، وفي قضية القيادة التي كانت جماعية من طرف الموقعين على برنامج الإصلاحات[2]. وظلت بذلك كتلة العمل الوطني تنظيما مغلقا إلى غاية نهاية شهر ماي وبداية جويلية من سنة 1936، تاريخ صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا ، وقيام ثورة فرانكو في إسبانيا، الأمر الذي شجع كتلة العمل الوطني للمراهنة عليهما كثيرا لما قد يمنحانه من دعم وتسهيلات سياسية، وبالفعل ففي شهر جويلية من نفس السنة أعطى حسن استقبال وكيل وزارة الخارجية بيار فينو Pierre Viénot لوفد كتلة العمل الوطني بباريس، إشارة الانطلاق في علاقات جديدة بين قيادة الكتلة والإقامة العامة، التي توعدت بمنحها تسهيلات إدارية وسياسية[3]. هذه التسهيلات الإدارية والسياسية وضعت كتلة

---

(1) Ibid., p.68.

(2) تتشكل كتلة العمل الوطني من عشرة أعضاء هم : عمر بن عبد الجليل، عبد العزيز بن أدريس، أحمد الشرقاوي، محمد الديوري، علال الفاسي، محمد حسن الوزاني، أبو بكر القادري، محمد اليازيدي، محمد المكي الناصري . للمزيد من التفصيل انظر :

ـــ محمد ظريف، مرجع سابق، ص. 34 .

- Rezette, Op., cit., p. 68.

(3) Ibid., p.89.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العمل الوطني في حد ذاتها أمام حتمية التغير، وذلك بانتقالها من ذلك التنظيم المغلق إلى التنظيم المفتوح على الجماهير، وبدأت بذلك عملية البحث عن القاعدة الشعبية من أول اجتماع عقد بمدينة فاس يوم 2 نوفمبر 1936 ــ باعتبارها المدينة التي كانت الأكثر تحضرا في المغرب، وباعتبارها أيضا مهد الحركة الوطنية ــ لتعمم الاجتماعات فيما بعد على باقي الوطن. ومن بين المسائل التي أثيرت في هذا التحول، حال القيادة الجماعية بعد الانفتاح الذي عرفته الكتلة، ومن له الأولوية في تزعم الكتلة، مع اعتبار أن للكتلة شخصان يمتلكان مؤهلات على قيادتها هما: علال الفاسي ومحمد الوزاني [1].

لكن برجوع الوزاني من باريس ــ الذي ذهب إليها للبحث عن تصريح رسمي لعقد المؤتمر الأول للكتلة لحل هذه المعضلة ــ وجد نفسه يوم 29 أكتوبر 1936 أمام حزب يرأسه شخص واحد هو علال الفاسي، فاتحا الباب أمام صراع كان له أثر حتى بعد الاستقلال[2]. لكن الرجلين يعرفان جيدا أن الصراع على القيادة في تلك الفترة بالذات أمر مهلك لسمعة التنظيم، خاصة في بداية انفتاحه على الجماهير، ليؤجل محمد الوزاني ذلك الأمر إلى غاية اجتماع جانفي 1937، حين أقدمت الكتلة على تطوير هياكلها بتأسيس لجنة تنفيذية، ومجلس وطني، وفروع لها، بحيث أسفر الاقتراع السري على علال الفاسي رئيسا، ومحمد الوزاني أمينا عاما للحزب، الأمر الذي جعله يقف موقفا معارضا للنتائج المحصل عليها، والإعلان عن انسحابه من الكتلة. ومن جانبها اغتنمت

- Jacques Marseille, « La gauche, la droite et le fait colonial en France. Des années 1880 aux années 1960 », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Vol.24, N°.24, 1989, pp. 19-25.
- Manuela Semidei, « Les socialistes français et le problème colonial entre les deux guerres (1919-1939) », Revue française de science politique, Vol.18, N°.6, 1968, p. 1122.
- Ibid., p. 1143.

([1]) Rezette, Op., cit., p. 97.
([2]) Ibid., p.104.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإقامة العامة هذا الانشقاق الحاصل في الكتلة لتسارع إلى حلها يوم 18 مارس 1937[1].

ففشل الكتلة أدى إلى بروز تنظيمين جديدين، التنظيم الأول شكله محمد الوزاني مباشرة بعد حل كتلة العمل الوطني تحت اسم Action nationale marocaine، ليتغير اسم هذا التنظيم فيما بعد إلى "الحركة القومية" التي توقف نشاطها بنفي الوزاني يوم 29 أكتوبر 1937[2]. أما التنظيم الثاني، فقد سعى إلى تأسيسه أحمد بلافريج الذي خلف محمد الوزاني في الأمانة العامة، وقد سمي هذا التنظيم "بالحركة الوطنية لتحقيق المطالب"، والذي تحول بدوره إلى "الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية" في الفاتح أفريل من نفس السنة، وفي المقابل عملت الإقامة العامة على ممارسة مختلف الضغوط على الحزب وأفراده إلى غاية يوم 26 أكتوبر 1937 تاريخ صدور قرار حله[3].

أما في منطقة الحماية الإسبانية، فلقد أسس عبد الخالق الطريس يوم 4 جويلية 1936 الكتلة الوطنية بشمال المغرب. ومع اندلاع ثورة فرانكو عملت الحركة الوطنية في الشمال على اغتنام الفرصة للقضاء على حكم الجمهوريين في إسبانيا، وهكذا استطاع عبد الخالق الطريس أن يكون حليفا لنظام فرانكو، فبعد وصول الكولونيل Begbeder سنة 1936 كمقيم عام في المغرب قام عبد الخالق الطريس بتحويل اسم الكتلة الوطنية

([1]) Ibid., p.104.
([2]) Ibid., p.104.
(3) استعملت كلمة حزب لأول مرة من طرف كتلة العمل الوطني في صحيفة L'action populaire الصادرة يوم 27 فيفيري 1937 أنظر في هذا الصدد :

– Robert Rézette, Op.cit., p.102.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بشمال المغرب إلى حزب أسماه "حزب الإصلاح"، كما عُين وزيرا على رأس وزارة الأحباس[1].

هذا المناخ السياسي ساعد كثيرا الحزب على زيادة توسعه وتقوية نفوذه في المنطقة، الأمر الذي عظم من مخاوف السلطات الإسبانية بالمغرب، ومن أجل ذلك استغل المقيم العام الإسباني Begbeder فرصة طرد المكي الناصري من منطقة الحماية الفرنسية إلى الحماية الإسبانية سنة 1936 لبعث قوة موازية له. هذا الأخير وجد أن اسمه لم يدرج ضمن قائمة الأعضاء في الكتلة الوطنية لشمال المغرب، محتجا بأنه كان من بين الأوائل في الحركة الوطنية، وكان من بين الموقعين على برنامج المطالب سنة 1934، لكن الجواب عن السبب إعفائه كان عدم إمكانية عضوية فرد واحـــد في تنظمين[2].

هذا الخلاف وظفه المقيم العام الأسباني بإعلانه عن مساعدات مالية لمن يريد إقامة حزب جديد، ووجد المكي الناصري هذه الفرصة لإقامة حزبه الجديد "حزب الوحدة المغربية" الذي أسس مقره يوم 7 جويلية 1937 بتطوان، منتهجا نفس منهج التنظيمات السابقة بتحرير المطالب وتأسيس الصحف والمجلات الدعائية، ولضمان أكبر قدر من حرية أعلن الناصري عن ولائه إلى الإقامة العامة الإسبانية وإلى السلطان، كما رفع راية

([1]) Ibid., p. 102.

([2]) ولد المكي الناصري سنة 1904 من أسرة معروفة في الرباط، رجع من القاهرة سنة1927 بعدما أكمل دراسته، ليتم إبعاده عقب أحداث الظهير البربري إلى فرنسا ثم توجه بعد ذلك إلى القاهرة، شارك في المؤتمر الإسلامي سنة 1931 بالقدس، وفي سنة 1933 عاد إلى تطوان لينتقل فيما بعد إلى منطقة الحماية الفرنسية من نفس السنة، حيث تم إعادة طرده مجددا إلى الحماية الإسبانية.أنظر في هذا الصدد:

ـــ محمد ضريف، مرجع سابق، ص ص.112ـــ114.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التنديد بالإقامة العامة الفرنسية بدفع من السلطات الإسبانية، قصد توجيه الرأي العام في المنطقة الشمالية إلى ما يجرى من تطورات دامية في منطقة الفرنسية[1].

أما عن التيار الإصلاحي في الجزائر فقد قاده الأمير خالد (حفيد الأمير عبد القادر) إبتداءا من سنة 1919، هذا التيار تجسد في الوهلة الأولى في مجموعة "الشبان الجزائريين" Les jeunes algériens، التي كان أغلب أفرادها من خرجي المدرسة الفرنسية، ورفع هذا التنظيم راية المساواة بين الأهالي والجالية الفرنسية في كافة ما تتطلبه الجنسية الفرنسية من حقوق وواجبات، مع الاحتفاظ بالقانون الشخصي للمسلمين[2].

وقد سعى الأمير خالد إلى توحيد الصفوف من أجل إقامة حزب قوي يمكنه من دخول الانتخابات البلدية في شهر نوفمبر 1919، إلا أن الإدارة الفرنسية حالت دون ذلك، خاصة عند استعمالها لقانون 06 فيفري 1919 الذي ينص على ارتباط الجنسية الفرنسية بشرط التخلي على الهوية العربية الإسلامية[3].

ورغم أن هذا القانون فرق بين الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين ــ التي رأت أن الحصول على الجنسية الفرنسية أمر يهدف إلى إيجاد أغلبية جزائرية في

([1]) المرجع نفسه، ص ص.112ــ114.

Susana Sueiro, « L'Espagne et la "question marocaine" », Matériaux pour l'histoire de notre temps Année, Vol.32, N°. 32-33, 1993, pp. 15-16.

([2]) Chikh S., L'Algérie en armes ou le temps des certitudes (Alger: O.P.U., 1981), p. 34.

- KOULAKSSIS Ahmed, MEYNIER Gilbert, L'émir Khaled premier za'îm ? Identité algérienne et colonialisme français (Paris : L'harmattan, 1987), p. 299.

([3]) محفوظ قداش، الأمير خالد(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987)، ص41.

ــ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص.221.

- Gilbert Meynier, Histoire intérieure du F.L.N. 1954-1962 (Cameron: Fayrd, 2002), p. 51.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجلس المالي الجزائري ــ إلا أن الأمير خالد فاز في المجلس المالي والمجالس العامة، الأمر الذي دفع الإدارة الفرنسية إلى إثارة حملة شرسة ضده، ونعته بالمحرض الديني ضد السيادة الفرنسية على الجزائر، ودامت هذه المضايقات إلى غاية انسحابه من الميدان السياسي في سنه 1923[1].

هذا النضال السياسي الذي خاضه الأمير خالد أدى إلى دفع الجماهير الجزائرية للمطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر تنظيمات سياسية، وكانت بذلك العشرينيات من القرن الماضي مهد ظهور الظاهرة الحزبية في الجزائر، خاصة عند تزايد الطبقة المثقفة بالثقافة الفرنسية، وانخراط العمال الجزائريين في النقابات العمالية اليسارية في أوربا، مما زاد في بلورت الوعي السياسي الجزائري بالرغم من اكتفائه بالمطالبة بالإصلاحات والاندماج[2].

فالأحزاب السياسية الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية لم تختلف عن نظيرتها المغربية ببقائها متغير تابع للتحولات السياسية التي تعرفها الحكومة الفرنسية في باريس، خاصة عندما يكون الأمر يتعلق بالجبهة الشعبية التي تعتبر الجناح اليساري في فرنسا. وبالفعل فقد أدى نجاحها في سنة 1936 إلى اعتقاد فرحات عباس وبن جلول أن الكثير من المطالب سوف تتحقق في ضل الحكومة الجديدة، لكن جهود رئيس الحكومة بلوم فيوليت Bleum V. في تقديم مشروع قانون يسمح للجزائريين المسلمين أن ينالوا

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص.221 ــ225.

(2) عمار رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962ــ1980(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص.19.

Mahfoud Kaddache et Djillalli Sari, L'Algérie dans l'histoire, la resistance politique 1900-1954, t.5, (Alger: O.P.U., 1989), pp.77 - 97.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حقوق المواطنة الفرنسية لقي معارضة شديدة من طرف البرلمان الفرنسي، الذي ذهب إلى درجة اتهامه بتحريض المسلمين للثورة ضد الفرنسيين، كما وجد أيضا معارضة شديدة من قبل حزب الشعب بقيادة مصالي الحاج الذي أعتبره مشروعا يهدف في الأساس إلى إبقاء الهيمنة الفرنسية[1].

هذين الموقفين كان لهما أثر كبير على فرحات عباس وعلى أنصار تيار الاندماج، بحيث أصبح واضحا أن مطالب المساواة والاندماج لا يمكن تحقيقها أمام المعارضة التي يبديها الفرنسيين والأوربيين على السواء. ففرحات عباس الشخصية التي عرفت مواقفها تطورا إلى غاية استقلال البلاد، نفى في بداية حياته السياسية وجود مفهوم الأمة الجزائرية عبر التاريخ، ويتبين ذلك جليا في المقال الذي نشره يوم 27 فيفيري 1936 بجريدة الوفاق L'entente بقوله: " لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت قوميا، ولافتخرت بذلك، إن الرجال الذين ضحوا بحياتهم من أجل هدف أعلى وطني، هم محل احترام وتبجيل يوميين، وحياتي ليست أكثر نفاسة من حياتهم، ومع ذلك، فإنني لن أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له ولم أكتشفه. لقد سألت التاريخ، وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر، ولا أحد حدثني عن هذا الوطن...

([1]) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص.234 ــ 235.

- Marie-Renée Mouton, « L'Algérie devant le Parlement français, de 1935 à 1938 », Revue française de science politique, Vol. 12, N°.1, 1962, p. 103.
- Ibid., pp. 116 - 117.
- Jean-François Kesler, « Le communisme de gauche en France (1927-1947) », Revue française de science politique, Vol. 28, N°. 4, 1978, p. 755.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا يمكن أن يؤسس شيئا على الهواء، لقد أبعدنا وبصفة نهائية كل الغيوم والخرافات لنربط مستقبلنا، بشكل لا يحتمل التراجع، مع الإنجاز الفرنسي في هذه البلاد"[1].

فبقاء هذا التنظيم تنظيما مغلقا في وجه الشعب، ومنحصرا فقط على فئة الإطارات أثر على شعبية الحزب، الأمر الذي دفع فرحات عباس بعد دخول نجم شمال إفريقيا إلى الجزائر، وظهور حزب الشعب الجزائري، إلى إعادة النظر في ما يلعبه المتغير الشعبي في التأثير على السياسة الاستعمارية، وهذا ما ظهر بوضوح في محاولته إنشاء حزب جديد تحت اسم "الاتحاد الشعبي للكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن"، معلنا بذلك عن بداية تحوله الفكري من التخلي عن الشخصية الإسلامية إلى مقولته " إن الالتحاق بالأمة لا يعني الامتزاج"، كما طالب بوضع دستور ديمقراطي ليبرالي"[2].

أما في المنهج الإصلاحي الديني فقد برزت جمعية العلماء المسلمين ببرنامج يقوم في الأساس على الدفاع عن اللغة العربية والتمسك بالشخصية الوطنية الإسلامية، وقد قام زعيم هذه الجمعية الشيخ عبد الحميد ابن باديس بالعديد من النشاطات لتحقيق ذلك، كان أهمها فتح مدارس لتعليم اللغة العربية والشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مزاولة النشاط الإعلامي عن طريق صحيفة المنقذ التي تأسست في يوم 02 جويلية 1925، والتي عمد الاستعمار الفرنسي على غلقها بعد 5 أشهر من صدورها، لكن ذلك لم يحط من عزيمة عبد الحميد بن باديس الذي راح يعوضها بجريدة أخرى تحت اسم الشهاب ثم تحت اسم

([1]) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830ـــ1945(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1985)، ص.105.

([2]) أنظر في هذا الصدد الى :

ـــ الأمين الشريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 ـــ 1962) (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998)، ص ص.19 ـــ 23.

- J.C.Vatin, Op., cit., p.185.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البصائر، ثم الدفاع، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى بث الوعي السياسي في المجتمع الجزائري[1].

وتلتقي جمعية العلماء المسلمين في الجزائر مع حركة علال الفاسي في المغرب في كونها تنظيم ثقافي إسلامي تستعمل المساجد كمكان للتبليغ والتعليم، هروبا من الإدارة الفرنسية التي عملت على قمع التجمعات الشعبية، كما لقيت جمعية العلماء المسلمين في الجزائر نفس مصير صلاة اللطيف التي قادها علال الفاسي في المغرب، بحيث عمدت الإدارة الفرنسية يوم 16 فيفري 1933 إلى إصدار قرار يمنع أعضاء الجمعية من إلقاء الخطب داخل المساجد وغلق المدارس الحرة التابعة لها، ولم تكتفي فرنسا بذلك بل قامت بإنشاء تنظيم جديد موالي لها تحت اسم " جمعية علماء السنة الجزائريين " بغيت منافسة أطروحات الجمعية، لكن هذا الأخير فشل في مهمته وحل في شهر نوفمبر 1935. ورغم هذه المضايقات إلا أن الشيخ عبد الحميد ابن باديس استمر في نضاله الإصلاحي إلى غاية أن وافته المنية يوم 16 أفريل 1940، ليخلفه في ذلك الشيخ البشير الإبراهيمي لمواصلة مسيرة الجمعية في رفع البدع والخرافات عن الدين الإسلامي ومحاربة الأمية والحفاظ على الهوية الإسلامية[2].

([1]) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 250.

ـــ عمار رخيلة، مرجع سابق، ص ص. 22ـــ23.

ـــ أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر(الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1985)، ص ص.114ـــ116.

- Gilbert Meynier, Op., cit., pp.52-53.
- Omar Carlier, « De l'islahisme à l'islamisme : la thérapie politico-religieuse du FIS », Cahiers d'études africaines, Vol. 32, N°. 126, 1992, pp. 190-197.

([2]) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.275.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و برز أيضا في المجال الإصلاحي في الجزائر الحزب الشيوعي الجزائري الذي انبثق عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان أكثر الأحزاب الفرنسية تقربا للقضية الجزائرية، لكن أساس هذا التقرب يكمن في أيديولوجية التيار الشيوعي الذي يسعى في الأساس لتحقيق نظرية حتمية الثورة الشيوعية ومحاربة الإمبريالية، فالحزب الشيوعي الفرنسي لم يلق ترحابا في كل من الجزائر والمغرب بحيث بقي ينعت على أنه حزب فرنسي يخدم المصالح الفرنسية أكثر من خدمته للمصالح الجزائرية[1]. هذا الموقف دفع الحزب الشيوعي الفرنسي إلى تبنى أحزاب شيوعية في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وقد تأسس في هذا السياق الحزب الشيوعي الجزائري في عام 1935، هذا الأخير رغم مواقفه السياسية اتجاه القضية الجزائرية إلا أنه لم يستطع التخلص من أفكار المنظومة الشيوعية العالمية التي تؤمن بحتمية ثورة البروليتاريا كخطوة لتحرير البلاد، هذه الخلفية كانت حاضرة بقوة عند اندلاع الثورة التحريرية، الأمر الذي دفع بالحزب إلى اتهام أعضاء جبهة التحرير الوطني على أن عملهم العسكري نابع من عدم ثقتهم في الجماهير[2].

([1]) عمار رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962ـــ1980(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص.23.

- Charles-Robert Ageron, « Le parti communiste algérien de 1939 à 1943 », Vingtième Siècle. Revue d'histoire , Vol. 12, N°.12, 1986, p. 46.
- Gilbert Meynier, « HADHRI Mohieddine, L'URSS et le Maghreb. De la Révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917-1962 », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N°. 11, 1986, pp. 157-158.
- Robert Rézette, Op., cit., p.113.

([2]) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.285.

ـــ عمار رخيلة، مرجع سابق، ص.23.

Jean-François Kesler, « Le communisme de gauche en France (1927-1947) », Revue française de science politique, Vol. 28, N°. 4, 1978, pp.754 - 755.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما في المغرب فان هذا البلد إبان فترة الحماية لم يكن منعزلا عما يجري في الساحة الدولية، خاصة وأنه كان مقسم بين كل من فرنسا وإسبانيا، بالإضافة إلى المنطقة الدولية، الأمر الذي جعل من السياسة الداخلية المغربية متغير تابع للسياسية الدولية، خاصة والعالم في تلك الفترة مليء بالتحالفات العسكرية والإيديولوجية، وينذر بحرب عالمية ثانية، مما زاد من تأزم واقع الأحزاب السياسية المغربية[1].

فبدخول العالم الحرب العالمية الثانية، وجد الحلفاء أنفسهم في حاجة ماسة للإعانات العسكرية، مما أجبروا على الاستعانة بالدول الخاضعة للاستعمار، مقابل وعـــود بالتحرر، ذلك بغيت قلب موازين الحرب التي كانت تميل إلى دول المحور، لكن بسقوط العاصمة الفرنسية باريس في أيدي الألمان في جويلية 1940، أثر هذا الحادث على نهج الحركة الوطنية في البلدين، الأمر الذي أدى إلى انتقالها من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال[2].

ففي المغرب كانت المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية سباقة في ذلك، بحيث أبرم كل من حزب الوحدة المغربية، وحزب الإصلاح الوطني يوم 18 ديسمبر 1942 ميثاقا وطنيا نص على ما يلي:

- منح المغرب الحرية والاستقلال.
- إقامة نظام ملكي إسلامي وطني تحت قيادة الأسرة العلوية.
- إقامة وحدة المغرب من خلال إلغاء نظام المناطق.
- الاعتراف بالسيادة الداخلية والخارجية للمغرب.

([1]) عبد الإله بلقزيز، في تكوين المجال السياسي الحديث في المغرب، **مستقبل العربي**، السنة25، العدد 284(أكتوبر2002)، ص.102.

([2])Rezette, Op., cit., p.134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بهذا الميثاق تخلى الحزبان على المعادلة التقليدية القائمة على "الإصلاح كمدخل للاستقلال " إلى معادلة جديدة بعنوان " الاستقلال هو مدخل الإصلاح". ولعبت المتغيرات الدولية التي عرفها النظام العالمي والإقليمي دورا كبير في تعزيز هذا الطرح، ولعل أهمها ظهور عصبة الأمـــم، وظهور الجامعة العربية في 22 مارس 1945، والتي وجدت فيها الحركة الوطنية المغربية المنبر الواعد للقضية المغربية[1].

هذا بالنسبة إلى السياسة الدولية وتأثيراتها على الأحزاب السياسية المغربية، أما ما نلمسه على المستوى الداخلي هو تحول موقف السلطان محمد بن يوسف من الحماية الفرنسية والإسبانية وتبنيه الطرح الذي ينادي بالاستقلال، وذلك في الخطاب الذي ألقاه بطنجة يوم 7 أفريل 1947، والذي أكد فيه على أن المغرب لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون جزءا من الإمبراطورية الفرنسية. أما النقطة الثانية فتتمثل في المذكرة التي تقدم بها السلطان بن يوسف إلى الحكومة الفرنسية يوم 3 أكتوبر 1950 والذي أكد فيها رفض كل محاولات الإصلاح في ظل الحماية[2].

وفي ظل هذه المعادلة الجديدة ظهر إلى الوجود العديد من الأحزاب ببرامج مختلفة تهدف كلها إلى البحث عن الاستقلال لكن بطرق ومناهج مختلفة، فأسس أحمد بلافريج في ديسمبر 1943 حزب الاستقلال، هذا الحزب الذي ركز جهوده منذ البداية على الأمور التنظيمية لتفادي أخطاء التنظيمات السابقة، فعمل على تقسيم مناضليه إلى أفراد عاملين وأفراد مؤازرين، وأسست لذلك لجنة خاصة للتوجيه والإرشاد، ولجنة

([1]) لقد قامت الجامعة العربية بإدراج القضية المغربية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بباريس في نوفمبر 1951.أنظر في هذا الصدد:

Saïd Ihraï, pouvoir et influence (Maroc : EDINO, 1986), p.68.

([2]) أنظر نص المذكرة الكامل، في محمد ضريف، مرجع سابق، ص. 60.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مركزية متكونة من 12 عضوا، تساعدها ستة لجان تتقاسم بينها الأمور المالية، والإعلامية والإدارية[1].

لكن حملة المداهمات والاعتقالات التي كانت تشنها الإقامة العامة دفعت الحزب إلى إعادة النظر في طريقة تنظيمه، بحيث تم إلغاء اللجنة الإدارية وتعويضها بمجلس أعلى يتألف من 25 عضو، بالإضافة إلى تأسيس لجنة تنفيذية تتولى تسير أمور الحزب في حالة عدم اجتماع المجلس الأعلى[2]. ولجأ حزب الاستقلال كغيره من الأحزاب التي تخشى القمع إلى الاعتماد مرة أخرى على الخلية كوحدة أساسية في تنظيم الحزب.

أما بالنسبة إلى النشاط السياسي، فكان استجابة لما تطرحه الساحة الدولية والداخلية من تغيرات سياسية وفكرية، الأمر الذي دفع حزب الاستقلال إلى الدخول مباشرة في إصدار بيان 11 جانفي 1944، والذي كان بمثابة الوثيقة الرسمية التي تبين مبادئ الحزب وآفاقه السياسية, معتمدة أساسا على رفض أي إصلاحات في ظل نظام الحماية[3]. وما تميز به حزب الاستقلال عن باقي الأحزاب السابقة هو تركيزه على النشاط الديبلوماسي كقناة جديدة لتحقيق التأييد الدولي[4].

وتنتظر الحركات الوطنية صعود الأحزاب اليسارية مرة أخرى بفرنسا يوم 13 أكتوبر 1946، بحيث تم تغير المقيم العام "جون بو" G.Puaux بالمقيم "إريك لابون" Eirik Labonne، الذي ابرز نيته منذ البداية في البحث عن حوار بين الإقامة العامة وزعماء

---

(1) Robert Rézette , Op., Cit., p. 292.

(2) محمد ظريف، مرجع سابق، ص.66.

(3) للمزيد من التفصيل أنظر نص البيان كاملا في: المرجع نفسه، ص.67 ــ80.

(4) Saïd Ihraï, Op., cit., p.80.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحركة الوطنية، وكأول إجراء قام به هو إرجاع كل من علال الفاسي، محمد الوزاني، وبلافريج من المنفى[1].

فبعد رجوع محمد الوزاني إلى فاس أنشأ حزب جديد أسماه حزب الشورى والاستقلال، هذا الإنجاز الذي حققه محمد الوزاني لم يسلم من الحقد التاريخي بين الوزاني وعلال الفاسي، لينتقل الصراع من صراع شخصي إلى صراع حزبي، بحيث أصبح حزب الشورى والاستقلال حزبا مناهضا لحزب الاستقلال [2].

ففي يوم 15 أوت 1953 تاريخ عقد بيعة بن عرفة بمراكش، وضع حزب الشورى والاستقلال بين المطرقة والسندان، بين مناصرة الملك، ورفضه لطريقة البيعة، فالحزب كان يطمح في ظهور ملكية دستورية تكفل الحريات، والتخلي على الملكيات التقليدية التي كان يعتبرها السبب المباشر في وصول المغرب لهذا الحال[3].

أما في الجزائر فقد تزعم التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية حزب نجم شمال إفريقيا، الذي يعود تأسيسه إلى التحول الذي عرفه الحزب الشيوعي الفرنسي اتجاه السماح للمناضلين المغاربة في تأسيس أحزاب شيوعية فرعية في الدول المستعمرة، هذا التحول دفع عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الفرنسي الحاج علي عبد القادر إلى تأسيس حزب أطلق عليه نجم شمال إفريقيا يوم 15 جوان 1926 بباريس، هذا الأخير ترأسه مصالي الحاج في سنة 1927 والذي قام بإحداث تحول جذري في الحزب، خاصة عند إعلانه لبرنامج الحزب الذي يقوم أساسا على العمل لاستعادة الأراضي

---

(1) Robert Rézette, Op., cit., pp.158-161.
(2) Ibid., p.215.
(3) Ibid., p.161.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المغتصبة، وحصول البلاد على استقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها وإنشاء جيش وطني جزائري، وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام[1].

وكرد فعل من الإدارة الفرنسية لجأت يوم 20 نوفمبر 1929 إلى حله، لكن مصالي لم يقف عند هذا الحد بل لجأ إلى العمل السري إلى حين قرر تأسيس حزب جديد يوم 28 ماي 1933 تحت اسم نجم شمال إفريقيا المجيد، لكن الحكومة الفرنسية لجأت أيضا إلى إلقاء القبض على قادته بدعوى إعادة النشاط لحزب تم حله، وانتظر مصالي الحاج إلى غاية 4 جويلية من نفس السنة تاريخ إصدار المحكمة الفرنسية حكما يقضي بعدم شرعية القرار الخاص بحل حزب نجم شمال إفريقيا[2].

هذا الحزب الذي كان يقوده مصالي الحاج أعلن منذ البداية عن موقفه الرافض للاندماج والمؤيد للاستقلال التام والسيادة الوطنية، بالرغم من أنه شارك في وفد المؤتمر الإسلامي الذي سافر إلى فرنسا من أجل المطالبة بالحقوق والحريات الديمقراطية والتمثيل السياسي.

فحزب نجم شمال إفريقيا الذي يصنف ضمن الأحزاب اليسارية لقيامه على قاعدة عمالية كان يثق بالجبهة الشعبية الفرنسية التي كانت تقاسمه المبادئ والأيديولوجية، إلا

([1]) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.288.

- Charles-Robert Ageron, « Les sources du nationalisme algérien », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N°. 24, 1989, p. 124.
- Daniel Rivet, « L'émergence du nationalisme au Maghreb : de la fin du XIXème siècle à la veille de la Deuxième Guerre mondiale », Matériaux pour l'histoire de notre temps, Vol. 32, N°. 32-33, 1993, p. 22.
- Jean Suret-Canale, « peut-on parler d'anticolonialisme avant 1914? », Cahiers d'études africaines, Vol. 18, N°. 69-70, 1978, pp. 236-238.

([2]) Omar Carlier, « Memoire mythe et doxa de l'état en Algérie. L'étoile nord africaine et la religion du (watan) », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Vol. 30, N°. 30, 1991, pp. 82-89.
عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص. 298ـــ290.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن هذه الأخيرة أصدرت يوم 26 جانفي 1937 قرار يقضي بحل الحزب، هذا القرار علق عليه مصالي الحاج بأنه خيانة، لكن هذه الضغوط لم تحد من عزيمة مصالي الحاج في النضال السياسي بل قام يوم 11 مارس 1937 بإنشاء حزب جديد أطلق عليه اسم حزب الشعب الجزائري وتحت شعار جديد "لا للاندماج لا للانفصام لكن نعم للتحرر"، لكن هذا الحزب لقي نفس مصير الأحزاب الأخرى[1].

وانتظرت الحركة الوطنية إلى غاية 7 مارس 1944 تاريخ صدور مرسوم يقر بإعطاء الجنسية الفرنسية لحوالي 60000 جزائري والسماح لحوالي 1500000 جزائري بالتصويت على المرشحين الجزائريين فقط. هذا المرسوم دفع الحركة الوطنية للتحالف يوم 14 مارس 1944 تحت تنظيم جديد أطلق عليه أصدقاء البيان والحرية، لكن هذا التحالف لم يعمر طويلا نتيجة الخلافات السياسية بين كل من حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، وحزب فرحات عباس[2].

فبعد عودة مصالي الحاج من منفاه يوم 13 أكتوبر 1946[3]، نشب خلاف بينه وبين الأمين دباغين، لحول حسين، عمر أوصديق، والطيب بولحروف الذين طالبوه بإنشاء تنظيم سري للعمل العسكري، فمصالي الحاج الذي يرى في العمل العسكري موضوع سابق لأوانه قدم قائمة من المترشحين تحت حزب جديد سمي بحركة انتصار الحريات الديمقراطية بغيت المشاركة في الانتخابات التشريعية الخاصة بالبرلمان

([1]) مرجع نفسه، ص.301.

- Jacques Marseille, Op., Cit., p. 21.

([2]) عمار بوحوش، مرجع سابق ، ص.307.

(3) لقد تعرض الحاج مصالي إلى الإعتقال عدة مرات كان آخرها مع بومدين معروف وعمار بوجريدة وخليفة بن عمار وزكريا مفدي والشاذلي المكي وإبن العقبي ومحمد خيضر وعلاوة بومعزة وقدور التركي و محمد فلية و محمد ميمشاوي. أنظر في هذا الصدد: سعد الله، الحركة الوطنية 1930– 1945، مرجع سابق، ص. 176 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرنسي المقامة يوم 10 نوفمبر 1946، هذا التنظيم أعتبر الواجهة القانونية لحزب الشعب الجزائري[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد دفعه التوسع في القاعدة الاجتماعية للحزب إلى تجديد برنامجه، لتحديد أهداف واضحة فيما يخص الاستقلال الوطني من كافة جوانبه، وفي هذا الإطار أعلن الحزب في مؤتمره الثاني يوم 6 أفريل 1953 ــ بعدما كان قد عقد مؤتمره الأول في 1 أفريل 1952 ــ برنامجاً جاء فيه التأكيد على وضع منهج محدد وواضح في العمل السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، لمسيرة الكفاح الحالي وتحديد وسائله[2].

لكن هذا المؤتمر وضع مرة أخرى البدايات الأولى للانشقاق داخل الحزب، فقد برز جناح يدعو إلى القيادة الجماعية بعيدا عن الزعامة الفردية لمصالي الحاج، بحيث اتخذ المؤتمر قرارا باختيار لجنة مركزية جديدة والذي أصبح أعضاؤها يعرفون باسم "المركزيين"، وردا على ذلك طالب مصالي لنفسه بالسلطات المطلقة، وعقد الموالون له مؤتمرا في بلجيكا من 14 إلى15 جويلية 1953 لإختياره رئيسا مدى الحياة وطرد "المركزيين" من الحزب، وأصبح هؤلاء يعرفون باسم "المصاليين"[3].

وفي المقابل حدد المركزيين موقفهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بوضوح حين أعلنوا أن حركتهم تسعى إلى استقلال الجزائر، وإقامة جمهورية ديمقراطية تحقق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، إلا أن مسألة الثورة المسلحة إلى هذه الفترة كانت

([1]) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.311.
- J.C. Vatin et J. Leca, L'Algérie politique : institutions et régime (Paris : F.N.S.P., 1975), p.331.
([2]) Ibid., p.10.
([3]) Mohamed Harbi, « Le F.L.N. mirage et réalité », Jeune Afrique,1980,p.99.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعيدة نسبيا عن برنامجهم، إذ رأوا أنه من الضروري أن تتم الوحدة الوطنية قبل الشروع فيها[1].

وقد أدت هذه المسألة إلى بروز تيار ثالث بمبادرة من أحد قادة المنظمة السرية محمد بوضياف، هذا التنظيم الذي سمي باللجنة الثورية للوحدة والعمل، والذي آمن بعقم الأسلوب السياسي وضرورة التسريع في الكفاح المسلـــح ، ومعلنا في نفس الوقت بداية مرحلة جديدة في الكفاح الوطني الجزائري[2].

المطلب الثاني : دوافع نشأة التعددية الحزبية بعد الاستقلال.

لقد أدى تولي الشاذلي بن جديد سدة الحكم في الجزائر إلى إطلاق سراح بعض القيادات السياسية التي سجنت في عهد بومدين، كما بدأت البلاد تعرف تحولات سياسية واجتماعية كبيرة ومتسارعة. ففي عهدته دخلت الجزائر في نوع من الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي، كما بدأ تراجع تحالف السلطة مع التيار الشيوعي الذي ساد في فترة الرئيس هواري بومدين، كما عمل الرئيس الشاذلي على إبعاد رموز التشدد تدريجيا من المناصب الحساسة، وإحلال مكانهم تكنوقراطيين من جيل جديد على جميع المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، كما عمل على الإضعاف التدريجي لدور

(1)Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, 2ème édition, t.1 (Alger: E.N.A.L, 1993), pp. 481 - 488.
(2) Ben Kheda, Op., cit., p.10.
- Lachref M., Op., cit., p.134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجيش في الحياة السياسية وتقريب رموز المعارضة بالحوار والاتفاق على إدخال إصلاحات سياسية في مقابل اعترافهم بشرعية النظام السياسي[1].

وأهم ما ميز فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد هو انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الاقتصاد الجزائري الذي كان اقتصادا ريعيا قائما بالدرجة الأولى على استخراج وبيع البترول الخام، وانخفض بذلك الدخل الوطني إلى مستويات دنيا[2].

أما من الناحية السياسية فقد أدى الجمود الذي عرفته المؤسسات السياسية منذ الاستقلال، إلى حدوث فجوة بينها وبين المجتمع، ففي نهاية الثمانينات أصبح ثلث سكان المجتمع الجزائري من الفئة الشباب التي يقل عمرها عن 25 سنة، والتي لم تعش أحداث الثورة التحريرية[3]. الأمر الذي وضع النظام السياسي أمام حتمية إعادة النظر في مفهوم الشرعية الثورية، وفي مؤسساته السياسية التي أصبحت لا تمثل القيم والمصالح المختلفة للمجتمع في ضل سيطرة جماعة واحدة منذ الاستقلال[4].

---

(1) على اثر حوادث اكتوبر 1988 قام الرئيس بتنحية الشريف مساعدية من أمانة جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى تنحية أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية، وعين في المقابل كل من شريف زرواله ومحمد خمار سفراء إلى قطر والبحرين، وحل محمد عطايلية محل بلهومشات في قيادة القوات المسلحة، ومحمد مدين منصب مدير المخابرات العسكرية. أنظر في هذا الصدد:

- William Zartman, Op., cit., pp. 44-45.
- Décret exécutif du 25 juillet 1990 fixant les droits et obligations des travailleurs exerçant des fonctions supérieures de l'Etat, JORA , N°.31, 28/7/90, pp. 879-883.
- Décret n° 85-214 du 20 août 1985 fixant les droits et obligations des travailleurs exerçant les fonctions supérieures du Parti et de l'Etat, JORA, N°.35, 21/8185, pp. 793-797.

(2) Benissad, Hocine. La Réforme économique en Algérie, ou, l'indicible ajustement structurel. 2ème éd. (Alger : Office des publications universitaires, 1991), p.22.

ـــ محمد بلقاسم حسن بهلول، الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: منشورات دحلب، 1993)، ص ص. 42ـــ43.

(3) المرجع نفسه، ص ص. 42ـــ43.

(4)Abdelkader Djeghloul, « Fin du populisme en Algérie », Le Monde Diplomatique, N°.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالإضافة إلى ذلك كان على الرئيس الشاذلي بن جديد ضرورة محاربة اتساع الهوة بين وعود النظام السياسي وإنجازاته. كما كان في أجندته ضرورة النظر في واقع ومستقبل حزب جبهة التحرير الوطني الذي أصبح منفذا لاحتكار التمثيل السياسي، ووعاءا للنقابات والمنظمات القاعدية، الأمر الذي جعله ممرا لتحقيق مكاسب شخصية أكثر منها مكاسب عامة[1].

فتراكم الأزمات انعكس بطريقة مباشرة على حياة المواطن العادي، الأمر الذي أدى به للخروج إلى الشارع يوم 5 أكتوبر 1988 في انتفاضة شعبية، معبرا فيها عن رفضه للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[2].

وعلى اثر هذه الأحداث جاءت الإصلاحات السياسية في خطاب الأمة الذي توجه به الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 10 أكتوبر من سنة 1988، والذي صرح فيه " أنا متيقن من أنه حان الوقت لإدخال الإصلاحات الأساسية حتى في الميدان السياسي"[3]. وبعد مرور يومين من إلقاء هذا الخطاب أعلن الشاذلي أن الإصلاحات ستأتي على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى تقتصر على تعديل خمسة عشر مادة قانونية من دستور 1976 والتي سوف يصادق عليها بعد عرضها لاستفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر من نفس

---

418 (Janvier 1989)

(1)Lahouari Addi, « La crise du populisme et les limites historiques du néo-patrimonialisme en Algérie », Algérie-Actualité, N°. 1205,17-23 novembre 1988, p. 19 et n°. 1206, 24-30 novembre 1988, p.5.

- Décret n° 85-214 du 20 août 1985 fixant les droits et obligations des travailleurs exerçant les fonctions supérieures du Parti et de l'Etat, JORA (35), 21/8185: 793-797.

(2)Lahouari Addi, Mediene Ben Amar, et Maârouf Nadir, « table Ronde, Octobre: le temps des exorcismes », Algérie-Actualité, N° 1213,12-18, Janvier 1989, p. 4-5.

- Mohamed El Gharbi, « Evénements d'octobre: la tragique manifestation d'une double crise », Révolution Africaine, N°.1387, 27 Octobre 1990, p.2-3.

(3) خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في جريدة المجاهد الصادرة يوم 11 أكتوبر 1988.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السنة[1]. أما المرحلة الثانية من الإصلاحات، فإنها تتعلق بالإصلاحات الهيكلية والتنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني، والتي ستعرض على المؤتمر السادس للحزب المزمع عقده.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في إقرار استفتاء حول التعديلات التي سوف تدخل على الدستور والميثاق الوطني[2].

هذه التعديلات كانت جد استراتيجية من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي أراد من خلالها فصل وظيفة رئاسة الجمهورية على رئاسة الحزب، أما الهدف الثاني فتمثل في خلق منصب رئيس الحكومة الذي له الحق في إصدار مشاريع قوانين، وجعله مسؤولا أمام رئيس الجمهورية والبرلمان المتمثل في المجلس الشعبي الوطني، الذي يستطيع بدوره حل الحكومة عن طريق رفضه لبرنامجها[3].

هذه الخطوة كانت تهدف في الأساس إلى تهميش دور جبهة التحرير الوطني في إضفاء الشرعية على العملية السياسية، وبذلك استطاع الرئيس الشاذلي إحداث نقلة نوعية على المستوى المؤسساتي والأيديولوجي نحو مفهوم الفصل بين السلطات، ونقل النزاع السياسي من النزاع المصلحي الأيديولوجي الضيق إلى نزاع مؤسساتي[4].

على اثر هذه الأحداث جاء دستور 1989 الذي مثل نقطة تحول في السياسة الداخلية الجزائرية، بتحولها من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ليصبح أول دستور في

---

(1) Arun Kapil, Op.cit., p.500.

(2) الرياشي سليمان، مرجع سابق، ص.22.

(3)10- Cf. Bernard « La constitution algérienne du 28 février 1989 », Revue des sciences juridique économique et politique, 1989, pp. 39-59.

(4) أنظر في هذا الصدد:

ـــ المساء، 1992/1/15.

- Mohamed El Gharbi, Op., cit., pp. 2-3.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ظل الجمهورية الجزائرية يسمح بالتعددية السياسية في إطار تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي.

أمـــا في المغرب الأقصى فان الانتقـــال إلى التعددية الحزبية كان جد مبكر بالنسبة للجزائر، فالفترة الممتدة من تاريخ الاستقلال إلى سنة 1959، كانت الفترة الحاسمة في تاريخ التجربة الحزبية المغربية، بحيث فيها حسم طبيعة النظام الحزبي المغربي. فالحديث عن كيفية اختيار النظام الحزبي المغربي، والعوامل التي تحكمت فيه يستدعي الرجوع إلى ما قبل الاستقلال، حين سيطر على الحياة السياسية والنضالية كل من حزب الاستقلال والمخزن، فالطرف الأول يملك القوة المادية من قوات الجيش والشرطة والطرف الثاني عمل على توفير الإنتاج الرمزي[1].

هذا الواقع صنعه قوة حزب الاستقلال في تنشيط الحياة السياسية قبل الاستقلال، ونجاحه في خلق تنظيمات سياسية، وإعادة الاعتبار الرمزي والسياسي للملك، الذي بدأ المجتمع المغربي خلال الحماية يرى أنه ليس من الضروري إبقاؤه، خاصة وانه كان وراء جلب الاستعمار إلى المغرب عن طريق الحماية، فالملك أصبح بعد خروجه عن طاعة الإقامة العامة دون قوة تذكر، مما أدى به إلى ضرورة الاعتماد على حزب الاستقلال خاصة في إعادة بناء قوته السياسية عند الشعب المغربي[2].

فمباشرة بعد الاستقلال لجأ الملك إلى انتزاع مقومات الحكم المادية من يد حزب الاستقلال، الأمر الذي جعله يدخل في صراع مباشر معه، ومما زاد في حدة هذا الصراع هو اختلاف التصورات حول شكل النظام الحزبي الذي سيتبعه المغرب

([1]) R.Leveau, Le fellah marocain, défenseur du trône (paris : F.N.S.P., 1976), p.34.
([2]) Ibid., p.34.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المستقل، فحزب الاستقلال كان يهدف إلى تأسيس نظام الحزب الواحد، في المقابل كان الملك يسعى إلى تأسيس تعددية حزبية[1].

فحديث حزب الاستقلال عن نظام الحزب الواحد، يعود لتصوره أن استقلال المغرب كان نتيجة مجهوده الخاص، الأمر الذي يدفعه إلى الاعتقاد بأن ثمرة هذا الاستقلال لا تستهلك إلا من طرفه، وهو نفس الفكر الذي ساد لدى حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، ولدى كافة الحركات التحررية في العالم الثالث، لكن خصوصية الواقع السياسي المغربي يمنع بلوغ الحزب هذا المبتغى[2].

فعند الاستقلال كان المغرب يعيش نوع من التعددية الحزبية الفعلية، فقد كان هناك إلى جانب حزب الاستقلال كل من " الحزب الشيوعي المغربي، حزب الشورى والاستقلال، حزب الإصلاح الوطني، حزب الوحدة المغربية، حزب الأحرار المستقلين "، الأمر الذي لا يسمح لحزب الاستقلال أن ينكر دور هذه الأحزاب في النضال السياسي.

لذلك كان سعي حزب الاستقلال إلى إقامة نظام الحزب الواحد مرهون بموقف الملك، لكن هذا الأخير كان يرفض كل محاولات السيطرة على المجال السياسي، عكس ذلك بالنسبة للجزائر بحيث اندمجت كافة التيارات والأحزاب السياسية في جبهة التحرير الوطني، لتحقيق الهدف المشترك والمتمثل في استقلال البلاد، لينقلب بعد إعلان الاستقلال مجموعة من العسكريين على باقي الأحزاب والتيارات السياسية المكونة للجبهة، بتأسيس حزب واحد سمي بحزب جبهة التحرير الوطني، ومعلنة في نفس الوقت

([1]) Palazzoli, « La mort lente du mouvement national au Maroc », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1972, p.249.
(2) Debbash, « Parti unique a l'épreuve du pouvoir », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1965, p. 11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحريمها للتعددية الحزبية[1]. لكن عدم إمكانية حدوث هذه العملية، دفع حزب الاستقلال إلى القبول بنظام الحزب المهيمن كبديل إستراتيجي للوصول إلى نظام حزب الواحد. وفي هذا السياق صرح الحزب أنه " يفضل تشكيل الحكومة بمفرده ولكن نظرا للظروف الخاصة ومراعاة للوضعية التي تجتازها البلاد، فإنه يقبل نوعا من التمثيل الاستشاري"[2].

ففي الحكومة الائتلافية الأولى الممتدة من1955/12/07 إلى غاية 1956/10/27 حصل الحزب على عشرة حقائب وزارية مقابل خمسة حقائب لحزب الشورى والاستقلال، وحقيبة وزارية واحدة لحزب الأحرار المستقلين، وخمسة حقائب أخرى مقسمة بين المستقلين[3]. أما في الحكومة الثانية 1956/10/28 إلى 1958/5/11 فقد حصل على ثمانية حقائب وزارية من مجموع الأربعة عشر حقيبة أي [4]. وما ميز هذه الحكومة هو إبعاد الملك لوزارة الدفاع عن النزاعات الحزبية، وحصول حزب الاستقلال على حقيبة وزارة الداخلية التي كانت بيد المستقلون في الحكومة الائتلافية الأولى، الخطوة الاستراتيجية الأولى إقامة نظام الحزب الواحد[5].

وقد كان أول المستهدفين في ذلك المنافس التاريخي "حزب الشورى والاستقلال"، والذي يعتبر الحزب الوحيد الذي يمكنه منافسة حزب الاستقلال نظرا للسمعة التاريخية التي يكتسبها محمد الوزاني في الأوساط المغربية، وفي هذا الصدد قام حزب الاستقلال بتعطيل صحيفتي "الرأي العام" و"Démocratie" لسان حال حزب الشورى، كما قام بمنع

([1]) Ibid, p.70.

(2) محمد ضريف، مرجع سابق،ص.123.

(3) Palazzoli, Op., cit., 233-251.

(4) Ibid., p.250.

ـــ أنظر الموقع الرسمي للحكومة المغربية: www.maroc.ma

(5) Ibid., p. 237.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عقد اجتماعاته العامة، مما أدى بحزب الشورى والاستقلال إلى إغلاق العديد من فروعه عبر التراب الوطني[1].

كما مارس حزب الاستقلال ضغوطات على الحزب الشيوعي المغربي، لكون الحزب لم يعترف قبل الاستقلال بوجود حزب يعتنق المبادئ الشيوعية في المغرب يكون له موقف إيجابي من الثورة ضد المستعمر، معللا موقفه هذا بأن الحزب الشيوعي المغربي ما هو إلا امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي، الأمر الذي يجعله في خدمة الأهداف الفرنسية على حساب المصلحة الوطنية، بل الأكثر من ذلك فقد اتهم حزب الاستقلال الحزب الشيوعي المغرب سنة 1957 بالعمالة لصالح الكيان الصهيوني[2].

ومما زاد في رغبة حزب الاستقلال في إقامة نظام الحزب الواحد هو تأثره بأحزاب شمال إفريقيا المتمثلة في الحزب الدستوري بتونس وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، لكن الظروف السياسية التي كان يعيش فيها المغرب لم تكن موالية لذلك، مما دفعه إلى إعادة بناء استراتيجية جديدة، ترفع راية البحث عن حكومة منسجمة، وفي هذا السياق بدأ حزب الاستقلال بالتلويح باستقالة الوزراء الاستقلاليين من المناصب الحكومية ــ مع العلم بأنهم كانوا مسيطرين على أغلب الوزارات الحساسة في النظام ــ وهذا ما تم فعلا يوم 15 أفريل من سنة 1958 مبررين ذلك في رسالة إلى الملك بما يلي :

1. عدم احترام رئيس الحكومة " المبارك البكاي " لحرية الرأي.
2. خروجه عن مصلحة البلاد والأهداف الوطنية.
3. وجود خونة ومشبوهين في تاريخهم النضالي داخل الجهاز الحكومي.

---

(1) محمد ظريف، مرجع سابق، ص.130.

(2) M. Tozy, Représentation, intercession : les enjeux de pouvoir dans un champ politique désamorcé (Paris : CNRS,1991), p.75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4. تكوينه لنشاط سري مناوئ لنشاط الحكومة.

5. استعماله للفساد لتحقيق مصالحه السياسية والخاصة[1] .

هذا الموقف دفع رئيس الحكومة الائتلافية الثانية" مبارك البكاي" إلى تقديم استقالته معلنا بذلك نجاح خطة حزب الاستقلال، ومعلنا في نفس الوقت عن فشل ظهور حكومة ائتلافية في المغرب، وضرورة الانتقال إلى حكومة منسجمة تعمل على خدمة الأهداف العامة للقصر الملكي، وبدوره قام الملك بإعطاء الضوء الأخضر لتأسيس حكومة منسجمة يوم 12 ماي 1958، والتي دامت إلى غاية 23 ديسمبر من نفس السنة. هذه الحكومة التي استطاع فيها حزب الاستقلال إقصاء كافة الأحزاب السياسية المغربية، وسيطرته على كافة الوزارات المهمة ماعدا وزارة الصحة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي قدمت لمستقلين عن الأحزاب السياسية[2].

إن هذا العمل المتناسق من طرف حزب الاستقلال لم يكن بعيدا عن رؤى القصر الملكي، الذي كان ينتظر الفرصة السانحة لتحطيم استراتيجية الحزب، بعيدا عن الدخول معه في صراع قد يهلك الطرفين، خاصة وأن البلاد استقلت حديثا الأمر الذي يجعلها أمام سيناريوهات مستقبلية مجهولة[3]. وكرد على سياسة الحزب، اختار الملك سياسة المهادنة وخلق النقيض لها، فسعى في هذا الإطار إلى تأسيس المجلس الوطني الاستشاري الذي يمثل البرلمان في النظام السياسي، لكن الملك حصر دوره

([1]) أنظر نص الرسالة كاملة في محمد ضريف ، مرجع سابق، ص.125.

([2]) Mohamed Tozy, « Réformes politiques et transition démocratique », Maghreb-Machrek, N°.164 (Avril- juin 1999), p.67.

(3) Malka, « la situation des partis politiques au Maroc », Annuaire de l'Afrique de Nord, pp. 8-9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في الوظيفة الاستشارية وليست التشريعية أو التقريرية، حتى يستطيع التحكم في تركيبته السياسية والمتمثلة كالتالي:

جدول رقم 02 يبين تركيبة المجلس الوطني الاستشاري المغربي لسنة 1956

الهيئة	الانتماء	العدد
الهيئات السياسية	حزب الاستقلال	10 أعضاء
	حزب الشورى والاستقلال	6 أعضاء
	المستقلون	6 أعضاء
الهيئات الاقتصادية	الاتحاد المغربي للشغل	10 أعضاء
	الفلاحون	18 عضو
	التجار ورجال الصناعة	9 أعضاء
	المهندسون	عضوان
الهيئات الاجتماعية	المحامون	عضوان
	الأطباء والصيادلة	3 أعضاء
	منظمات الشباب والرياضة	3 أعضاء
الهيئات الثقافية	المؤسسات الثقافية	عضوان
	العلماء المسلمون	4 أعضاء
	رجال الدين اليهودي	عضو واحد

المصدر: محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية، ص.141.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالملك استطاع من خلال المجلس الاستشاري إضفاء شرعية سياسية على رغبات القصر في العديد من القضايا، بالإضافة إلى تحجيم دور حزب الاستقلال أمام 22 عضوا من مختلف المنظمات الجماهيرية.

كما قام الملك باختيار احمد بلافريج كرئيس للحكومة المنسجمة، نظرا لميله للملك أكثلا من كونه أمينا عاما لحزب الاستقلال. وابتعادا عن العداء الذي يكنه حزب الاستقلال للأحزاب السياسية الأخرى فان الملك خلق البديل الوظيفي لذلك، بحيث أصبح يضاعف من دور المستقلين في إنشاء الحكومات المغربية، وهذا ما ظهر جليا في الحكومة الرابعة التي تأسست يوم 04 ديسمبر من سنة 1958 إلى غاية 23 ماي 1960 والتي حصل فيها حزب الاستقلال على ستة حقائب وزارية وحصل المستقلون على خمسة حقائب أخرى[1].

كما استطاع المخزن اختراق حزب الاستقلال عن طريق توسيع الهوة بين عمر النشوء والعمر الزمني، فالملاحظ لجدول المجلس الوطني الاستشاري يرى أن حزب الاستقلال ممثل بعشر أعضاء، وأن الاتحاد المغربي للشغل ممثل أيضا بعشرة أعضاء، رغم أن هذا الأخير يعتبر من بين المنظمات الجماهيرية القاعدية للحزب، أكثر من أنه منظمة نقابية تحت سلطة المخزن، هذا ما دفع الملك إلى العمل على تقريبه من البلاط لما له من قوة شعبية، وتمركزه في المدن الحضرية التي تعتبر أكثر تسيسا من المناطق الريفية.

وفي نفس المسار قام الملك بدعم القيادة الجديدة التي يتزعمها المهدي بن بركة داخل حزب الاستقلال، والمتمثلة أساسا في اللجنة السياسية التي تحوى جيلا جديدا من

([1]) لا نقصد بالمستقلون " حزب الأحرار المستقلون " وانما الأفراد الذين يترشحون بمعزل عن الأحزاب السياسية .
- Mohamed Tozy, Op., cit., p68.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المناضلين، إلى جانب اللجنة التنفيذية التي سيطر عليها قدماء المؤسسين أمثال " علال الفاسي، أحمد بلافريج، محمد اليازدي، أبو بكر القادري، عبد الكريم بنجلون، عمر بن عبد الجليل"[1]. وبالتالي أعلن المهدي بن بركة عن القطيعة مع الجيل المؤسس لعدم عدالة التمثيل بين اللجنتين في الحزب، معلنا بذلك عن بداية الانشقاق الداخلي وتأسيسه لحزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " في سبتمبر من سنة 1959، والذي يعتبر في نفس الوقت بداية تبخر أحلام حزب الاستقلال في إقامة نظام الحزب الواحد[2].

هذا على المستوى السياسي، أما على مستوى القانوني فقد أسرع الملك محمد الخامس إلى توجيه خطاب للأمة يوم 08 ماي 1958، والذي سمي بـــ " العهد الملكي"، حيث تعهد الملك بتحريم نظام الحزب الواحد، والاعتماد على النظام التعددي الذي هو جوهر كل نظام ديمقراطي كما صرح الملك.

أما المادة القانونية الثانية، فتمثلت في ظهير الحريات العامة الصادر يوم 15 نوفمبر 1958 والمتعلق بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها في تأسيس الأحزاب السياسية، والذي جاء ليضع آخر خطوة في بناء التعددية الحزبية في المغرب، وإبعاد فرضية نظام الحزب الواحد، وهيمنة حزب الاستقلال على الساحة السياسية[3].

([1]) محمد ضريف، مرجع سابق، ص. 159 .

(2) Julien, Charles André, Op., cit., 183.

(3) Ibid., p.186.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: بنية التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب.

لقد انتقل مفهوم البنية من علم الهندسة إلى علم السياسة، ويقصد بالبنية طريقة تجمع عناصر أو أجزاء الكل. وتستعمل هذه الدراسة مفهوم بنية التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب لمعرفة عدد الأحزاب السياسية، شكلها، أيديولوجيتها، مصدر نخبها وتصنيفها.

ويستعمل في تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب مجموعة من مفاهيم مثل الأحزاب التاريخية، الأحزاب الفاعلة، الأحزاب الإدارية، الأحزاب المعارضة، الأحزاب الوطنية، الأحزاب الإسلامية، الأحزاب الديمقراطية. ويرمز كل مفهوم من هذه المفاهيم إلى مجموعة من المتغيرات التي تحكمت في كيفية نشوء هذه الأحزاب، وإلى خصائص السلوك السياسي الذي تنتهجه، وإلى طبيعة أهدافها السياسية، لذلك كان من المجدي أن تتطرق إليها هذه الدراسة بغية معرفتها وتصنيفها. وتنقسم الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب من حيث النشأة والبرامج والخطاب السياسي إلى ثلاثة تصنيفات أساسية (وطنية، إسلامية، ديمقراطية).

المطلب الأول: الأحـــزاب الوطنية.

ففي الجزائر يتزعم الأحزاب الوطنية حزب جبهة التحرير الوطني، الذي تعود جذور تأسيسه إلى فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل بقيادة محمد بوضياف في إعادة الوحدة بين المصاليين والمركزيين، هذا الفشل أدى إلى ظهور اجتماع إطارات المنظمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السرية في جوان 1954، هذا الاجتماع الذي سمي باجتماع 22 "أعتبر النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني، حيث تم فيه الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة، وانتخاب منسق وطني مكلف بتنفيذ قرارات المجتمعيين.

وتبعا لذلك عين محمد بوضياف ــ الذي اختير كمنسق وطني ــ لجنة من خمسة أعضاء هم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، بالإضافة إلى كريم بلقاسم في سبتمبر 1954، ثم أضيف الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مصر والمكون من أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت احمد"[1].

هذا التنظيم الذي استطاع صهر معظم اتجاهات الحركة الوطنية إبان الثورة التحريرية في تنظيم واحد سمي بجبهة التحرير الوطني، والذي حمل على عاتقه مسؤولية الكفاح المسلح إلى غاية الإعلان عن الاستقلال، تحول اسمه بعد الاستقلال إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

فمباشرة بعد الاستقلال عرف الحزب سيطرة كاملة من طرف الرئيس أحمد بن بلة، الذي سعى من خلاله الإطاحة بكل من يعارضه في الحكم، إلى أن حسم الأمر بعملية انقلابية قادها هواري بومدين، الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع الداخلية للحزب. هذه الإصلاحات التي تبناها الرئيس هواري بومدين كانت تحت شعار العودة إلى المنابع التي كرستها الثورة المسلحة في الماضي، تمثلت أساسا في

(1) الأمين شريط، مرجع سابق، ص. 84.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية وتكليفها بوضع البرنامج الإصلاحي للحزب[1].

لكن في واقع الأمر كانت هذه الإصلاحات مجرد شعارات دعائية، ففترة حكم الرئيس هواري بومدين عرف فيها الحزب تقهقرا سياسيا، كما حول إلى واجهة دعائية لإضفاء الشرعية السياسية على كافة النشاطات التي تمارس في القمة[2]. وساد هذا الأمر إلى غاية المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في جانفي 1979 لاختيار خليفة الرئيس الراحل هواري بومدين، والذي تم فيه تزكية مرشح الجيش الشاذلي بن جديد لمنصب رئيس الجمهورية وأمينا عاما للحزب[3].

هذه الفترة كما أسلفنا الذكر بدأت تعرف العمليات الأولى للتحول السياسي الذي قاده الرئيس الشاذلي بن جديد، وفي هذا الإطار أصبح حزب جبهة التحرير الوطني لدى الرئيس الشاذلي إحدى العقبات الأساسية التي يجب تجاوزها لتمرير مجموعة من الإصلاحات على جميع المستويات.

فضعف قوة الحزب في التعبئة والتجنيد والإستلحاق السياسي، كانت النقاط الأساسية التي ارتكز عليها الرئيس الشاذلي بن جديد في حملته لتسريع التحول السياسي في الجزائر، خاصة في نهاية الثمانينات، حين لم يستطع الحزب استيعاب ارتفاع اليأس

---

(1) نبية الأصفهاني، " مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، السياسة الدولية، السنة 17، العدد64، أفريل1981، ص29.

(2) أنظر في هذا الصدد:

سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص.66.

- Lahouari Addi, Op., cit., 12/10/2003, p.5.
- Mohamed Tahar Ben Saada, Op., Cit. p.60.

ـــ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص ص. 68 ـــ 78.

استجواب جريدة الشعب ليوم 1989/10/9، لعقيد منجلي عضو مجلس قيادة الثورة السابق.

- J. Leca et J.C. Vatin,Op., cit., pp. 15-16.

(3) Arun Kapil, Op., cit., pp.503-504.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشعبي من الخيارات السياسية، ومن رموز الإرث السياسي السابق. الأمر الذي أدى بالرئيس الشاذلي بن جديد إلى اغتنام الفرصة في خطابه يوم 10 أكتوبر 1988 لاتهام جبهة التحرير الوطني بالضعف السياسي وعدم الفاعلية، وانفصام أيديولوجيتها عن النص والواقع[1].

هذه المعطيات أدت إلى التقليل من مكانة الحزب وشرعيته كقوة سياسية في البلاد، خاصة بعد صدور دستور1989 وظهور قوى وأحزاب سياسية سعت إلى تقديم البديل عنه، كان أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي قدمت بديلا يرتكز على الدين، الأمر الذي فرض على حزب جبهة التحرير الوطني ضرورة التكيف والخروج على نهجه المحافظ، ومحاولة منافسة الأطروحات الحزبية الأخرى[2].

ولعل أهم مثال لهذا التحول تمثل في موقف جبهة التحرير الوطني المعارض لقضية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتبرته إجراء يمس بالديمقراطية التي ناضل الجميع من أجلها، كما رأى حزب جبهة التحرير الوطني أن مشكلة الحركة الإسلامية تتطلب معالجة سياسية شاملة، وأن حل الأزمة الجزائرية لا يكمن في إيقاف نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذا الموقف أدى بالجيش والرئاسة في فترة علي كافي إلى إبعاده وتحجيمه في الوقت الذي فتح فيه المجال أمام القوى السياسية الأخرى، لكن الأمين العام للحزب عبد الحميد مهري تدارك هذا التراجع بإعادة تبيان مواقف الحزب من الأحداث

(1) جريدة المجاهد, 1988/10/11.

- William Zartman, Op., cit., pp. 44-45.
(2) Rouzeik Fawzi, Op., cit., p.39.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسية، مركزا في ذلك على ضرورة الاعتماد على الشرعية الدستورية، والمحافظة على مؤسسات النظام السياسي[1].

وفي إطار هذا النهج تبنى الحزب مشروع تعديل دستور 1989، كما دعا للتصويت عليه "بنعم"، معلنا بذلك عن تأييده لبرنامج الرئيس اليمين زروال. ويعتبر الحزب هذا التحول على أنه تحول من حزب معارض للنظام إلى حزب مؤيد له، دافعه الأساسي مرور الانتخابات الرئاسية بطريقة ديمقراطية، والتي تعتبر (من وجهة الجبهة) مساهمة فعالة في الحفاظ على مبادئ الثورة والوفاق الوطني، كما اعتبرت مشروع تعديل دستور 1989 الحد الفاصل بين من يدعى التحزب ومن يدعي المعارضة لضرب أسس الأمة والهوية الوطنية. هذا الموقف السياسي كان نقطة بداية حياة سياسية جديدة بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، وبداية بناء موقعه الجديدة في العملية السياسية[2].

أما في المغرب فيتصدر حزب الاستقلال قائمة الأحزاب الوطنية، هذا التنظيم الذي أعتبر منذ نشأته عام 1943 محور النضال السياسي في الحركة الوطنية، بالرغم من وجود تنظيمات سياسية أخرى إلى جانبه، مثل الحركة القومية التي تحولت إلى حزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي الذي انشق عن الحزب الشيوعي

---

(1) أنظر في هذا الصدد نص الرسالة الموجهة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني إلى المجلس الدستوري، والندوة الصحفية للأمين العام للجبهة عبد الحميد مهري بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإقامة المجلس الأعلى للدولة: في

جريدة الشعب 1992/1/16، جريدة الجزائر اليوم، 14ـ 15 ـ 16ـ 17ـ 18 /1/ 1992، جريدة المساء 1992/1/15، جريدة الشعب 1992/1/19. ونص بيان حزب جبهة التحرير الوطني في جريدة الشعب 1992/1/12، وحديث عبد الحميد مهري في جريدة الشعب1992/1/19.

(2) للمزيد من التفصيل أنظر:

ـ موقع حزب جبهة التحرير الوطني www.pfln.org.dz

- Alitat Farid, Op., cit., p.38.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرنسي، هذا ما جعل من مطلب الاستقلال في المغرب مرتبط ارتباطا عضويا بالحزب ونضال قادته، لذلك لم يكن عصيا عليه بناء شرعيته على خلفية قيادته معركة الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، وهذا ما أكده زعيم الحزب علال الفاسي في خطاب له في طنجة سنة 1956 بقوله: "ليس في المغرب إلا قوات ثلاث: أولا قوة الاستقلال، وثانيا قوة جيش التحرير، ثالثا قوة القصر، وإذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه، كانت هناك في المغرب قوتان لا ثالث لهما: قوة حزب الاستقلال وقوة القصر أو العرش"[1].

لكن هذه الشرعية لم تكن حكرا على حزب الاستقلال كما كان الحال بنسبة إلى جبهة التحرير في الجزائر، بل تقاسمها في المغرب حزب الاستقلال مع المخزن الذي أعلن في السنوات الأخيرة للاستقلال مناصرته للنضال الوطني، وللنخبة الوطنية للاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

فالحركة الوطنية أثناء الاستعمار استبعدت الدخول في تفاصيل موضوع الدولة وجزئياته بعد الاستقلال، بيد أن الأسئلة التي استمرت معلقة، سرعان ما استعادت أهميتها مع الاستقلال والشروع في إعادة بناء الدولة الوطنية، لذلك أصبح عصيا على النخبة الوطنية التي وحدها النضال ضد المستعمر أن تظل منسجمة ومتماسكة لحظة التفكير في صياغة مشروع بناء المجتمع الجديد، مما يعني الدعوة إلى استحضار الأسئلة الغائبة خلال مرحلة النضال الوطني والعمل على إيجاد أجوبة لها[2].

فحزب الاستقلال الذي انتظم الناس حوله وانتصروا لشعاره في التحرر واسترداد السيادة الوطنية، أصبح أمام تغذية إسترجاعية تستتبع تغيير الهدف الأصلي، بغيت

---

(1) جون واتربوري، مرجع سابق، ص.123.

(2) Entelis John, Op., cit., pp.22-23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التكيف مع الواقع الجديد، ومن أجل الحفاظ على استمراره. فالوعي بضرورة التغيير الذي كان من المفترض أن تهيأ له القاعدة، ظهر على مستوى النخبة القائدة، الأمر الذي وضع الحزب أمام جملة من الإنشقاقات الداخلية، معلنة بذلك عن ميلاد "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" بتاريخ 25 جانفي 1959، وفي هذا الصدد يقول المهدي بنبركة: "..لقد حصلنا على الاستقلال كوسيلة لتحقيق التقدم والتطور ولبناء مجتمع جديد... ولكن بناء هذا المجتمع يتطلب إيجاد قيادة قوية.. لذلك فإن هذه الأداة لن تكون صالحة إلا بعد إحداث تحوير فيها، لأن حزب الاستقلال الذي صنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته مع الاستعمار يجب أن يصنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته من أجل بناء مجتمع جديد.. وهذا الواقع يجعلنا نشعر بضرورة إحداث انقلاب داخل حزبنا يجعله قادرا على القيام بمهمته الجديدة... فالواجب علينا أن نعمل لتكوين الأداة الجديدة... وهذه الأداة الجديدة هي حزب الاستقلال، بعدما يتجدد في تفكيره وأسلوبه وبرامجه.." [1].

فالتغيير العمودي الذي تتطلبه عملية تقليص الفجوة بين العمر الزمني والعمر الوظيفي لحزب الاستقلال لم يتحقق، الأمر الذي سمح بظهور تغيير أفقي، متمثلا أساسا في إحداث أول شرخ في جسم الحركة الوطنية المغربية، وظهور حزب الاتحاد القوات الشعبية، الذي يقاسم حزب الاستقلال مشروعيته التاريخية، وينافسه في وطنيته[2].

فحزب الاتحاد القوات الشعبية الذي أسسه المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، ومحمد البصري سنة 1959، هو ثاني أقوى الأحزاب الوطنية في المغرب، لكنه لم يسلم هو أيضا من ظاهرة الانشقاقات الداخلية، حيث انفصل جناحه اليساري مؤسسا

([1]) محمد ضريف، مرجع سابق، ص.191.

(2) للمزيد من التفصيل أنظر:

ـــ موقع حزب الاستقلال /www.istiqlal.ma

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1974، والذي خلف وظيفة المعارضة في المغرب لمدة طويلة، بل أصبح القوة السياسية المعارضة الأولى مع بداية التسعينيات، وقد تحصل في انتخابات 1997 على نسبة 13.9% من الأصوات[1].

هذا بالنسبة إلى الأحزاب الوطنية التي تصنف غالبا ضمن الأحزاب التاريخية، ويرجع ذلك لمشاركتها أو مشاركة قيادتها في النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي. أما الصنف الثاني من الأحزاب الوطنية في الجزائر والمغرب، هي الأحزاب حديثة النشأة.

ولعل من أهم الأحزاب الوطنية ضمن هذا الصنف في الجزائر نجد حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي تأسس بثلاثة أشهر قبل الانتخابات التشريعية لسنة 1997 برئاسة عبد القادر بن صالح[2]. ورغم حداثته فقد حصل في انتخابات المجلس الشعبي الوطني على 156 مقعدا من أصل 380، محققا بذلك فوزا بنسبة 41.05% من مجموع القوى السياسية الفائزة آنذاك[3]. فالحزب يركز في خطابه السياسي على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، كما يعلن التجمع عن محاربته للتطرف الديني، وتركيز عمله السياسي على الطبقات المتعلمة من أعضائه، وعلى العنصر النسوي[4].

([1]) المرجع نفسه، ص.242.
ـــ للمزيد من التفصيل أنظر:
موقع حزب الاتحاد القوات الشعبية /www.usfp.ma

([2]) أنظر الاعتماد القانوني الصادر يوم 19 أفريل 1997، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 26 سنة 1997.

([3]) إعلان مؤرخ في 9 جوان 1997، الجريدة الرسمية، العدد 40 الصادرة يوم 11 جوان 1997، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

([4]) Chérif Bennedji, Op., cit., p. 152.
- Grandguillaume Gilbert, Op., cit., p. 32.
ـــ للمزيد من التفصيل أنظر:
ـــ موقع حزب التجمع الوطني الديمقراطي www.rnd-dz.org

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما بالنسبة إلى المغرب، فقد تضافرت الانشقاقات الحزبية مع مصالح النظام المخزني على إبراز فسيفساء حزبية مازالت تمارس نشاطها السياسي[1].

وفي هذا النهج نجد حزب الاتحاد الدستوري، كتنظيم أسسه رئيس الوزراء السابق المعطي بوعبيد بإيعاز من القصر سنة 1983 أثناء التحضير لانتخابات 1984، وقد ترأسه بعد ذلك جلال السعيد، ثم ترأسه عبد اللطيف السملالي وأصبحت رئاسته دورية ويرأسه الآن محمد عبيد[2]. كما نجد إلى جانب الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس في جوان 1981 بزعامة محمد أرسلان بعد انشقاق عرفه التجمع الوطني للأحرار، وقد اعتمد عليه القصر أثناء توليه رئاسة الحكومة لسنتين بدءا من نوفمبر 1981، ليتزعمه عبد الحميد قادري بعد وفاة أرسلان[3].

أما ثالث حزب وطني مغربي هو الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الذي أسسه محمود عرشان في ربيع 1997 بانشقاق عن الحركة الوطنية الشعبية. بالإضافة إلى التجمع الوطني للأحرار الذي أسسه أحمد عصمان رئيس الوزراء السابق، وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978، وهو حزب موال للقصر ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية، ويتألف مكتبه السياسي من 25 رجل أعمال كبير [4].

---

(1) Rémy Leveau, « le pouvoir marocaine entre la répression et le dialogue », le Monde Diplomatique, Octobre, 1993, 12-23.

(2) محمد شقير، الديمقراطية الحزبية في المغرب (المغرب: دار افريقيا الشرق، 2003)،ص.31.

(3) المرجع نفسه، ص.12.

ـــ للمزيد من التفصيل أنظر:

ـــ موقع الحكومة المغربية /www.maroc.ma

(4) المرجع نفسه، ص.34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: الأحزاب الإسلامية

تعتبر حركة مجتمع السلم من بين الأحزاب الإسلامية الفاعلة في الجزائر، فأول إطار قانوني للحركة كان تحت راية " جمعية الإرشاد والإصلاح " التي تأسست يوم 12 نوفمبر من سنة 1988، وذلك بعدما انتقلت الحركة من العمل السري الذي بدأ في الستينات في إطار جماعة الإخوان المسلمين العالمية [1].

وقد عرفت الحركة بمعارضتها الشديدة للسياسة المنتهجة من طرف الرئيس هواري بومدين تحت تنظيم " جماعة الموحدين " التي قادها محفوظ نحناح، أما عن حركة المجتمع الإسلامي " حماس"، فقد تأسست يوم 6 ديسمبر من سنة 1990، بعد الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية، بحجة تدارك نقائص العمل الإسلامي الذي أفرزته الجبهة الإسلامية للإنقاذ[2].

وبصدور كل من دستور 1996 والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 1997، عمدت الحركة إلى تغيير اسمها ليصبح " حركة مجتمع السلم "، وتغييب أي إشارة إلى المرجعية الإسلامية في برامجها السياسية، مع العمل على تعويضها ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية[3].

([1]) Fontaune, « La mobilisation islamiste et les élections locales algériennes du 12 juin 1990 », Maghreb-Machrek , Avril 1990, N°.129, pp.124-126.
عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990) ص ص. 12ـــ49.

([2]) Fontaune, Op., cit., p.129.

([3]) أنظر الفصل الثاني من القانون الأساسي لحزب مجتمع السلم في موقعه الرسمي: www.hamsalgeria.net
ـــ لقد مست هذه الاجراءات القانونية عدة أحزاب سياسية، للمزيد من التفصيل أنظر:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما نجد في هذا النهج أيضا حركة النهضة، التي أسسها جماعة من الطلبة بقيادة عبد الله جاب الله عام 1984، والتي كانت في البداية حركة تستمد أصولها من جماعة الإخوان المسلمين العالمية، لكن هذا التنظيم العالمي حسم قضية تمثيله في الجزائر لصالح الشيخ محفوظ نحناح، الأمر الذي دفع عبد الله جاب الله إلى إدخال مصطلح جديد إلى أدبيات الحركة، والمتمثل في " الإخوان المحليين "، الذي أراده كمفهوم مقابل للإخوان العالميين. وانتظر هذا الأخير إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 لتأسيس جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي تحت اسم " النهضة "، وعند تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ حاول جاب الله التفاوض في شكل الانضمام إلى الحزب الجديد (كتنظيم أم كأفراد)، لكن فشل المفاوضات دفعه إلى تأسيس حزب سمي بحركة النهضة الإسلامية في نهاية سنة 1990[1].

ومع صدور قانون الأحزاب لسنة 1997 تغير اسم الحركة ليصبح "حركة النهضة"، وبقي هذا التنظيم إلى غاية سنة 1999 تاريخ حدوث نزاع داخلي حول مسألة القيادة وعلاقة الحزب بالسلطة، الأمر الذي أدى بعبد الله جاب الله إلى الانفصال عنه ومعلنا في نفس الوقت عن تأسيس حزب جديد سمي بـــ " حركة الإصلاح"[2]. ويرتكز

ـــ رأي المجلس الدستوري رقم AOLO/CC/01، ممضي في 06 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة يوم 06 مارس 1997، يتضمن مدى مطابقة الأحزاب السياسية لأحكام القانون العضوي 97 ـــ 9.

ـــ رأي المجلس الدستوري رقم AOLO/CC/01، ممضي في 06 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة يوم 15 مارس 1997، يتضمن مدى مطابقة الأحزاب السياسية لأحكام القانون العضوي 97 ـــ 9 (استدراك).

ـــ رأي وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممضي 11 ماي 1998، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة يوم 14 ماي 1998، يتضمن مدى مطابقة الأحزاب السياسية لأحكام القانون العضوي 97 ـــ 9.

([1]) رسالة الأطلس، الجزائر،31 ماي 1998.

([2]) الاعتماد القانوني الصادر يوم 17 أكتوبر 1999، الجريدة الرسمية، العدد 77، 1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التنظيمان في برنامجهما السياسي على اتخاذ الإسلام كمنهج وعقيدة حياة، واعتبار الشورى كبديل للديموقراطية الغربية، وإضفاء الطابع الإسلامي على البرامج التعليمية[1].

أما الأحزاب الإسلامية في المغرب فيتزعمها حزب العدالة والتنمية، الذي كان يعرف بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا، وهو حزب إسلامي معتدل، يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر"، ويرجع هذا التصنيف إلى إلتحاق أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد" ــ وهي حركة إسلامية مغربية ــ بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، بعدما فشلوا في ماي 1992 في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذي التوجه الإسلامي[2].

وقد سمح الدكتور عبد الكريم الخطيب الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، لمجموعة من الأفراد ينتمون إلى حركة الإصلاح والتجديد بالعمل في إطار حزبه شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم، ومع دخول هذه الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات عديدة لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد، ودامت هذه المرحلة إلى نهاية عام 1998 حين أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية يسمى بحزب العدالة والتنمية. هذا الحزب لا يشارك في حكومة التناوب بالرغم من أنه يسمي نفسه "معارضة ناصحة"[3].

([1]) العياشي عنصر، " سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، السنة 17،ع191، جانفي1995،ص84.

ــ للمزيد من التفصيل أنظر الموقع الرسمي للحزب: www.elislah.org

([2])عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص.103.

- Mohamed Tozy, Op., cit., p.69.

([3]) محمد عابد الجابري، " مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، المستقبل العربي، السنة21، العدد 239، جانفي1999، ص.22.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثالث: الأحزاب العلمانية:

إن أغلب الدراسات تستعمل مفهوم الأحزاب العلمانية لوصف مجموعة من الأحزاب ترفع شعار فصل الدين عن الدولة وشعار الديمقراطية كمنهج حياة ، لكن مضمون هذا المفهوم قد لا ينطبق مع سلوك كثير من هذه الأحزاب. ففي الجزائر نجد ضمن هذه المجموعة جبهة القوى الاشتراكية، التي يعود تأسيسها إلى تداعيات صيف 1962، بعدما أخفق آيت احمد في معارضته داخل المجلس التأسيسي، وإقصائه من بعض الوظائف السامية في الدولة (وزارة الخارجية التي كانت شاغرة في وقته، وسفارة واشنطن)، لجأ آيت أحمد إلى التفكير في المعارضة من خارج النظام، فعمد بذلك إلى تكوين حزب معارض في 29 سبتمبر 1963، ومقاومة السلطة بجميع الوسائل السياسية والعسكرية، لكن حرب الحدود مع المغرب أتاحت الفرصة للالتحاق بعض القادة في الحزب وجناحه العسكري بالسلطة، الأمر الذي أضعف مقاومته التي انحصرت في القبائل من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية، ليتطور نشاطه السياسي في ما بعد إلى تأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر، والتي تزعمها المحامي علي يحي عبد النور[1].

وبعد صدور دستور 1989 حصلت جبهة القوى الاشتراكية على الاعتماد القانوني يوم 20 نوفمبر 1989 لينتقل الحزب بذلك من الممارسة السرية إلى الممارسة العلنية في إطار التعددية الحزبية[2]. ويعتمد الحزب في برنامجه السياسي على إقامة

---

(1) Ramdane Redjala, Op., cit., p.161.

(2) وصل إيداع ملف التصريح بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادرة يوم 29 نوفمبر 1989.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون، من خلال دستور يعكس روح الأمة الذي يتصوره ويعده مجلس تأسيسي منتخب، كما يرفض الحزب أي جمهورية دينية، أو جمهورية بوليسية[1].

وفي نفس المسار نجد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي يسعى إلى إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية، والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق على اللغة العربية، وترجع أصول هذا الحزب إلى الملتقى الوطني الذي عقدته الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يومي التاسع والعاشر من شهر فيفري 1989، والذي تم فيه اعتماد المبادئ الأساسية للحزب التي حصل بها على الاعتماد القانوني يوم 13 سبتمبر 1989. وأدى فشله في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 إلى المطالبة بإلغائها، والدعوة إلى مقاومة الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيا واقتصاديا وعسكريا بإنشاء ميليشيات عسكرية لذلك[2]. وللحزب توجهات سياسية عرقية وجهوية، برغم من صدور مادة صريحة في كل من دستور1996 والقانون العضوي للأحزاب السياسية الصادر يوم 6 فيفري 1997، تمنع قيام الأحزاب السياسية في الجزائر على أساس أحد عناصر الهوية الوطنية. لكن الحزب لم يغير من اسمه كما فعلت الأحزاب الإسلامية، ولا من برنامجه الذي يطالب بفصل الدين عن الدولة.

هذا الحزب انتهج سنة 1995 سياسة تليين المواقف، خاصة بعد دخوله مع ــ الأعداء ــ الأحزاب الإسلامية في خوض مضمار الانتخابات الرئاسية والتشريعية بقيادة رئيسه سعيد سعدي، ثم الانضمام إلى الحكومة عام 1999 وتوليه مناصب وزارية

---

(1) للمزيد من التفصيل حول مبادئ وأهداف الحزب أنظر موقعه الرسمي: www.ffs-dz.com

(2) سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص. 77.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فيها[1]. ويعتمد الحزب في برنامجه السياسي على إلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، ومراجعة المنظومة التربوية والوطنية وجعل المدرسة الجزائرية مدرسة لائكيه، بالإضافة إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية[2].

ونفس التوجه والمبادئ نجده لدى جبهة القوى الديمقراطية في المغرب، هذا الحزب أسسه التهامي الخياري في نطاق انشقاق عرفه حزب التقدم والاشتراكية بعد وفاة زعيمه التاريخي علي يعته، ويعتبر المراقبون الجبهة حزبا تقدميا يساريا يمتاز على المستوى التنظيمي بتقليص صلاحيات وفترة انتداب الكاتب العام للجبهة ومساعديه، وقد شكل الحزب مجموعتين برلمانيتين قبل انتخابات نوفمبر 1997[3].

كما نجد في هذه المجموعة أيضا منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي أسسها محمد بن سعيد آيت يدر عام 1983، وهي في الأصل امتداد لـــ "حركة 23 مارس" (ذات التوجه الماركسي اللينيني)، وقد عرفت المنظمة في منتصف التسعينيات انقساما جذريا بين تيارين داخليين أحدهما بزعامة محمد بن سعيد الذي ظل محتفظا باسم المنظمة، والثاني بزعامة عيسى الورديغي الذي أسس عام 1996 الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لتتحد المنظمة في منتصف جوان 2002 مع ثلاثة أحزاب يسارية هي

---

(1) El Watan, 23/11/1996.

(2) Said Saadi, « La laicite n'est pas une hérésie au Maghreb », Algérie Actualité, 11/01/1990, N°. 1265, pp.6-7.

ـــ للمزيد من التفصيل حول مبادئ الحزب وأهدافه أنظر الموقع الرسمي للحزب: www.rcd-algerie.org

(3) محمد الشقير، المرجع السابق، ص.9.

ـــ الموقع الرسمي للحزب: www.ffd.ma

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحركة من أجل الديمقراطية، والديمقراطيون المستقلون، والفعاليات اليسارية المستقلة، مشكلة ما أصبح يعرف بـــ "حزب اليسار الاشتراكي الموحد"[1].

ونفس التوجه نجده لدى الحركة الشعبية في المغرب، والتي تحصلت على الاعتراف القانوني في فبراير 1959، وقد أسسها كل من المحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب قبل أن يختلفا عام 1966، فانقسمت الحركة على نفسها حيث احتفظ أحرضان باسم الحزب وخرج عنه الخطيب. وفي أكتوبر 1986 انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي أقال المحجوبي أحرضان، الذي أعاد تأسيس سنة 1991 حزب جديد تحت اسم الحركة الوطنية الشعبية، ليصبح فيما بعد محمد العنصر رئيسا لها[2].

كما تلعب الأحزاب العمالية دورا مهما في النظام السياسي الجزائري والمغربي، ويعتبر في هذا الصدد حزب العمال الذي تقوده السيدة لويزة حنون الشق التروتيسكي من الشيوعيين الجزائريين، الذين وقفوا موقفا معارضا لحكم بومدين خلال السبعينات، ليتم إيداع ملف اعتمادهم كحزب سياسي يوم 26 ديسمبر 1989 تحت اسم " حزب المنظمة الاشتراكية العمالية " الذي تحول بعد عقد المؤتمر جوان 1990 إلى حزب العمال[3]. ومن بين برامج الحزب:

ـــ الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير والرأي .

ـــ فصل الدين عن الدولة.

ـــ علمانية المدرسة.

---

(1)J.Enteli, Op.Cit., pp.22-23.

(2) محمد ضريف، مرجع سابق، ص ص. 223ـــ225.

ـــ الوقع الرسمي للحزب: www.harakamp.org.ma

(3) منبر العمال، الجزائر، 27 ديسمبر 1991.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما في المغرب فقد أسس عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي عام 1974 حزب العمال المغربي، والذي ظل رئيسه حتى وفاته عام 1986. وقد شارك الحزب في جميع الاستحقاقات الانتخابية، ومنذ مؤتمره الثالث المنعقد بتاريخ 18 جانفي 1998 والإدريسي رئيس للحزب[1].

فالتعددية الحزبية في المغرب بالرغم من طول عمر نشوءها وكثرة الانشقاقات الحزبية التي عرفتها إلا أنها عرفت عددا معقولا من الأحزاب السياسية، عكس ذلك بالنسبة إلى الجزائر التي عرفت في فترة وجيزة تعدد رهيب في الأحزاب السياسية، الأمر الذي يجعل من خصوصية هذا التعدد وأهدافه محل النظر. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3) يبين عدد وتاريخ الاعتماد القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر

بعد دستور 1989

الرقم	الاسم الكامل للحزب	تاريخ الاعتماد القانوني
1	الحزب الاجتماعي الديمقراطي	16 أوت 1989
2	حزب الطليعة الاشتراكية	04 سبتمبر 1989
3	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	06 سبتمبر 1989
4	حزب الوطني للتضامن والتنمية	06 سبتمبر 1989
5	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	06 سبتمبر 1989
6	الحزب الوطني الجزائري	15 نوفمبر 1989
7	حزب التجديد الجزائري	15 نوفمبر 1989

(1) محمد شقير، مرجع سابق، ص.31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

8	الحزب الاجتماعي الحر	15 نوفمبر 1989
9	الحزب الجزائري للشعب	22 نوفمبر 1989
10	جبهة القوى الاشتراكية	29 نوفمبر 1989
11	حزب الوحدة الشعبية	29 نوفمبر 1989
12	الجبهة الوطنية للتجديد	29 نوفمبر 1989
13	الحزب الجزائري للإنسان رأس مال	13 ديسمبر 1989
14	حزب العمال الاشتراكي	24 جانفي 1990
15	إتحاد القوى من أجل التقدم	24 جانفي 1990
16	الحركة الديمقراطية من أجل التجديد الجزائري	24 جانفي 1990
17	حزب الاتحاد العربي الإسلامي الديمقراطي	24 جانفي 1990
18	الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	31 جانفي 1990
19	المنظمة الاشتراكية للعمال	21 مارس 1990
20	الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	21 مارس 1990
21	الحزب التقدمي الديمقراطي	08 أوت 1990
22	الحزب الجمهوري التقدمي	12 سبتمبر 1990
23	حركة الأمة	12 سبتمبر 1990
24	حركة القوى العربية الإسلامية	19 سبتمبر 1990
25	التجمع العربي الإسلامي	19 سبتمبر 1990
26	إتحاد الشعب الجزائري	07 نوفمبر 1990
27	الائتلاف الوطني للديمقراطيين الأحرار	07 نوفمبر 1990
28	جبهة الجهاد للوحدة	19 ديسمبر 1990
29	حركة النهضة الإسلامية	19 ديسمبر 1990
30	جبهة أجيال الاستقلال	26 ديسمبر 1990

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

31	التحالف من أجل العدالة و الحرية	26 ديسمبر 1990
32	الجيل الديمقراطي	13 فبراير 1991
33	التجمع الجزائري البومديني الإسلامي	13 فبراير 1991
34	الإتحاد من أجل الديمقراطية و الحريات	20 فبراير 1991
35	حزب العلم و العدل و العمل	20 فبراير 1991
36	الحركة الاجتماعية للأصالة	20 فبراير 1991
37	الحركة الجزائرية من أجل العدالة و التنمية	20 مارس 1991
38	الحزب الجزائري للعدالة و التقدم	17 أفريل 1991
39	جبهة أصالة الجزائر الديمقراطية	17 أبريل 1991
40	الحزب الليبرالي الجزائري	17 أبريل 1991
41	حركة المجتمع الإسلامي	01 ماي 1991
42	البيئة و الحرية	01 ماي 1991
43	حزب العدالة الاجتماعية	24 جويلية 1991
44	الجزائر المسلمة المعاصرة	24 جويلية 1991
45	جبهة القوات الشعبية	07 أوت1991
46	التجمع الوطني الجزائري	14 أوت 1991
47	التجمع من أجل الوحدة الوطنية	14 أوت 1991
48	منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة	09 أكتوبر 1991
49	التجمع الوطني من أجل التقدم	09 أكتوبر 1991
50	حزب الحق	10 نوفمبر 1991
51	تجمع شباب الأمة الجزائرية	10 نوفمبر 1991
52	حركة الرسالة الإسلامية	17 نوفمبر 1991
53	الحركة من أجل المستقبل الوطني و الديمقراطية	01 ديسمبر 1991

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

54	جبهة القوى الديمقراطية	11 ديسمبر 1991
55	حزب أمان الإسلامي	22 جانفي 1992
56	الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي	22 جانفي 1992
57	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	19 فيفري 1992
58	حركة الوطنية للشباب الجزائري والجزائريات	19 فيفري 1992
59	التجمع الوطني الديمقراطي	08 مارس 1997
60	الحركة الوطنية للأمل	03 سبتمبر 1998
61	الحزب الحر الديمقراطي	07 أكتوبر 1998
62	الجبهة الوطنية الجزائرية	24 نوفمبر 1998
63	حركة الإصلاح الوطني	29 مارس 1999
64	حركة الوفاء والعدل	04 جويلية 1999
65	الجبهة الديمقراطية	28 جويلية 1999
66	الجبهة الوطنية الجزائرية	03 سبتمبر 1999
67	حركة المواطنين الأحرار	01 أكتوبر 1999
68	حركة الإصلاح الوطني	17 أكتوبر 1999
69	الحركة الديمقراطية والاجتماعية	08 ديسمبر 1999
70	الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية	03 جويلية 2004

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث : طبيعة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب

لا يكفى التعدد العددي للأحزاب السياسية حتى نطلق على نظام سياسي معين على أنه نظام ديمقراطي وأنه عرف تعددية حزبية، وإنما التعددية الحزبية في الأنظمة تقاس بمدى فاعلية هذه الأحزاب وكيفية ممارستها للنشاط السياسي، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي تربطها ببعضها البعض وبالنظام السياسي. وتعتبر الانتخابات من أهم الميادين التي يمكن من خلالها قياس فاعلية الأحزاب السياسية في البلدين، بالإضافة إلى ذلك نذكر طبيعة المنافسة السياسية وقواعدها.

المطلب الأول: التعددية الحزبية والانتخابات.

إذا كان الدستور هو الإطار القانوني للحياة السياسية، فإن الانتخابات هي الاختبار العملي للمبادئ الدستورية في الواقع، والمعيار الأكثر أهمية من معايير الديمقراطية، ومن ثمة فهي تشير إلى دور النسق الحزبي في العملية السياسية.

وعلى غرار الانتخابات المغربية التي تنحصر في الانتخابات التشريعية، فإن نظيرتها الجزائرية تنقسم إلى قسمين انتخابات رئاسية، وانتخابات تشريعية، فالانتخابات الرئاسية في ظل التعددية الحزبية في الجزائر، جرت أول مرة يوم 16 نوفمبر1995، وقد اتسمت هذه الانتخابات بغياب مرشحي الأحزاب الصغيرة التي كانت ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي، كما عرفت تنافس أربعة مرشحين، حصل فيها السيد اليمين زروال على نسبة 61.29% من الأصوات المعبر عنها، بينما حصل الشيخ محفوظ

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نحناح على نسبة 29.06%، و السيد سعيد سعدي على نسبة 8.94%، وحصل السيد نور الدين بوكروح على نسبة 3.70%. وذلك على الرغم من دعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة لمقاطعة الانتخابات الرئاسية [1].

كما شهدت الجزائر ثاني انتخابات رئاسية تعددية في سنة 1999، وذلك في أعقاب الإعلان المبكر للرئيس اليمين زروال عن إجراء انتخابات رئاسية في 11 أفريل 1999، وقد اتسمت هذه الحملة الانتخابية بطغيان الصراع الشخصي على الصراع الأيديولوجي والبرامجي، فلم يقدم المرشحون برامج انتخابية محددة المعالم للقضايا الوطنية، خاصة في ظل التزايد المستمر لموجة العنف المسلح. وتنافس في هذه الانتخابات سبعة مرشحين، لكن مع بدء عمليات الانتخاب انسحب ستة مرشحين، ليبقى عبد العزيز بوتفليقة المرشح الوحيد لمنصب الرئاسة، وتتحول بذلك الانتخابات إلى مجرد استفتاء شعبي[2].

واصدر في هذا الصدد المنسحبين بيانا يتضمن احتجاجا على عدم نزاهة الانتخابات وعدم الاعتراف المسبق بشرعيتها. وحصل عبد العزيز بوتفليقة في هذه الانتخابات على نسبة 73.79%من الأصوات المعبر عنها، وحصل كل من أحمد الطالب الإبراهيمي على نسبة 21,5%، وعبد الله جاب الله على نسبة 3,90%، كما حصل آيت أحمد على نسبة 3,17%، وملود حمروش على نسبة 3.09%، ومقداد سيفي على نسبة

([1]) إعلان مؤرخ في 23 نوفمبر 1995، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة في 26 نوفمبر 1995، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية

Bruno Callies de salies, le Maghreb en mutation, (Paris: maison neuve et larose, 1999) p.66.

(2) Luis Martinez, " de l'élection présidentielle au referendum: la quête d'une nouvelle légitimité algérienne", Megreb- Machrek, N°.168 (juin 2000), p.47.

- Chérif Bennedji, Op., cit., pp. 257-262.
- Grandguillaume Gilbert, Op., cit., pp. 25-34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2.24%، ويوسف الخطيب على نسبة 1.22%، رغم أنهم انسحبوا من العملية الانتخابية[1].

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية فقد جرت أول انتخابات بلدية تعددية بعد صدور دستور1989 في سنة 1990 و1991. ففي السنة الموالية لصدور الدستور جرت الانتخابات التعددية للمجالس البلدية والمحلية، وقد تميزت هذه الانتخابات بنسبة الامتناع عن التصويت والتي بلغت 35% من المنتخبين، ويرجع ذلك إلى الظروف السوسيوإقتصادية التي أصبح يعيش فيها الشعب، بالإضافة إلى نداء المقاطعة الذي أصدراه كل من حزبي جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية[2].

وقد أسفرت الانتخابات عن عدد من النتائج، كانت أولها حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المقاعد في معظم الجهات. فقد حصلت ما يوازي 54.2% من الأصوات في هذه الانتخابات، في الوقت الذي كان متوقعا فيه حصولها على نسبة 20% من الأصوات على الأكثر[3]. على عكس الأحزاب الأخرى (حزب التجديد الجزائري، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الحزب الوطني للتضامن) التي حققت نتائج هزيلة مقابل ما كانت تتوقع[4].

---

(1) إعلان 01 ــ 99 مؤرخ في 20 أفريل 1999، الجريدة الرسمية، عدد 29، الصادرة يوم 21 أفريل 1999، يتضمن نتائج انتخابات رئيس الجمهورية.

- Lavenue Jean-jaques, Algérie: la démocratie interdite, (Paris: l'harmattan, 2000) p.173.

(2) إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر1991، الجريدة الرسمية، العدد1، الصادرة يوم 4 جانفي 1992، يتضمن نتائج الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991(الدور الأول).

(3) El Watan, 1/1/1992.

(4)إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر1991، الجريدة الرسمية، العدد1، الصادرة يوم 4 جانفي 1992، يتضمن نتائج الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991(الدور الأول)،

- Lavenue Jean-jaques., Op., cit., p.188.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما الانتخابات البرلمانية فقد أجريت في ديسمبر 1991 والتي حملت معها مفاجئات أكبر من تلك التي حملتها الانتخابات البلدية، فمن جهة زادت حملة الامتناع عن التصويت التي وصلت إلى نسبة 41%، ومن جهة أخرى تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المركز الأول من الدور الأول من الانتخابات، بحيث فازت بـــ 188 مقعدا في المجلس الوطني الأمر الذي يجعلها مهيأة للسيطرة على الحكومة، وفي المقابل فقد شهد حزب جبهة التحرير الوطني تقهقر بنسبة 26% عن الانتخابات السابقة، ولم يتحصل سوى على 15 مقعدا في الدور الأول الأمر الذي زاد في تعقيد ظروف الحزب، أما حزب جبهة القوى الاشتراكية فتحصل على 4% من الأصوات. هذه النتائج أدت إلى إلغاء الدور الثاني من طرف السلطة الفعلية، ليبدأ مسلسل العنف الذي يتواصل إلى يومنا هذا[1].

أما ثاني انتخابات تعددية برلمانية كانت سنة 1997، هذه الانتخابات جاءت بعد التعديل الدستوري لسنة 1996، والتعديل الذي أدخل على القانون العضوي للأحزاب السياسية في الجزائر لسنة 1997، وقد عرفت هذه السنة ثلاثة انتخابات برلمانية، تمثلت الأولى في انتخاب المجلس الوطني يوم 5 جويلية، والثانية المتعلقة بالمجالس البلدية في أكتوبر من نفس السنة، أما الثالثة والأخيرة فكانت لانتخاب مجلس الأمة والتي أجريت في شهر ديسمبر[2].

([1]) أنظر في هذا الصدد:

- El Watan, 1/1/1992.
- Algérie Républicain, 1/1/1992.
- Algérie Actualité, 2-3/1/1992.

([2]) Lahouari Addi, « réflexions politiques sur la tragédie algérienne », Confluences méditerranée, N°.20, 1996-1997, pp.43-44.
- Luis Martinez, Op., cit., p.123-125.
- Grandguillaume Gilbert, Op., cit., p. 37-38.
- Chérif Bennedji, Op., cit., p. 154-155.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد بلغت نسبة المشاركة في انتخاب المجلس الوطني الشعبي 65.49%، مع استمرار ظاهرة الامتناع التي وصلت إلى 34.5% من الناخبين، وقد كان الحدث في هذه الانتخابات بالنسبة إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس قبل الانتخابات بثلاثة أشهر، واستطاع حصد 155 مقعدا، وحصلت حركة المجتمع السلم على 69 مقعدا، بينما حصل حزب جبهة التحرير الوطني على 64 مقعدا، وحصلت حركة النهضة على 34 مقعدا، أما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد حصلا كل منهما على 19 مقعدا [1].

أما الانتخابات المحلية التي أجريت في أكتوبر 1997 فقد حصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على 55.18% من المقاعد البلدية، و52.44% من المقاعد الولائية، أما المرتبة الثانية فقد عادت إلى حزب جبهة التحرير الوطني الذي تحصل على 21.82%من المقاعد البلدية، و19.48%من المقاعد الولائية، أما المرتبة الثالثة فقد عادت إلى حركة مجتمع السلم التي حصلت على 6.78% من المقاعد البلدية وعلى 13.83%من المقاعد الولائية، أما حركة النهضة فقد عرفت تراجعا في هذه الانتخابات إلى المرتبة السادسة بنسبة 2.21% من المقاعد البلدية، وعلى 6.80% من المقاعد الولائية، أما على مستوى المجلس الوطني الشعبي فقد تحصلت على المرتبة الرابعة[2].

([1]) للمزيد من التفصيل عن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني أنظر:

ـ الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني: www.apn-dz.org.

ـ إعلان مؤرخ في 9 جوان 1997، الجريدة الرسمية، العدد 40 الصادرة يوم 11 جوان 1997، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

- Luis Martinez, Op., cit., pp.123-125.

([2]) Salaheddine Bariki, « Chronique intérieure », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1997, pp.120-122.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما بالنسبة إلى حزب القوى الاشتراكية فقد قفز إلى المرتبة الرابعة في الانتخابات البلدية بنسبة 4.91%، أما على مستوى الولاية فقد تحصل على نسبة 2.66%، ولم يكن الفارق كبير بينه وبين حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد حصل هو أيضا على نسبة 3.38% من المقاعد البلدية، وعلى 2.66% من المقاعد الولائية. وتعود تدنى النسبة إلى انحصار أغلب شعبية الحزبين بداخل منطقة القبائل[1].

كما أجريت في هذا الصدد انتخابات مجلس الأمة في ديسمبر 1997 لانتخاب ثلثي أعضاء المجلس المكون من 144 مقعد عن طريق الاقتراع المباشر، وقد حصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على 80 مقعدا وهي تمثل أغلبية المقاعد، يليه حزب جبهة التحرير الوطني بعشرة مقاعد. بينما حصلت جبهة القوى الاشتراكية على أربعة مقاعد، وحصلت حركة حمس على مقعدين. أما التعيينات فشملت 12 وزيرا سابقا ثلاثة لواءات متقاعدين وعددا من أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، ولم يعين من التيار الإسلامي سوى أحمد مراني وهو عضو سابق بمجلس شورى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما كان من بين المعينين الرئيس السابق الشاذلي بن جديد[2].

وقد أجريت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر في 30 ماي 2002 في ثالث انتخابات برلمانية منذ بداية التجربة التعددية، وشارك في الانتخابات كل من التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة أحمد أويحيى رئيس الحكومة الحالي، حركة مجتمع السلم بزعامة الشيخ محفوظ نحناح، جبهة التحرير الوطني بزعامة على بن فليس حركة

([1]) Ibid., p.145.

([2]) موقع مجلس الأمة: www.majliselouma.dz

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النهضة بزعامة الدكتور الحبيب أدمى، بالإضافة إلى حزب العمال بزعامة لويزة حنون وحركة الإصلاح بزعامة عبد الله جاب الله[1].

هذه الانتخابات تميزت باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية حيث بلغت نسبة المشاركة 46,17 %، بينما انخفضت نسبة المشاركة في مناطق البربر إلى حد يقرب من المقاطعة حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية تيزي وزو إلى 1.5% بينما وصلت إلى 2.5% في ولاية بجاية[2]. وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني، حيث حصل على 199 مقعدا من 389 مقعدا، وجاء في المرتبة الثانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل على 47 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حزب حركة الإصلاح الوطني بحصوله على 43

([1]) Addi Lahouari, « Les partis politique en Algérie et la crise du régime des « grands électeurs », le quotidien d'Oran, 12/10/2003.
- Djebbar Abdelmajid, « les partis politiques en Algérie : représentative et mode de scrutin », le quotidien d'Oran, 14/05/2003.
- Revue de presse, N°.477, 07/2003.

أنظر ايضا:

ـــ أمر رقم 97-07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات .

ـــ أمر رقم 97-08 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 يحدد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان.

ـــ أمر رقم 02-04 مؤرّخ في 13 ذي الحجة عام 1422 الموافق 25 فبراير سنة 2002، يعدّل الأمر رقم 97-08 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 الّذي يحدّد للدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان .

([2]) إعلان مؤرخ في 03 جويلية 2002، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 23 جويلية 2002، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

ـــ المجلس الشعبي الوطني: www.apn-dz.org

- Chérif Bennadji, « Chronique politique », Annuaire de l'Afrique de Nord, 2001-2002, pp.139-141.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقعدا، ثم حركة المجتمع السلم التي حصلت على 38 مقعدا، والجبهة الوطنية الجزائرية التي حصلت على 8 مقاعد، وأخيرا حصلت كل من حركة النهضة وحركة الوفاق الوطني وحزب التجديد الجزائري على مقعد واحد لكل منها[1]. وتشير تلك النتائج إلى تراجع تمثيل التيار الإسلامي بشكل عام، حيث فقد حزب حركة مجتمع السلم نصف مقاعده، بينما حصل حزب حركة النهضة الإسلامية على مقعد واحد، وبالتالي خسر الحزبان الإسلاميان المشاركان في الحكومة 641 مقعدا برلمانيا، التي لم يعوضها فوز حركة الإصلاح الوطني بـــ 43 مقعدا. كما أسفرت هذه الانتخابات عن تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني، كما تم إشراك عناصر من حزب حمس[2].

ويمكن القول أن إجراء الانتخابات البرلمانية في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية يعطى نتائج مختلطة بالنسبة لحقيقة التطور الديمقراطي، فمن ناحية اتسمت الانتخابات بشكل عام باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية، وبالطعن في تزويرها لصالح أحزاب معينة أكثر من مرة.

شهدت نتائج الانتخابات البرلمانية منذ عام 1997 تبدلا مستمرا في مواقع وشعبية حزبي جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، فضلا عن استمرار الوجود المؤثر

([1]) إعلان مؤرخ في 03 جويلية 2002، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 23 جويلية 2002، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

- Addi Lahouari, « Les partis politique en Algérie et la crise du régime des « grands électeurs », le quotidien d'Oran, 12/10/2003.
- Djebbar Abdelmajid, Ibid.
- Revue de presse, N°.477, 07/2003.
- Chérif Bennadji, « Chronique politique », Ibid., pp. 113-125.

([2])إعلان يتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 43، 2002/05/23.

- Noura Hamladji, "L'émergence d'une nouvelle élite dans un régime autoritaire: le cas du parti islamiste MSP-Hamas en Algérie", Annuaire de l'Afrique de Nord, N°.39, 2003, p.149.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للقوى الإسلامية على الساحة السياسية، والمتمثلة في حركة النهضة وحمس، وهى من التيارات الإسلامية المعروف بقبولها لقواعد اللعبة التعددية، بالإضافة إلى وجود حد أدنى من التفاهم بين رموزها وقيادات النظام[1].

أما في المغرب فقد يكون من المفيد التعرض لنتائج الدورات الانتخابية المختلفة التي شهدها المغرب خلال مرحلة التحول، بغيت الوقوف على درجة التجدد التي انطوت عليه كل دورة انتخابية.

ففي الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 1993، أفرزت النتائج وجود كتل برلمانية مختلفة متوازية في عدد المقاعد، فمن بين 222 مقعدا حصل الاتحاد الاشتراكي على 48 مقعدا بنسبة 21.6% من إجمالي المقاعد، وحصل حزب الاستقلال على 43 مقعدا بنسبة 19.36%، كما جاء في المرتبة الثالثة حزب الحركة الشعبية بـــ 33 مقعدا وبنسبة 14.68%، وحصل التجمع الوطني للأحرار على 28 مقعدا، والاتحاد الدستوري علي 27 مقعدا بنسبة 12.6%[2].

وفي الانتخابات التي أجريت عام 1997 أفرزت النتائج على ثلاث كتل متوازية هي: الكتلة الديمقراطية المعارضة التي كانت تظم كل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوي الشعبية، وحزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب منظمة العمل الديمقراطي، وقد حصلت على 102 مقعدا من إجمالي 333 مقعدا، وكتلة الوفاق اليمينية والمتكونة من الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي، والتي

([1]) إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص.135.

([2]) وزارة الإعلام المغربية: www.mincom.gov.ma

ـــ مجلس النواب : www.parlement.ma

ـــ أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب(القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية،1994)، ص ص.9ـــ1.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حصلت على 100 مقعدا، وكتلة أحزاب الوسط التي حصلت على 56 مقعدا والتي ذهب معظمها للتجمع الوطني للأحرار، وما يمكن استنتاجه من تلك النتائج أن العملية الانتخابية قد أسفرت عن وجود كتل برلمانية متوازية، لم تترك المجال لأي حزب حتى يسيطر على البرلمان[1].

الجدول رقم 2 يبين عدد مقاعد الأحزاب السياسية في انتخابات 1997

الحزب	عدد المقاعـــــد
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	57
الاتحاد الدستوري	50
التجمع الوطني للأحرار	46
الحركة الشعبية	40
الحركة الديمقراطية الشعبية	32
حزب الاستقلال	32

([1]) وزارة الإعلام المغربية: www.mincom.gov.ma.

ـــ مجلس النواب : www.parlement.ma.

ـــ حكومة المملكة المغربية: www.maroc.ma.

- Omar Bendourou, « transition démocratique et réformes politiques et constitutionnelles au Maroc », Annuaire de l'Afrique de Nord, 2001-2002, pp.233-253.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحركة الوطنية الشعبية	19
الحزب الوطني الديمقراطي	10
الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية	9
حزب التقدم والاشتراكية	9
جبهة القوى الديمقراطية	9
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	5
منظمة العمل الديمقراطي والشعبي	4
حزب العمل	2
حزب الديمقراطية والاستقلال	1
الحركة من أجل الديمقراطية	0

المصدر : وزارة الإعلام المغربية www.mincom.gov.ma :

- wwwelectionworld.org/elections around the world

أما في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت في سبتمبر 2002 ــ والتي تعتبر الأولى في عهد الملك محمد السادس ــ فقد خاضها 22 حزبا، جاءت الأحزاب الستة السابقة في مقدمة الفائزين فيها، مع تبادل في المواقع نسبيا، ولعل أول ما يجب ملاحظته هو إجماع المراقبين داخل المغرب وخارجه، وكذا الأحزاب المشاركة على

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كون هذه الانتخابات قد جرت ــ عكس سابقاتها التي عرفها المغرب خلال اثنا وأربعين سنة مضت ــ في جو من الشفافية والتزام الحياد الشبه التام[1].

والأهم من ذاك كله أن النظام الانتخابي الذي أجريت به الانتخابات أتبع فيه (نظام اللوائح مع اعتبار النسبية)، الأمر الذي ساعد إلى الدرجة كبيرة في الحد من تدخل "المال". لنضف إلى ذلك أن هذه الانتخابات قد عكست بالفعل من خلال نتائج التصويت الخريطة السياسية في المغرب كما كانت يوم التصويت وليس كما هي في واقع الأمر، ذلك أن نسبة الأوراق الانتخابية التي لم يسحبها أصحابها من المكاتب الإدارية, ونسبة الذين شاركوا في التصويت من الذين سحبوا أوراقهم الانتخابية. ثم نسبة الذين اعتبرت أصواتهم ملغاة15%، مما يعني أن نسبة هامة قد صوتت بورقة بيضاء, وبالتالي أمسكت عن التصويت قصدا, كل ذلك جعل نسبة المشاركة بالتصويت الإيجابي منخفضة إلى نحو 37%[2].

جدول رقم 3 يبين تركيبة مجلس النواب 27 سبتمبر 2002

التسلسل	الحزب	عدد المقاعد
1	الاتحاد الاشتراكي للقوي الشعبية	50
2	الاستقلال	48
3	العدالة والتنمية	42
4	التجمع الوطني للمستقلين	41

(1) Ibid., pp.233-253.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص.233.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5	الحركة الشعبية	27
6	الحركة الشعبية الوطنية	18
7	الاتحاد الدستوري	16
8	الوطني الديمقراطي	12
9	جبهة القوى الديمقراطية	12
10	التقدم والاشتراكية	11
11	الاتحاد الديمقراطي	10
12	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	7
13	الاشتراكي الديمقراطي	6
14	العهد	5
15	تحالف الحريات	4
16	الإصلاح والتنمية	3
17	اليسار الاشتراكي المتحد	3
18	الليبرالي المغربي	3
19	قوى المواطنين	2
20	البيئة والتنمية	2
21	الاستقلال الديمقراطي	2
22	المؤتمر الوطني الاتحاد	1
	الإجمالي	320

المصدر : وزارة الإعلام المغربية www.mincom.gov.ma :

- wwwelectionworld.org/elections around the world

وقد كشفت الخريطة السياسية في المغرب يوم التصويت عن معطيات التالية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 ــ لم يكن هناك حماس إزاء هذه الانتخابات، بل ربما جاز القول أن جل المغاربة قد عبروا عن خيبة أملهم في هذه الانتخابات قبل إجرائها، وقد تجلي ذلك بوضوح خلال الحملة الانتخابية التي تميزت بالهدوء وتكرار الشعارات وعدم تمايز البرامج، وتقلص حجم المهرجانات الانتخابية خلال الحملة بشكل لافت للنظر (حسب بيان وزير الداخلية ضمت مختلف المهرجانات التي عقدها جميع الأحزاب خلال الحملة الانتخابية نحو من 250 ألف شخص. هذا في حين أن مهرجانات الاتحاد الاشتراكي وحده وفي الدار البيضاء وحدها قد تجاوزت هذا العدد في انتخابات 1977 مثلا[1].

2 ــ إن شفافية الانتخابات ونزاهتها قد جاءت نتيجة توافق وتراض، فجميع النصوص التشريعية وجميع عمليات الانتخابات قد تم الاتفاق عليها بين وزارة الداخلية والأحزاب، وهذا التوافق الذي كرس الحلول الوسطى كان له دور في النتائج، فالاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الاشتراكي ــ الذي يقود حكومة التناوب ــ والقاضي بتبني نظام اللوائح على الصعيد الوطني في دورتين وإعطاء حق التصويت للبالغين 18 سنة، قد افرغ من محتواه من خلال التراضي والتوافق الذي أقر نظاما يجمع بين النظام الفردي ونظام اللوائح، بينما لا يستدع البالغون لــ 18 و19 سنة للمشاركة[2].

فالمتضرر الأكبر من هذا النظام هو الاتحاد الاشتراكي نفسه، لأن هذا النظام هو في صالح الأحزاب الصغيرة، فبينما يفوز مرشح الاتحاد أو أي حزب كبير آخر بمقعد واحد من أصل أربعة مقاعد في دائرة انتخابية معينة بما يناهز 28 ألف صوت مثلا، وبدلا من أن يفوز الحزب الكبير في هذه الدائرة بالمقاعد الأربعة كلها في نظام التصويت

المرجع النفسه، ص.234.

([2]) المرجع نفسه، ص. 244.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفردي أو التصويت باللائحة على الصعيد الوطني، يفوز في النظام المزدوج المطبق على مقعد واحد.

3 ــ لابد من الإشارة أن هذه النتائج قد تأثرت إلى حد كبير بالأزمات الداخلية التي عرفتها معظم الأحزاب.

4 ــ إن عدد الأحزاب المشاركة بلغت 26 حزبا، أربعة منها فقط كان لها وجود في الانتخابات الأولى التي أجريت في المغرب عام 1960 (الانتخابات محلية) والانتخابات الثانية 1963 (انتخابات برلمانية). أما الأحزاب الأخرى وعددها 22 حزبا فقد خرجت كلها من جوف الأحزاب الأربعة القديمة عن طريق الانشقاق والانفصال، مما يعني أن الدولة لم تنشئ لنفسها حزبا جديدا خاصا بالانتخابات كما جرت بذلك العادة من قبل، بل اكتفت بما تناسل من الأحزاب الإدارية القديمة[1].

5 ــ إن أغلب المقاعد قد فازت بها أربعة أحزاب سياسية، العتيقة منها والإدارية، فبالنسبة إلى الأحزاب العتيقة نجد الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال, وحزبان إداريان: التجمع الوطني للأحرار, وفصائل الحركة الشعبية. وهذا يعني أن الخريطة السياسية بالمغرب قد عادت إلى ما كانت عليه في السبعينات والثمانينات، أي قبل قيام الاتحاد الدستوري الذي خلف التجمع الوطني للأحرار كقائد للأحزاب الإدارية[2].

6 ــ كشفت هذه الانتخابات عن فوز حزب إسلامي هو حزب العدالة والتنمية بعدد من المقاعد لافتة للنظر، ومن العوامل التي جعلت حصة هذا الحزب ترتفع هو سلوكه الإستراتيجي القائم على الترشيح في 52 لائحة محلية بدلا عن 91 لائحة، الأمر

([1]) Ignace Dalle, les trois rois, (Paris: fayard, 2004), p.123.

([2]) احمد تهامي، "الانتخابات المغربية"، التحدي، العدد التاسع (جانفي، 2003)، ص ص.175ــ176.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذي أدى به إلى تركيز جهوده عليها وإعطاء تعليمات لأنصاره في الدوائر التي لم يترشح فيها بالتصويت إما لحزب الاستقلال، أو للحركة الشعبية, ضد الاتحاد الاشتراكي الذي يعتبره يساريا علمانيا، مما أدى إلى الرفع من حصة هذين الحزبين على حساب الاتحاد الاشتراكي الذي تضرر أيضا على مستوي تشتيت الأصوات. ومع ذلك فالقليل من الأصوات التي حصل عليها هذا الحزب والأحزاب اليسارية الأخرى الصغيرة، كان لها أثر بالغ في حصة الاتحاد اشتراكي نتيجة نظام النسبية في توزيع المقاعد, بالإضافة إلى تجنيد جميع التيارات الإسلامية بمختلف فصائلها للتصويت على حزب العدالة والتنمية[1].

في الأخير يمكن القول إذن أن المتضرر من نتائج الانتخابات الأخيرة هو حزب الاتحاد اشتراكي, رغم انه جاء على رأس الأحزاب سواء على مستوي المقاعد التي حصل عليها أو على مستوى عدد الأصوات التي نالها. ولابد من التأكيد على أن مصدر الضرر يعود إلى ثلاث جهات: جهة وضعه الداخلي الفاتر وشبه المأزوم, وجهة الأحزاب المنافسة، وجهة النظام الانتخابي الذي خضع للتوافق كما بينا[2].

أدت الحكومة المغربية الجديدة برئاسة إدريس جطو اليمين الدستورية أمام الملك في يوم 08 نوفمبر 2002، وهي تظم غالبية أعضاء الحكومة السابقة، بحيث شاركت فيها ستة أحزاب سياسية من بينها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال, وثلاثة أحزاب من التحالف السابق، وهم التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، وغاب عن الحكومة الجديدة الحزبان اليساريان

([1]) المرجع نفسه، ص.176.

([2]) المرجع نفسه، ص.176.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحزب الاشتراكي الديمقراطي وجبهة القوي الديمقراطية، كما لم تظم الحكومة أي ممثل من حزب العدالة والتنمية الذي يشكل نوابه قوة المعارضة الرئيسية في مجلس النواب[1].

وقد كان تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة إدريس جطو بمثابة مفاجأة غير متوقعة، فقد كان الوزير الأول المستقيل عبد الرحمن اليوسفي، يعتقد أن العهد الذي وقعه سنة 1998 مع الملك الحسن الثاني سيتواصل في ظل خلفه الملك محمد السادس، وإلى حد الإعلان عن نتائج انتخابات 27 سبتمبر 2002 كانت الأمور تسير وفقا لتصورات الوزير الأول، فقد تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يتزعمه ــ وحلفاؤه ــ النتائج، مما عد الانتخابات مجرد عملية تصويت بالثقة على الحكومة من قبل الشعب، ولم يبق لاكتمال الصورة إلا أن يعين الملك اليوسفي بوصفه زعيم الحزب الفائز في الانتخابات على نحو ما تقضى الأعراف الديموقراطية[2]. غير أن الملك لم يفعل وفاجأ الجميع باختيار إدريس جطو الذي لا ينتسب لأي حزب ليخلف اليوسفي في رئاسة الحكومة، الأمر الذي أثار تحفظات وتخوفات قادة الأحزاب من أن يؤدى هذا إلى التراجع عما تحقق منذ الانتخابات التشريعية في عام 1997[3].

وقد كان العديد من قادة الأحزاب يتطلعون إلى أن يعمل الملك محمد السادس على تراكم تقاليد الديموقراطية الوليدة، غير أنه اختار فيما يبدو طريقة التراكم السياسي، وقرر أن يمارس صلاحياته المطلقة كاملة.

---

(1) المرجع نفسه، ص.177.

(2) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص.108.

(3) المرجع نفسه،ص.112.

- Rollinde Marguerite, « L'alternance démocratique au Maroc : une porte entrouverte », Confluences, N°.51,October 2004, p. 59.
- « Maroc :Quel rôle pour les partis politiques », Revue de presse, N°.488, p.11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني : التعددية الحزبية والمنافسة السياسية.

لعل من أهم القضايا الجديرة بالعناية في تحليل وضعية التعددية الحزبية في الجزائر، تتصل بالدور الذي لعبه النظام بعد تحرك الشارع الجزائري في أكتوبر **1988** في إعادة تشكيل الممارسة من الأحادية إلى التعددية، فالظروف والمحيط الذي انفجرت فيه الأحداث كان نتيجة حتمية للسلسلة من التراكمات التي أفرزت تناقضات غير قابلة للتعايش، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. مما أدى إلى اتساع الهوة بين النظام السياسي القائم والمجتمع، الأمر الذي أكد ضرورة البحث بالدرجة الأولى عن استمرار النظام السياسي بما يخدم رموزه، لكن ذلك لا يقوم إلا باستيعاب المتغيرات الكامنة في المحيط الداخلي للنظام.

وفي هذا الصدد يذكر اندريه هوريو " أن الحكومات أن شاءت لنفسها البقاء، تتطور تطورا ينزع بها إلى ضبط ممارسة السلطة وإلى توجيه تطبيقه الفعلي لصالح الجماعة، وإلى الحد من غرائز السيطرة والسلطة ... أن نهاية هذا التطور هو أن الحكم يصبح بالتدرج مقبولا من قبل المواطنين، وان يتحول من سلطة فعلية إلى سلطة قانونية، ويمثل قبول المواطنين للسلطة أهمية كبيرة من الناحية الدستورية، فهو يعد الأساس أو التبرير السياسي للسلطة"[1].

وجدير بالإثارة هنا، أن هذه الضغوط قد قادت النظام السياسي القائم على الأحادية الحزبية، إلى ضرورة إقرار العديد من الإصلاحات، وإقرار التعددية الحزبية في عام

([1]) اندريه هوريو، مرجع سابق، ص.110.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1989 بعد التصويت على الدستور الجديد، ثم إدخال عليه بعض التعديلات عام 1996 والتي في مقدمتها منع تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو جهوي، أو عرقي.

وتحت وطأة السعي لاكتساب السلطة وممارستها، شهدت الساحة الجزائرية صراعات سياسية عنيفة لم تشهدها من قبل، والتي هيأت الجو لقيام العديد من التحالفات، كان أبرزها عقد روما الذي وقعته الأحزاب المعارضة لإنهاء الأزمة الجزائرية. وعلى الرغم من أن العقد عكس في بنوده أسس خطاب النظام نفسه، فإن السلطة اعتبرته خيانة وتآمر على أمن البلاد وتدويلا لتناقضاتها الداخلية[1].

وفي خضم هذه التحولات، أجري العديد من الانتخابات التعددية. كانت بدايتها انتخابات 1990 ــ 1991 والتي انتهت بتوقيف المسار الانتخابي، وتلتها انتخابات بلدية وولائية، ثم رئاسية تعددية، ثم الانتخابات الرئاسية التعددية التي أسفرت عن تشكيل الحكومة الائتلافية الراهنة المتكونة من التجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني، ومجتمع السلم، ثم الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وعلى هذا النحو يبدو جليا أن تحليل الواقع الراهن للحركة الديمقراطية في الجزائر من خلال ثقافتها، وبنيتها السياسية والتنظيمية وجذورها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية، وممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها، والعلاقة بين فصائلها والسلطة محكومة بجملة من التناقضات والعوائق أهمها:

أ ــ أن التجربة الديمقراطية تتعثر أحيانا، وتمتزج بالعنف والنكسات السياسية أحيانا أخرى.

([1]) Djebbar Abdelhamid, Op., cit., p.6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب ــ تعيش الجزائر مخاضا ديمقراطيا عسيرا، تتبدى بعض مؤشراته في الانفتاح النسبي لوسائل الإعلام المكتوبة (دون السمعية البصرية في غالب الأحيان) على معظم الخطابات السياسية، والانتخابات التعددية، وأسلوب القيادة الجماعية.

فحديث عن التعددية الحزبية والمنافسة السياسية في الجزائر، هو الحديث عن طبيعة المذاهب السياسية التي تأطرها، فحزب جبهة التحرير الوطني مثلا ينظر إلى الأزمة السياسية التي مر بها النظام السياسي، أنها تعكس بالدرجة الأولى صعوبة التحول لبلد نال استقلاله بالدم، ويريد المرور من الشرعية الثورية والنظام الأحادي إلى نظام تعددي، ومن ارث النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام ليبرالي، برغم من أن أدبيات هذا الحزب تجمع على أن التعددية والليبرالية هما مكسبان لا رجعة فيهما، وترفض أي لجوء للعنف من أجل الوصول إلى السلطة، وتدعو في الوقت نفسه إلى ضرورة إرساء دعائم وآليات التحول الديمقراطي، وبخاصة الحرية الفكرية والتنظيمية، والمساواة، والتداول السلمي على السلطة، والاحتكام إلى الدستور والقانون الذي يعلو على الجميع[1].

أما حزب النهضة و حركة الإصلاح اللذان ينتميان إلى التوجه الإسلامي، فإنهما يعملان على دمج مجموعة من المفاهيم التي يستقينها من النموذج المعرفي الإسلامي، والتي ترمز إلى أحقاب تاريخية تعتبر الفترات الذهبية للمجتمع العربي الإسلامي، مثل استخدامها لمفهوم الشورى[2].

([1]) أنظر في هذا الصدد:

- Alitat Farid, « LE FLN au musée de l'histoire », Courrier international, N°.702, Avril 2004, p.38.
- Beauge Florence, « L'Algérie entre FLN et islamiste radicaux », Le Monde, 22/10/2000.

ــ عبد الحميد مهري، مرجع سابق،ص.12.

([2]) Lahouari Addi, Op., cit., p.8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعلى رغم الاستخدامات المتكررة لمفهوم الديمقراطية في خطب وتعاملات هذان الحزبان، إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد ارتباط أنشطتهما بالجانب الديني، ونبذ كل ما هو علماني، وهذا ما جعل في اعتقاد الحزبين أن مكونات الأزمة الراهنة لن تخرج عن نطاق أخطاء الأحادية، وتوقيف المسار الانتخابي وممارسة العنف، وسوء تنظيم الانتقال إلى الديمقراطية[1]. وهما إلى جانب ذلك يتفقان مع بعض قيادات الجبهة الإسلامية المنحلة في اتهام بعض الأقطاب المتطرفة في التيار العلماني بعدم ديمقراطيتها، ونبذها للاختيار الشعبي الحر الذي لا يخدمها، وتفضيلها تدخل الجيش لفرض اختيار الأقلية المذهبية، مع التشكيك في ادعائها بعدم اتخاذ الديمقراطية كوسيلة لمحاربة الدين واللغة العربية، وإقصاء غير العلمانيين الذين تتهمهم بالعبثية والمحافظة والأصولية[2].

ولا تشذ عن هذا المسار حركة مجتمع السلم (حمس)، وإن كانت ممارساتها الإعلامية أكثر ائتلافا، فقد صك زعيمها الراحل محفوظ نحناح مفهوم " الشورى ــ قراطية"، كمحاولة منه لمزج بين ما ورد في الإسلام من أخوة وعدل، وبين ما ينطوي عليه مفهوم الديمقراطية. ويعتقد قادة هذا الحزب، أن نهج الاعتدال والوسطية والحوار هو البديل الأنسب لإخراج الجزائر من أزمتها وممارسة الشعب لحقه في تحديد مستقبله[3].

وفي هذا الشأن يعترف رئيس الحركة محفوظ نحناح أن مفهوم الديمقراطية يثير جملة من الإشكالات الفكرية والسياسية، ويحصر أهمها في تلك المرتبطة بالعلاقة بين الديمقراطية والإسلام من جهة، وبالعلاقة بين الديمقراطية وعقائد الغرب من جهة

([1]) Bencheikh Soheib, “ Les partis islamistes ne sont pas légitimes dans notre religion” El Watan, 03/03/2003, P.5.
([2]) Ibid., p.5.
([3]) Hamladji Noura, Op., cit., pp.162-167.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانية، أي علاقة الديمقراطية باللائكية والليبرالية والحداثة[1]. ولم يمنعه ذلك من اعتبار المفهوم الشائع للديمقراطية والمتمثل في حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، أنه مفهوم مثالي غير واقعي لاعتقاده بأن هذه الصورة الكاملة للديمقراطية لم تتحقق على أرض الواقع لا في الماضي ولا في الحاضر[2].

وفي الجهة المقابلة، تشكك الكثير من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية، نية الإسلاميين في بناء مجتمع عصري ديمقراطي، يتيح للجميع الحق في المبادرة والمشاركة دون إقصاء أو تهميش، وهذا ما أكده الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الشيوعي سابقا) في اقتناعه بعدم التقاء المطلق بين الديمقراطية والأصولية، لأن التجربة ــ في رأيه ــ أثبتت أن الديمقراطية جزء لا يتجزأ، بمعنى أن القوى السياسية التي تحمل الديمقراطية هي التي تؤمن بها وتمارسها، أما الحركة الأصولية بكل فروعها وأصولها هي حركة مضادة للديمقراطية من جميع الزوايا: إنسانيا ومؤسساتيا وضد المواطنة نفسها.

والملاحظ للطرح الذي تتبناه الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية يرى أنه لم يخرج عن ما كانت تنعت به الأحزاب الإسلامية، بل أن التجربة السياسية الجزائرية أثبتت أن الكثير من الأحزاب التي تصف نفسها بالديمقراطية متطرفة في أفكارها وأهدافها السياسية، الأمر الذي يجعل من مصطلح الديمقراطية الذي تتبناه مجرد شعار سياسي لا غير.

ولكن مهما اختلفت الأحزاب الجزائرية في بنيتها وثقافتها، فإن مسألة تسلط المؤسسين القدامى ووقوفهم في وجه طموحات الجيل الجديد من المناضلين

([1]) إسماعيل قرة وآخرون، مرجع سابق، 176.

([2]) Hamladji Noura, Op., cit., pp.173.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والسياسيين، تبقى من بين المسائل المطروحة على الساحة السياسية، الأمر الذي يزيد في توسع فجوة بين العمر الزمن وعمر النشوء بداخل هذه التنظيمات. وضمن هذا السياق تعتبر مسألة تجديد النخب والثقافة السياسية لدى السلطة والأحزاب على حد سواء، مسألة مرتبطة بإعلاء مبادئ التراضي والتوافق والمصلحة الوطنية، ومن ثم الحديث عن القواعد الديمقراطية للسلوك السياسي ككل[1].

وفي ظل هذه الاختلافات والتناقضات السياسية، تحاول الأحزاب السياسية الجزائرية المساهمة في دعم سيرورة التحول الديمقراطي في البلد، وذلك بالاعتماد على برامج تقوم على إبراز الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها البلاد كمقاربة عامة لحل الأزمة، لتتجه بعد ذلك إلى مقاربة جزئية قائمة على وضع برامج لحل مسألة القدرة الشرائية للمواطن، وحل مشكلة البطالة والتهميش والفقر، بناء اقتصاد قائم على السوق، إطلاق المبادرة الفردية، وإعطاء الأولوية للاستثمارات وضرورة توسيعها إلى القطاعين العام والخاص، دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها إلى القطاعات المولدة للشغل، وهذا يتم عبر إعادة هيكلة للقطاع العمومي، عقلنة الموارد ونفقات المالية، تنظيم السوق الداخلية. فانتقال اهتمام الأحزاب السياسية من الصراع السياسي الفوقي بين الأحزاب السياسية تارة والسلطة السياسية تارة أخرى إلى ضرورة إشراك المواطن في تحديد مصيره، يدل على ارتفاع مؤسساتيتها وارتفاع مستوى التكيف لديها.

فالقضية التي يجب التأكيد عليها هنا هي أن الأحزاب السياسية الجزائرية على الرغم من كونها تبدو مغلوبة على أمرها، فهي تعلم أن النظام بحاجة إليها، لذلك أصبحت

([1]) S. Mohamed, « L'Algérie a-t-elle change » le Quotidien d'Oran , 10/06/2002, pp.1-6.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أكثر حنكة ومرونة في تعاملها مع النظام، ومع بعضها بعض، فالكثير منها أدرك أن عهد الإقصاء والطرح الراديكالي والصراع الصفري ليس في صالحها السياسي، وأن الديمقراطية التشاركية هي المرحلة الانتقالية الضرورية في ضوء موازين القوى الحالية، وضمن سياج مختلف البنى السياسية، الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية الحالية.

ولا يمكن أن نستثني من هذه الظروف الحياة الحزبية المغربية، على الأقل إلى غاية تولي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999، بحيث يمكن جليا فرز محددان أساسيان في ضبط السلوك السياسي للأحزاب المغربية، فالمحدد الأول قائم على طبيعة السياق السياسي العام، أما بالنسبة للمحدد الثاني فإنه يتمثل في طبيعة الأحزاب في حد ذاتها، مع ما يستتبعه من تساؤل حول الديمقراطية الداخلية وخلق الشروط الذاتية لتجاوز انسداد الفعل الحزبي[1].

فالإشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ حصوله على الاستقلال، قائمة على ثنائية الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية، بحيث تطرح العلاقة بين الواقع الأول والمطلب الثاني بعدا تنازعيا يعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية في المغرب الحديث، فالسمة المهيمنة على المشهد السياسي والأيديولوجي في المغرب حتى في فترة ما اصطلح عليه بحكومة التناوب التوافقي ما بين مارس 1998 وأكتوبر 2002 خلقها المسار التصالحي مع المكونات الأساسية في المعارضة الحزبية المغربية، وخاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ورغم ما تبديه هذه الأحزاب من قوة سياسية فإنها بقيت من حيث موضوعها وذاتها في حلقة دائرية قائمة على التفاعل تارة والصراع تارة أخرى مع المؤسسة

([1]) عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.105.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملكية، الأمر الذي يجعل من نشاط الأحزاب السياسية المغربية نشاطا ميكانيكيا قوامه لكل فعل رد فعل يساويه في الشد ويعاكسه في الاتجاه، خاصة إزاء تطورات الحقل السياسي والدستوري المغربي[1].

وبتجاوز انتخابات التشريعية 27 سبتمبر 2002 التي اتسمت بنوع من التزكية الضمنية أو الصريحة من قبل الأحزاب الستة والعشرين التي شاركت فيها والتي ساهمت نسبيا في بداية بلورة الشرعية الديمقراطية، فإننا يمكن إخضاع الفترة السابقة لها لنوع من التصنيف والترتيب لفهم بعض تجليات هيمنة سياق الأزمة على مجمل الممارسة الحزبية، والتي تأخذ أحسن صورها في طبيعة المنافسة السياسية وتشرذم المشهد الحزبي[2].

أن الحديث عن مبدأ المنافسة الحزبية في المغرب يستدعي ضرورة الوقوف أمام جوهر السلطة في المغرب. أن المؤسسة الملكية في المغرب جعلت نفسها قبل الاستقلال وبعده فوق كل عملية سياسية مع كونها كانت محور كل العمليات السياسية، ويقوم هذا السلوك أساسا على مبدأ القدسية الذي يجعلها مؤسسة المؤسسات، وهو ما يؤهلها انطلاقا من المنطق السياسي المهيمن إلى أن تكون أكبر من أن تخضع لقواعد التنافس السياسي، كما يجعل ذلك منطوق الفصل 23 من دستور 1996 الذي ينص على أن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته[3].

([1]) Benali, "Changement de pacte social et continuité de l'ordre politique au Maroc", Annuaire de l'Afrique de Nord, 1989, p.52.

([2]) يونس برادة، في استجواب مع صحيفة الأحداث المغربية حول نتائج انتخابات 27 سبتمبر 2002 التشريعية. عدد 2 أكتوبر 2002.

([3]) دستور المملكة المغربية، الباب الأول، الفصل الثالث وعشرين.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتجد قدسية الملكية سندها المرجعي في الانتماء لآل البيت الذي شكل إحدى آليات تثبيت شرعية دولة العلويين. ولعل هذا المنطق هو الذي يقصده الملك الراحل الحسن الثاني بقوله ليس الحسن الثاني هو الذي نقدس ولكن وارث دولة العلويين[1]. كما يرتبط مفهوم قدسية السلطة، بمسألة الإمامة المنصوص عليها دستوريا، إذ تصبح إمارة المؤمنين مظهرا مركزيا لطبيعة السلطة السياسية، الأمر الذي يخرجه مؤسساتيا من دائرة التنافس السياسي من جهة، وإلى ضبط المجال السياسي كليا بدءا بالإطار العام للفعل الحزبي ووصولا إلى قواعد اللعبة السياسية[2].

فما ينص عليه الفصل التاسع عشر من الدستور الحالي حول إمامة الملك للأمة المغربية لا يدفعنا إلى تصنيف المغرب ضمن الدول الدينية، التي تقوم على الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد لسياستها، أو قدرته على بلورة نموذج أخلاقي ديني للمنافسة السياسية، وإنما هذا الفصل جعل من الملك الشخص الوحيد الذي له القدرة على رؤية المصالح الحقيقية للشعب المغربي. ومن هنا فاستعمال الفصل التاسع عشر، غالبا ما يتم على نحو توقيفي في إطار سلطة التأويل النفعية[3].

هذا المناخ السياسي المكثف بالرموز انعكس مباشرة على التعددية الحزبية في المغرب، هذه الأخيرة وجدت نفسها مسيجة بالتصور الأبوي للسلطة السياسية والذي يجعلها حتما خارج المنافسة السياسية، ويجعلها مضطرة إلى قبول هذه المبادئ بغية

([1]) في حديث لمجلة لونوفيل أوبسرفاتور بتاريخ 25 جوان 1970

(2) يرى ريمي لوفو أن المغرب يعيش لائكية واقعية في حياته الاجتماعية من خلال الأخلاق العامة والاستعمال المكثف للغة الفرنسية والنهج المتحرر لوسائل الإعلام.أنظر في هذا الصدد:

- R.Leveau," Islam et contrôle politique au Maroc", in : Gellner et Vatin (éd)., Islam et politique au Maghreb, 1980, pp. 271-280 .

([3]) دستور المملكة المغربية، الفصل التاسع عشر.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دخول المنافسة السياسية. فالملك الحسن الثاني هو نفسه يقول على أنه فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع[1].

هذا القول في حد ذاته القول الفاصل بين ما تقره الدساتير المغربية على أن المملكة المغربية مملكة دستورية ديمقراطية الجوهر، وما يفرضه الواقع السياسي، وينقل هذا القول الملك من وظيفة التحكيم التي من المفترض أن يمارسها الملك في المملكة الدستورية، إلى وظيفة الحكم التقليدي التي يصبح في ظله مبدأ فصل السلطات الذي يعتبر جوهر النظام الديمقراطي وأساس دولة المؤسسات دون معنى على مستوى السلطة الملكية، ويتحول بذلك الملك إلى أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ، وهذا ما أكده الملك الحسن الثاني في خطابه أمام البرلمان يوم 09 أكتوبر 1987 مصرحا انه " ليس هناك فصل في السلطات، أنا أب الجميع، الأب المشرع والأب المنفذ" [2].

فقدسية المملكة جعل الكثير من الأحزاب السياسية المغربية تبني أيديولوجياتها على هذا الثابت في العملية السياسية، وتبتعد على كل شيئ من شأنه أن يثير الحساسيات داخل المملكة أو المجتمع المغربي، كما دفعها إلى صياغة خطاباتها السياسية بما يتوافق مع هذه الثوابت. الأمر الذي جعل الكثير من الأحزاب السياسية تركز في برامجها السياسية على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون الدخول في الأمور الدينية والمتعلقة أساسا بالملك والمملكة.

([1]) أنظر في هذا الصدد :

R.Bourkia," L'Etat et la gestion du symbolique au Maroc pré-colonial ", In : R.Bourkia et N.Hopkins (ed.), Le Maghreb : Approches des mécanismes d'articulation (Maroc : Ed. Al kalam, 1991), p.144 .

([2]) خطاب الحسن الثاني أمام نواب البرلمان يوم 9 أكتوبر 1987.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بل أن حزب الشيوعي المغربي دفعته هذه الظروف إلى تغيير اسمه إلى حزب التقدم والاشتراكية، كما كان أمينه العام علي يعته يستهل خطاباته السياسية بالبسملة، ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية أكثر من استشهاده بمقولات ماركس ولنين. هذا ما جعل هذه الأحزاب اليسارية غير مهمشة من طرف المجتمع المغربي[1].

وفي نفسه السياق تطرح الاستشارات الاستفتائية كمجال لفهم أسس المنافسة السياسية في المغرب باعتبار وجود المؤسسة الملكية كطرف مباشر، إذ أنها هي التي تقترح مضمون المشروع الذي يتعين إجراء الاستفتاء بشأنه، كما أن تعامل الملكية مع هذه الاستفتاءات تعكس نظرتها الاستراتيجية لطبيعة السلطة السياسية أولا ولمضمون التوازنات السياسية الخاصة بالنظام ثانيا[2].

ويعتبر في هذا الصدد استفتاء سبتمبر 1992 حول المراجعة الدستورية مثالا جليا عن هذا الشأن، إذ رغم دعوة أهم أحزاب الكتلة الديمقراطية المشكلة للمعارضة لمقاطعة الاستفتاء لم تخرج النتيجة المعلنة عن النسق شبه الإجماعي إذ مثل المؤيدون 99.96 % كما كان المشاركون في حدود 97.40 %، لتصبح المعارضة داخل وخارج البرلمان مشكلة – وفق هذا المنظور– ما يقل عن ثلاثة في المائة من الناخبين[3].

وبمقاربة الواقع السياسي المغربي يتضح أن العشرين سنة الأولى من الاستقلال غلبت عليها أزمة مستحكمة تمثلت أساسا في الحلقة المفرغة التي وسمت العلاقة بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية خاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات

---

(1) إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق:مقاربة للتجربة المغربية"، المستقبل العربي، ع.249، نوفمبر1999، ص.65.

(2) يونس برادة، "ضرورة تجاوز الأحزاب السياسية لمرحلة رد الفعل"، العمل الديمقراطي، ع.18، 25 أكتوبر 2002، ص.5.

(3) المرجع نفسه، ص.5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشعبية من خلال العجز عن تحقيق نوع من التراضي السياسي للخروج بمشروع مجتمعي سياسي يكون أرضية لبناء المجتمع ورسم ملامح الهويته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

وقد عرفت في هذا السياق عملية التعبئة التي أقامها المخزن حول قضية الصحراء الغربية منذ 1975 نجحا كبيرا في التخفيف من حدة انعدام التراضي السياسي بين المؤسسة الملكية والمعارضة، الأمر الذي أدى إلى انخراط الجزء الأساسي من الحركة الوطنية في الانتخابات التشريعية والإطار المؤسساتي الرسمي وفق الترتيبات الاستراتيجية للنظام. وهو ما يؤثر بالضرورة على المنافسة السياسية المفتوحة بتحويلها إلى منافسة دائرية مغلقة أو بالأحرى إلى مجرد بحث عن مواقع داخل النظام.

كما اثر استمرار الأغلبية البرلمانية في المغرب على قوة المنافسة الحزبية خاصة في ضل تحالف الأحزاب السياسية الإدارية ضد المعارضة [2]. ولتجاوز هذا الواقع عمدت الملكية في التسعينيات إلى بلورة توازن جديد تمثل في طرح ما وصف بـــ التناوب التوافقي الذي قام على أساس إشراك المعارضة التاريخية (حزب الاستقلال، حزب إتحاد القوات الشعبية) في العمل الحكومي كطرف مركزي مع تعيين وزير أول من بين صفوفها ممثلا في "الكاتب الأول" الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهي تجربة دامت أربع سنوات ما بين مارس 1998 وأكتوبر 2002 وأسهمت في بداية القطيعة مع منطق الاستمرار الحزبي في المواقع المحددة سلفا[3].

([1]) Omar Bendourou, Op., cit., p.240.
([2]) Ibid, p.241.
([3]) Ibid, p.246.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن المتأمل لطبيعة الفعل الحزبي في المغرب منذ الاستقلال إلى الآن يلاحظ هيمنة منطق التشرذم والنزوع إلى التفكك والانشقاق بدل الاتجاه نحو الانصهار أو التكتل، وهو سلوك يعود إلى الثقافة السياسية الانقسامية التي تتميز بها التعددية الحزبية، وانحصار العمل السياسي ضمن التصورات الشخصية دون الرجوع إلى العمل الجماعي.

أن توجه التعددية الحزبية إلى ما يسمى بالتوازنات السياسية يعتبر محددا أساسيا في فهم دينامية التشرذم منذ الاستقلال، خاصة في ظل غياب منطلقات سياسية استراتيجية، وهيمنة المؤقت على كل العمل السياسي، وعدم الحسم في التوجهات المؤسساتية والدستورية. واللافت للانتباه في هذا الشان هو تناسل أحزاب مرتبطة بالسلطة منذ مطلع الاستقلال كمضاد لأحزاب الحركة الوطنية التي تهيكلت جلها لمواجهة الاستعمار قبل دخولها في مواجهة تناقضات السياسية والدستورية لمغرب الاستقلال وصراعها حول الاختيارات الاستراتيجية للحكم[1].

وإذا كان انقسام حزب الاستقلال منذ 25 يناير 1959 –وظهور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية– أهم حدث في تاريخ الانشقاقات الحزبية المغربية، فانه كان بداية سلسلة انقسامات داخل الحركة الوطنية نفسها أدى في النهاية إلى إضعافها، وتقزيم قدرتها التفاوضية إزاء المؤسسة الملكية بشان الإصلاحات السياسية والمؤسساتية[2].

([1]) Omar Bendourou, Op., cit., p.231.

- P. entelis, “ Un courant populaire mis a l’écart », Le Monde diplomatique, N°.582 (Septembre 2004), p.11.

([2]) Mohamed Tozy, « Réformes politiques et transition démocratique », Maghreb-Machrek, N°.164 (Avril- juin 1999), p.70.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومما يستدعي الانتباه ضمن هذه الدينامية هو فشل أهم مكونات اليسار الإصلاحي المغربي في الحفاظ على وحدتها التنظيمية، ذلك أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ تأسيسه رسميا سنة 1974 في انشقاق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تعرض لانقسامين أنتجا حزبين صغيرين ذي توجه جذري، هما حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي الذي ينخرط ضمن الأحزاب التي تمارس المقاطعة الانتخابية، والمؤتمر الوطني الاتحادي الذي تأسس سنة 2002 مباشرة بعد فشل المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي في رص الصفوف، خاصة في ظل التهيؤ لدخول حكومة التناوب.

ولعل أهم مثال على غياب الرؤية الاستراتيجية للفعل التكتلي أو الجبهوي هو الكتلة الديمقراطية المشكلة أساسا من حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال، الذان يبينان ضعف التنسيق الحزبي وتدنى أهداف الممارسة الحزبية المغربية، إذ بموازاة ظهور الكتلة كقوة تفاوضية في مجال الإصلاح السياسي والدستوري المغربي منذ ماي 1992، تجلت حدودها الطبيعية مع تأسيس حكومة التناوب بعد أن كانت أهم النزاعات والتباينات متمحورة حول طرفيها الأساسيين أي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، اللذين فشلا في تدبير اختلافهما ولم يفلحا في تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات 2002 رغم تصدرهما لنتائجها. الأمر الذي سهل على الملك تعيين وزير أول خارج الحزبين.

وتأسيسا على هذه المحددات يمكن القول أن منطق الأزمة هيكل الحياة الحزبية برمتها منذ الاستقلال بشكل حولها إلى توجه دائري يعيد إنتاج المسببات ذاتها والسلوكيات نفسها والنتائج عينها دون تصور تجاوزي أو تحولي أو إصلاحي، وهو ما

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يفسر وجود سلوك حزبي مأزوم[1]. فالفعل الحزبي في المغرب يعيش على مفارقة تكاد تلخص جزءا أساسيا من ملامح الأزمة الحزبية العربية، والتي تتمثل أساسا في بلورة خطاب مكثف تختلف تلويناته ومستوياته حول ديمقراطية النظام في سياق محكوم بمنطق رد الفعل. موازاة مع ذلك وجود إطار تنظيمي يكاد يلغي مسألة الديمقراطية الداخلية.

وظلت الأحزاب السياسية المغربية على اختلاف مشاربها وتباين منطلقاتها منحصرة في لعبة المواقع التي تبقى من حيث شروطها وتجلياتها امتدادا طبيعيا للعبة التوازنات المتصلة برهانات الحكم المركزية وتصوراته المرحلية والاستراتيجية، لمعادلة التغيير والاستمرارية. وبات المشهد الحزبي في مضمونه ثنائي البناء ترتيبا على ثنائية المواقع، القائمة على ثنائية أحزاب تطالب وأخرى تدعم، في علاقة اكتست في مجملها طابعا تمتزج فيه السكونية بالانتظارية، والترقب تارة ومحاولة البحث عن الصيغ الممكنة للبديل الديمقراطي تارة أخرى[2].

فثلاثية المطالبة الإصلاحية أو المطالبة الجذرية أو الدعم اللامشروط اقترنت تلازميا بالرهانات الأساسية للفعل الحزبي في مختلف مستوياته، غير أنها عكست من حيث دلالاتها السياسية واقعا انحصاريا يحمل مخاطر شتى في ظل تحولات مجتمعية واقتصادية جارفة ألقت بظلالها بنيويا وتستحث على مواكبتها وترجمتها مؤسساتيا وسياسيا.

كما أن المسالة الدستورية– رغم تواري الحديث الملح عنها بعد تولي الملك محمد السادس الحكم ومن ثمة ضمن سياق انتقالي واضح المعالم– تطرح عمليا كعقبة في الانتقال من الطور التنازعي الى المرحلة التصالحية بين المكونات الأساسية في الطبقة

([1]) Mohamed Tozy, Op., cit., p.71.
([2]) Ibid. , pp.22-23.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسية المغربية، وتشكل في مجملها اختزالا لواقع التضارب في المنطلقات ليس فقط حول طبيعة السلطة السياسية، بل كذلك حول حدود التحديث السياسي بمختلف مستوياته في ظل نظام تشكل بنياته التقليدية إحدى آليات تثبيت استمرارية شرعيته وتدعيم مركزية سلطاته سياسيا ودستوريا، لتبقى الإشكالية الدستورية حبيسة موازين القوى داخل الحقل السياسي المغربي ومرتهنة بالسياق العام للعلاقة بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية وبالاختيارات المرحلية في ظل التباين بين الممكن والمتعذر والثابت والمتغير في أسس السلطة السياسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يقصد بمفهوم النسق الحزبي في علم السياسة طبيعة وشكل العلاقات التي تربط بين الأحزاب السياسية في شكلها التعددي. ففي كل الأنساق السياسية يشكل عدد الأحزاب السياسية فيها، حجم حضورها وتمثيليتها، تحالفاتها واستراتيجياتها مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا تسمى النسق الحزبي، والذي تعتبره هذه الدراسة تعبيرا له خلفية منهجية يساعد على فهم تلك العلاقات بمجموعة من المناهج المتكاملة، والوحدات التحليلية التي تشرح مفهوم التعددية الحزبية في ديناميكيتها.

وبهذا المعنى تشكل التعددية الحزبية مدخلا أساسيا لفهم العملية السياسية والنسق السياسي ككل، فالعملية السياسية تحدد بشكل كبير طبيعة العلاقة التي تربط النسق الحزبي مع باقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهو ما ينعكس على مستوى تفاعل الأحزاب السياسية مع الممارسة السياسية ومؤسســـات الدولة على اعتبار أن شكل المؤسسات، نمط الاقتراع والتقـــاليد السياسية السائدة تشكل عوامل إما مساعدة لتقارب التيارات السياسية والعمل المشترك لإيجاد ثقافة ديمقراطية وتنمية سياسية، وإما أنها تؤدي إلى ظهور تعددية حزبية مشتتة. وبناءا على ذلك، وارتباطا بالحياة السياسية الحزبية في الجزائر والمغرب، يلاحظ أن النسق الحزبي في البلدين يظل مرهونا بمجموعة من الظواهر التي تعيق مساهمة الأحزاب السياسية في مشروع المجتمع الديمقراطي الحديث، كما أن خطابات تأهيل الحياة الحزبية لم تتجاوز دائرة النوايا الحسنة لتحول إلى مبادرات حقيقية ملموسة تخرج الأحزاب من التخبط الذي تعيش فيه، حيث لم تسفر الحياة الحزبية سوى عن تعدد كمي لا كيفي وفوضوي غير متجانس للأحزاب السياسية، إلى حد أنه أصبح مع الصعب مقاربة النظام الحزبي في الجزائر والمغرب انطلاقا من التصنيفات الكلاسيكية للأحزاب السياسية في علم السياسة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهشاشة التعددية الحزبية بالجزائر والمغرب، وضعف تفاعلها مع النسق السياسي يفسر بالقصور الذي تعاني منه الأحزاب نفسها، فأحزاب مأزومة لا يمكن أن تفرز سوى تعددية حزبية مأزومة، ومن هذا المنطلق فإن مسؤولية بطء إنجاز الإصلاحات الديمقراطية لا تتحمل الدولة سوى جزءا منه، لأن جيوب مقاومة التغير لا تقتصر على الدولة فقط بل تشمل التنظيمات الحزبية أيضا التي أصبحت عاجزة حتى عن مواكبة وتيرة الإصلاحات التي أصبحت تقودها الدولة من جهة عبر الإصلاحات القانونية والدستورية التي أدخلت على الحياة الحزبية في البلدين، وجمود الحياة الداخلية للأحزاب نفسها من جهة أخرى.

هذه الظروف أدت بالأحزاب السياسية إلى الاستقالة من وظيفتها التي أوجدت من أجلها والمتمثلة أساسا في تأطير وإدماج النخب الجديدة في الحياة السياسية بالطرق المتعارف عليها، الأمر الذي يفتح الباب أمام تنظيمات سياسية غير رسمية للتطفل بهذا النشاط، بالرغم من أن القوانين والدساتير الجزائرية والمغربية قد أناطت بالأحزاب مسؤولية الإستلحاق السياسي. إلا أن حصيلة سنوات من التعددية الحزبية والعمل الحزبي بينت أن اضطلاع أغلب التنظيمات الحزبية بهذه الوظيفة كان ظرفيا وخاضعا لدرجة قرب أو بعد هذه التنظيمات من السلطة، وهو ما يعكسه تراجع أداء أحزاب الحركة الوطنية في الفترة التي تلت خروجها من السلطة (حزب الاستقلال بعد حكومة الائتلاف الثانية، وحزب جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد دستور 1989).

فالأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب عرفت تحولا شبيه بالتحولات التي عرفتها الأحزاب الأوربية في القرن التاسع عشر إذ بعد أن تأسست على إستراتيجية معارضة الدولة عادت لتتصالح معها ولتصبح من أشد المدافعين عنها، ولعل سياسة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حزب العمال البريطاني اليوم أحسن دليل على ذلك. فدراسة الأحزاب السياسية على ضوء معايير وجود الأحزاب المتعارف عليها في علم السياسة (الاستمرارية في الزمن، تغطية التراب الوطني، التطلع لممارسة السلطة، ووجود إرادة لاستقطاب دعم الشعب) تدفعنا إلى التمييز بين نوعين من الوجود بالنسبة لأحزاب البلدين: وجود قانوني يكتمل بمجرد استيفاء الشروط القانونية المطلوبة لتأسيس الأحزاب، ووجود واقعي لا يكتسبه الحزب إلا بمقدار سعيه لتغطية مختلف مناطق التراب الوطني، وبنائه لمشاريع وبرامج تعكس هموم المواطنين ومشاكلهم، وبالتالي تكون وسيلة لكسب دعمهم في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وعلى هذا الأساس واضح إذن أن معظم الأحزاب في البلدين ليس لها في الحقيقة سوى وجود قانوني، و هذا ما يفسر اقتصارها على الوظيفة الانتخابية، وطريقة تناسلها.

فالتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب كانت في اغلب الأحيان نتاج عن ظاهرة الانشقاقات التي تعرفها الأحزاب السياسية، بالرغم من أن هذه السمة كانت ولا تزال معطى ثابتا في الحياة الحزبية المغربية بدرجة كبيرة عن نظيرتها الجزائرية، وفي هذا الشأن تمثل الفترة السابقة على الانتخابات أكثر الفترات إفرازا لأحزاب جديدة.

كما تظهر هذه الحالة كنتيجة لانعدام آليات ديمقراطية لتصريف الخلافات دون المساس بوحدة التنظيم، وهو ما يفسر مرة أخرى ضعف مأسسة الحياة الحزبية، بحيث يدور الجميع في فلك الأمين العام، الزعيم، الشخص، وليس أمين عام المؤسسة، وهو ما ينتج عنه صعوبة الفصل بين شخصية الزعيم والحزب، وبذلك يصبح أي رأي هو إما مع أو ضد الزعيم، كما أن أعضاء هيئات الحزب غالبا ما يكون الولاء للزعيم هو معيار اختيارهم، مما يجعل العلاقة بين أعضاء هذه الهيئات وبين الرئيس أو الأمين العام أبعد

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ما تكون عن العلاقات المؤسسية، وأقرب ما تكون إلى العلاقة بين الأب وأبنائه أو بين الشيخ ومريديه، ولذلك لا يُستبعد أن يلجأ المريد إلى كل الوسائل للحصول على مكتسبات من الشيخ، حتى وأن اقتضى الأمر التهديد بالانشقاق وتأسيس حزب جديد.

كما يلاحظ الدارس للتعددية الحزبية في الجزائر والمغرب عدم وجود تصور حقيقي للعمل الحزبي، والمقصود بتصور العمل الحزبي هو توفر فكرة الحزب كشرط لتأسيسه، أي المرجعية الفكرية والأرضية السياسية النابعة من قراءة مؤسساتية للواقع الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للبلاد، لأن هذه الفكرة هي وحدها ما يمكن أن تعطي لأي حزب مشروعية وجوده، ووزنه الشعبي حينما يتم ترجمتها إلى برنامج يتجاوز كل طابع ظرفي انتخابي، ولا يغرق في الشعارات الرَّنانة التي تدغدغ العواطف أكثر مما تقنع العقول.

كما أن لخلفية تأسيس الأحزاب السياسية في البلدين أثر كبير على شكل وجوهر التعددية الحزبية، فقيمة الحزب في المشهد السياسي مرهونة بطبيعة المشروع المجتمعي الذي يحمله، والذي يجد عمقه الاجتماعي في الشريحة أو الشرائح الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها، على اعتبار أن الحزب أداة لمأسسة الاختلافات داخل المجتمع بشكل يتيح تصريفها بشكل إيجابي دون المساس بوحدة المجتمع، ولذلك تشترط قوانين الأحزاب السياسية في البلدين ضرورة جمع توقيعات المواطنين كشرط لتأسيسها، وأن تغطي هذه التوقيعات أغلب جهات البلد، في محاولة منها للتخفيف من الطابع العشوائي الذي أفرز اختلالات عميقة بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية، بشكل أدى إلى تمييع هذه الأخيرة التي أصبحت تعبر عن تعدد في التلوينات السياسية أكثر مما تعبر عن تعدد في

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البرامج التنموية المحددة بدقة. هذا ما يجعلنا أمام حقيقة أن أغلب الأحزاب في الجزائر والمغرب كان ميلادها تعبير عن طموحات أشخاص أكثر منه تعبير عن حاجة مجتمعية.

وما يميز التعددية الحزبية في البلدين هيمنة الرهان الانتخابي على العمل الحزبي، بحيث يشكل رهان الأحزاب الجزائرية والمغربية على الانتخابات أحد عوامل ضعف النسق الحزبي في البلدين، بحيث تنعدم لدى هذه الأحزاب قوة المراقبة والمطالبة بالإصلاحات السياسية ولو بشكل جزئي، هذا الضعف جعل من شعار الديمقراطية ومن بعده شعار الحداثة مختزلين في المسألة الانتخابية بالأساس، مما أدى إلى تمييع المفهومين بشكل سمح بتوظيفهما بكثير من السلاسة حتى من طرف اتجاهات نقيضة لجوهر الديمقراطية والحداثة.

صحيح أن وجود الديمقراطية مرتبط بوجود نظام سياسي يتم فيه اختيار الحكام بواسطة انتخابات تشارك فيها كل فئات الشعب، وصحيح كذلك أن إفراز منتخبين أكفاء يتميزون بمصداقية وشرعية ديمقراطية يعد شرطا أساسيا لبناء الديمقراطية، لكنه يبقى غير كاف في سياق الحالتين الجزائرية والمغربية، حيث لا يعطي الدستور للمؤسسات التمثيلية سوى أدوارا ثانوية، بل إن دراسة الانتخابات في البلدين وفق معايير الانتخابات التنافسية الكلاسيكية المتعارف عليها في علم السياسة، تبين أن التجارب الانتخابية لا تستجيب لهذه المعايير إلا بشكل جزئي، إذ أن مركز القرار لم يسبق له أن كان رهانا لهذه الانتخابات مما جعل أغلب الباحثين، إما أنهم يرفضون إخضاعها للبحث العلمي الأكاديمي أو أنهم يعتبرونها مجرد مقياس لقياس وزن الأحزاب وتمثيليتها كهدف داخلي، ووسيلة لتحسين صورة البلاد كهدف خارجي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبناء على ذلك فإن معرفة النخب الحزبية بشكل مسبق لمحدودية قدرتها على التأثير في صنع القرار وتطبيق البرامج السياسية يُفسر الطابع الظرفي للتحالفات، وتحول مفهوم المنافسة السياسية إلى سباق على الكراسي، الأمر الذي قد يُفرز تعددية حزبية مؤسسة على تحالفات غير منطقية فكريا وبرامجيا.

لكن رغم هذه العيوب تبقى التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب، مكسبا هاما قد حققه الكثير من النضال السياسي الذي قاده الكثير من الرجال قبل الاستقلال وبعده، حتى تعيش شعوب البلدين في حياة كريمة وشريفة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 ــ الوثائق الرسمية:

أ ــ باللغة العربية:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976.
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.
4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.
5. دستور المملكة المغربية لسنة 1962.
6. دستور المملكة المغربية لسنة 1970.
7. دستور المملكة المغربية لسنة 1972.
8. دستور المملكة المغربية لسنة 1992.
9. دستور المملكة المغربية لسنة 1996.
10. القانون 89ــ11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الصادر يوم 5 جويلية 1989، الجريدة الرسمية، العدد 27، 1989.
11. وصل إيداع ملف التصريح بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادرة يوم 29 نوفمبر 1989.
12. القانون رقم 91 ــ 06 المؤرخ في 02 أفريل 1991 يعدل ويتمم القانون 89 ــ 13 المؤرخ في 7 أوت 1989، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة يوم 3 أفريل 1991، يتضمن قانون الانتخابات.
13. إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية، العدد1، الصادرة يوم 4 جانفي 1992، يتضمن نتائج الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991(الدور الأول).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

14. الإعلان الصادر في الجريدة الرسمية، 1992، يتضمن إقامة مجلس الدولة.
15. مرسوم رئاسي 92 ــ 44، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة يوم 9 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ.
16. مرسوم رئاسي 92 ــ 320 المؤرخ في 11 أوت 1992 يتمم المرسوم الرئاسي رقم 92 ــ 44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 61، 1992.
17. إعلان مؤرخ في 23 نوفمبر 1995، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة في 26 نوفمبر 1995، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.
18. رأي المجلس الدستوري رقم AOLO/CC/01، ممضي في 06 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة يوم 06 مارس 1997، يتضمن مدى مطابقة الأحزاب السياسية لأحكام القانون العضوي 97 ــ 9.
19. أمر رقم 97-07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد 12، 1997.يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.
20. أمر رقم 97-08 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 يحدد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان.
21. رأي المجلس الدستوري رقم AOLO/CC/01، ممضي في 6 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة يوم 15 مارس 1997، يتضمن مدى مطابقة الأحزاب السياسية لأحكام القانون العضوي 97 ــ 9 (استدراك).
22. إعلان 02 ــ 99 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999، الجريدة الرسمية، العدد 66، الصادرة يوم 21 سبتمبر 1999، يتضمن نتائج استفتاء 16 سبتمبر 1999.
23. إعلان رقم 01 ــ99، المؤرخ في 20 أفريل 1999، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة يوم 21 أفريل 1999 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

24. إعلان مؤرخ في 01 ديسمبر 1996، الجر
08 ديسمبر 1996، يتضمن نتائج استفتاء 28 نوفمبر 1996.
25. المملكة المغربية، ظهير 11 سبتمبر 1914.
26. المملكة المغربية، ظهير 15 جويلية 1922.
27. المملكة المغربية، بظهير 16 ماي 1930.
28. المملكة المغربية، العهد الملكي لسنة 1958.

ب ــ باللغة الفرنسية:

1. Décret n° 85-214 du 20 août 1985 fixant les droits et obligations des travailleurs exerçant les fonctions supérieures du Parti et de l'Etat, JORA N°.35, 21/8/85..
2. Décret exécutif du 25 juillet 1990 fixant les droits et obligations des travailleurs exerçant des fonctions supérieures de l'Etat, JORA , N°.31, 28/7/90.
3. Décret n° 85-214 du 20 août 1985 fixant les droits et obligations des travailleurs exerçant les fonctions supérieures du Parti et de l'Etat, JORA, N°.35, 21/8/85.

2 ــ الجرائد اليومية:

أ ــ باللغة العربية:

1. المجاهد، 1988/10/11.
2. الشعب، 1989./10/9
1992/1/12.
1992./1/16
1992/1/19.
3. الخبر، 1992/1/16.
1999./8/4
2000 /01/11.
4. المساء، 1992/1/15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5. اليوم، 15 /1/ 1992.
14 /1/ 1992.
16 /1/ 1992.
17 /1/ 1992.
18 /1/ 1992.
6. رسالة الأطلس، الجزائر، 31/5/1998.

ب ــ باللغة الفرنسية:

1. Algérie Actualité,
   - 20/8/1978.
   - 04/11/1978.
   - 2/1/1992.
   - 3/1/1992.
   - 4/2/1994.
   - 5/2/1994.
2. Algérie Républicain.
   - 1/1/1992.
3. El Moudjahid,
   - 11/10/1988.
   - 15/10/1988.
4. El Watan,
   - 1/1/1992.
   - 4/2/1994.
   - 5/2/1994.
   - 8/2/1994.
   - 23/11/1996.
   - 03/03/2003.
5. la Gazette du Maroc.
   - 1/12/1999.
6. Le Matin,
   - 4/2/1994.
   - 5/2/1994.
7. Le Matin du Sahara (Maroc).
   - 6/8/1993.
   - 5/1/1997.
   - 8/2/1998.
   - 25/11/2000.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

992.
- 03/03/2003

9. Libération
- 26/10/2001

10. Maroc Hebdo.
- 1/12/1999.
- 7/9/1999.

3 ــ الكتب:

أ ــ باللغة العربية:

1. أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985).
2. أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل (الجزائر: منشورات دحلب، 1991).
3. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000).
4. أحمد منسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2004).
5. أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).
6. الأمين الشريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 ــ 1962) (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998).
7. أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

8. بير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السيا
محمد برجاوي (بيروت: منشورات عويدات، 1970).
9. جابرييل آلموند وبنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر (نظرة عالمية)، (ترجمة) هشام عبد الله (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).
10. جبرائيل الموند وبنجام بويل، السياسية المقارنة إيطار نظري، (ترجمة) محمد زاهي المغيربي (تونس: منشورات جامعة قار يونس، 1996).
11. جان ماري دانكان، علم السياسية، (ترجمة) محمد عرب صاصيلا (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997).
12. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول (بيروت: دار صادر للطباعة، 1962).
13. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية (بغداد : شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968).
14. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830ـ1945(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985).
15. لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة (الجزائر: دار الحكمة، 1990).
16. لغمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983).
17. موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، (ترجمة) علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط.3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980).
18. محمد بلقاسم حسن بهلول، الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: منشورات دحلب، 1993).
19. محمد المعتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي(المغرب: مؤسسة ازيس للنشر، 1992).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

20. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: المطبوعات الجزائرية، 1990).
21. محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية...الحداثة والتنمية (الدار البيضاء: دار النشرة للطباعة والنشر، 1988).
22. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
23. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار هومة، 2002).
24. محمد شقير، الديمقراطية الحزبية في المغرب (المغرب: دار إفريقيا الشرق، 2003).
25. محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية 1934ـــ1975 (المغرب: مكتبة الأمة، 1993).
26. سليمان الرياشي ، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
27. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الهدى للطابعة والنشر والتوزيع، 1993).
28. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي،ط.11 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990).
29. عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990).
30. عمار رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962ـــ1980 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1993).
31. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

32. عثمان سعدي، التعريب في الجزائر (الجزائر

33. فوزي بن هاشمي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1992).

34. صاموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة) سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 1993).

35. توم بوتمور، علم الاجتماع السياسي،(ترجمة) وميظي نظمي (بيروت: دار الطليعة، 1986).

36. غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة، خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، 1997).

ب ــ باللغة الأجنبية:

1. Ada W. Finifter, Political Science: The State of the Discipline II (Washington: American Political Science Association, 1993).
2. Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie (Paris : édition la découverte, 1984).
3. Bruno Callies de salies, le Megreb en mutation, (Paris: maison neuve et larose, 1999).
4. Chikh S., L'Algérie en armes ou le temps des certitudes (Alger: O.P.U., 1981.
5. Daniel Louis Seiler, les partis politiques (Paris : Armand Colin, 2000).
6. Gilbert Meynier, Histoire intérieure du F.L.N. 1954-1962 (Paris : Fayard, 2002).
7. Giovani Busino, élites et élitismes (Alger : Casbah editions, 1998).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ie: la democratie interdite, (Paris: l'Harmattan, 2000).

9. Mohamed Harbi, Le F.L.N. mirage et réalité (Jeune Afrique :1980).
10. Mohamed Tahar Ben Saada, Le régime politique algérien (Alger: ENAL, 1992).
11. Mohamed Tozy, Représentation, intercession : les enjeux de pouvoir dans un champ politique désamorcé (Paris : CNRS, 1991).
12. Ramdane Redjala, L'Opposition en Algérie depuis 1962 (Alger: Rahma, 1991).
13. Remy Leveau, Fellah Marocain défenseur du trône (France: l'imprimerie Chirat: 1985).
14. Richard Gunther, Political Parties: Old Concepts and New Challenges (Oxford : Oxford University Press, 2002).
15. Robert Rézette, les partis politiques marocaine, 2eme ed. (Paris : P.F.N.S.P., 1955).
16. R.Bourkia et N.Hopkins, Le Maghreb : Approches des mécanismes d'articulation (Maroc : Ed. Al kalam, 1991).
17. Jean Charlot, les partis politiques (Paris: librairie Armand Colin, 1971).
18. Joseph Lapalombara and Myron Weiner,The origin and development of political parties (Princeton: University Press, 1966).
19. J.C.Vatin, L'Algérie politique, histoire et société (Paris: édition Colin, 1974).
20. J.C. Vatin et J.Leca, L'Algérie politique : institutions et régime (Paris : F.N.S.P., 1975).
21. Saïd Ihraï, pouvoir et influence (Maroc : EDINO, 1986).
22. Yves Meny, Idéologies partis politiques & groupes sociaux (Paris : presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1989).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4 ــ الدوريات:

أ ــ باللغة العربية:

1. إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق:مقاربة للتجربة المغربية"، المستقبل العربي، ع.249، نوفمبر1999، ص ص.56-75
2. احمد تهامي، "الانتخابات المغربية"، التحدي، العدد التاسع (جانفي، 2003)، ص ص.175-176.
3. العياشي عنصر، " سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، السنة 17،ع,191، جانفي1995،ص ص.74-85
4. الاصفهاني نبية، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، السياسية الدولية،ع 64، افريل 1981. ص ص.67-72.
5. بن منصور محمد جميل، "الامازيغ في الشمال الإفريقي: محاولة للفهم"، المجلة الجابرية، ع.23، 1996، ص.42.
6. هدى ميتيكيس، "توازنات القوى في الجزائر: إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي"، المستقبل العربي، ع.172، 1993، ص ص.25-55.
7. ليلى العرباوي ، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر"، المستقبل العربي، ع.275، جانفي2002، ص ص.124-132.
8. محمد عابد الجابري، " مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، المستقبل العربي، السنة21، العدد 239، جانفي1999، ص ص.05-19.
9. عبد الإله بلقزيز، في تكوين المجال السياسي الحديث في المغرب، المستقبل العربي،السنة25، العدد 284 (أكتوبر2002)، ص.102.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10. عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: ال
226، ديسمبر/جانفي 1997، ص ص.4-9.
11. علي بوعناق ودبلة عبد العالي، " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، المستقبل العربي، ع.225، نوفمبر 1997، ص ص.54-56.
12. يونس برادة، "ضرورة تجاوز الأحزاب السياسية لمرحلة رد الفعل"، العمل الديمقراطي، ع.18، 25 أكتوبر 2002، ص.5.

ب ــ باللغة الأجنبية:

1. Andrea Rmmele, “Political parties, party communication and new information and communication technologies”, Party Politics, Vol.9, N°.1, January 2003, pp. 7-20.
2. Arun Kapil, « L’évolution du régime autoritaire en Algérie : le 5 Octobre et réformes politiques de 1988-1989 », Annuaire de l’Afrique du Nord, 1990, pp. 501- 545.
3. Baduel P.B., « La production de l'espace national au Maghreb: Etats, territoires et terroirs au Maghreb », Annuaire de l’Afrique du Nord, 1985, pp. 375-401.
4. Ben Ali, « Etat et reproduction sociale au Maroc », Annuaire de l’Afrique du Nord, N°.26, 1987, pp. 117-131.
5. Benali, "Changement de pacte social et continuité de l'ordre politique au Maroc", Annuaire de l’Afrique du Nord, 1989, pp. 36-65.
6. Bendourou Omar, « transition démocratique et réformes politiques et constitutionnelles au Maroc », Annuaire de l’Afrique du Nord, 2001-2002, pp. 233-253.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

it des six candidats à l'élection présidentielle du 15 AVRIL 1999 », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1999, pp. 147-178.

8. Blardone G., « Economie marocaine et révolution du développement », Croissance Des Jeunes Nation, N°.22, Mai 1963, p. 8.
9. Boutaleb Maamar, « L'Algérie et le Maroc ou le développement oppose », Révolution Africaine N°.1602, 09 Novembre 1994, pp. 22-24.
10. Carrie Manning, "Assessing African party systems after the third wave", Party Politics, Vol. 11, N°.6, pp. 707-727.
11. Cf. Bernard « La constitution algérienne du 28 février 1989 », Revue des sciences juridique économique et politique, 1989, pp. 39-59.
12. Chaker S., « La vie étroite : la revendication berbère entre culture et politique », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989, pp. 285-305.
13. Chalabi Elhadi , « constitution du 23 Février 1989 : entre dictature et démocratie », Naqd, N°.2, Octobre 1992, p. 31.
14. Christopher K. Ansell M. Steven Fish, "The art being indispensable, Non charismatic personalism in contemporary political parties", Comparative Political Studies, Vol. 32, No. 3, May, 1999, pp. 283-312.
15. Dahms, H., "Theory in Weberian Marxism", Sociological Theory, N°.15, 1997, pp. 181-214.
16. Daoud, « Privatisation a la marocaine », Maghreb – Macherk, N°.128, Mars 1990, pp. 84-95.
17. Dean Mc Sweeney, "Changing the rules changed the game, Selecting Conservative Leaders", Party Politics, Vol.5, N°.4, 1999, pp. 471- 483.
18. Dean Mc Sweeney, "Changing the rules changed the game", Party Politics, Vol. 5, N°. 4, October, 1999, pp. 471-483.
19. Debbash, « Parti unique a l'épreuve du pouvoir », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965, pp. 11- 36.
20. Djeghloul Abdelkader, « Fin du populisme en Algérie », Le Monde Diplomatique, N°. 418, Janvier 1989, p. 9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

che verte », géopolitique, N°57, 1997, p. 16.

22. [illegible] « Evénements d'octobre: la tragique manifestation d'une double crise », Révolution Africaine, N°.1387, 27 Octobre 1990, pp.2-3.
23. Fabrice E. Lehoucq, "Can Parties Police Themselves? Electoral Governance and Democratization", in, International Political Science Review, Vol.23, No.1, 2002, pp. 29-46.
24. Farid Alitat, « LE FLN au musee de l'histoire », Courrier international, N°.702, Avril 2004, p. 38.
25. Felk Abdellatif, « Enseignement quel projet ? », Maghreb - Machrek, N°.164,Avril 1999, pp. 53-62.
26. Fiona Barker and Elizabeth Mc Leay, "How much change?", Party Politics, Vol. 6, N°. 2, April, 2000, pp. 131-154.
27. FLN « Résolution adoptées par le congres extraordinaire du partis », Revue des sciences juridique économique et politique, Septembre 1982, N°.3, pp. 429-544.
28. Frances Hagopian, "Political development, revisited", Comparative Political Studies, Vol. 33, No. 7, September 2000, pp. 880-911.
29. Fritz W. Scharpe, "Institutions in comparative policy research", Comparative Political Studies, Vol.33, N°.6, August 2000, pp. 762-790.
30. Fontaune, « La mobilisation islamiste et les élections locales algériennes du 12 juin 1990 », Maghreb-Machrek , Avril 1990, N°.129, pp. 124-126.
31. Gadant Benzine, « Algérie horizon 1980 », Peuples méditerranéens, N°.10, janvier 1980, pp. 115-135.
32. Gane, N., «Max Weber on the Ethical Irrationality of Political Leadership », Sociology, N°., 31, 1997, pp. 549-564.
33. G. De Bernis, « les industries industrialisant et les options algériennes », Revue Tiers Monde, N°.47, 1971, p. 66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ionalized uncertainty, the rule of low, and the sources of democratic stability", Comparative Political Studies, Vol.35, N°.10, December 2002, pp. 1145-1170.

35. Ghozali, « Les statuts du parti du F.L.N. adoptes par le IVeme congres » Revue des sciences juridique économique et politique, Septembre 1982, N°.3, pp. 499-514.
36. Grandguillaume Gilbert, «Abdelaziz Bouteflika: premiers pas d'un président », Maghreb - Machrek, N° .166, 1999, pp. 28-32.
37. Hamladji Noura, "L'emergence d'une nouvelle elite dans un regime autoritaire: le cas du parti islamiste MSP-Hamas en Algérie", Annuaire de l'Afrique du Nord, N°.39, 2003, pp. 99-154.
38. Henrik Tham, "Law and order as a leftist project?", Punishment & Society, Vol. 3, N°.3, 2001, pp. 409-426.
39. Henry E. Hale, "Explaining ethnicity", Comparative Political Studies, Vol. 37, N°. 4, May, 2004, pp. 458-485.
40. Holli A. Semetko and Natalya Krasnoboka , "The political role of the internet in societies in transition", Party Politics, Vol.9, N°.1, January 2003, pp. 77-104.
41. Ingrid van Biezen, "On the internal balance of party power, Party Organizations in New Democracies", Party Politics, Vol. 6, N°. 4, October, 2000, pp. 395-417.
42. Jack Dennis and Diana Owen, "Popular Satisfaction with the Party System and Representative Democracy in the United States", International Political Science Review, 2001, Vol. 22, N°. 4, pp. 399 - 415.
43. JAMES R. SCARRITT, "The intraction between democracy and thnopolitical protest and rebellion in Africa", Comparative Political Studies, Vol.34, N°.7, September 2001, pp. 800-827.
44. J. Cesari, « L'état de droit en Algérie : quels acteurs et quelles stratégies ? », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1995, pp. 235-284.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

efence of Sartori", Party Politics, vol.8, No.2, 2002, pp. 169-174.

46. John T. Ishiyama, "Party organization and the political success of the communist successor parties", Social Science Quarterly, Vol.82, N°.4, December 2001, pp. 219-231.
47. Jocelyn A. J. Evans and Jonathan Tonge, "Problems of modernizing an ethno-religious party", Party Politics, Vol.11, N°.3, 2005, pp. 319-338.
48. Jocelyne Cesari, « Algérie : chronique intérieure », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1992, pp. 589-620.
49. Jonas Edlund, "The Influence of the Class Situations of Husbands and Wives on Class Identity, Party Preference and Attitudes Towards Redistribution: Sweden, Germany and the United States", Acta Sociologica, Vol. 46, N°.3, September, 2003, pp. 195-214.
50. Juan P. Luna, "Political representation in Latin America: A Study of Elite-Mass Congruence in Nine Countries", Comparative political studies, Vol. 38, N°. 4, May 2005, pp. 388-416.
51. Kenneth F. Greene, «Opposition party strategy and spatial competition in dominant party regimes», Comparative Political Studies, Vol.35, N°.7, September 2002, pp. 755-783.
52. Katrina Burgess, «Explaining populist party adaptation in Latin America », Comparative Political Studies, Vol. 36, No. 8, October, 2003, pp. 881-911.
53. Lahouari Addi, « Réflexions politiques sur la tragédie algérienne », Confluences méditerranée, N°.20, 1996-1997, pp. 43-44.
54. Lahouari Addi, « La crise du populisme et les limites historiques du néo-patrimonialisme en Algérie », Algérie-Actualité, N°. 1205,17-23 novembre 1988, p. 19 et n°. 1206, 24-30 novembre 1988, p. 5.
55. Leca J. et J.C. Vatin, « Le système politique Algérien (1976-1978) », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1978, pp. 15-34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

n presidentielle au referendum: la quete d'une
e", Megreb- Machrek, N°.168 (juin 2000), pp. 41-53.

57. Luis Martinez, « Les obstacles à la politique de réconciliation nationale », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1999, pp. 109-129.
58. Malik S., « Pouvoir et administration au Maghreb », Annuaire de l'Afrique du Nord, N°.3, 1968, pp. 135-165.
59. Malka, « la situation des partis politiques au Maroc », Annuaire de l'Afrique du Nord, pp. 8-9.
60. Mark P. Jones and Scott Mainwaring, "The Nationalization of parties and party", Party Politics , Vol. 9, N°.2, 2003, pp. 139-166.
61. Maurizio Ferrera, "European integration and National citizenship", Comparative Political Studies, Vol. 36, N°. 6, August 2003, pp. 611-652.
62. Michael Bratton, "Political participation in new democracy", Comparative political studies, Vol. 32, N°. 5, August 1999, pp. 549-588.
63. Michelle Kuenzi and Gina Lambright, "Party system institutionalization in 30 african countries", Party Politics , Vol.7, N°.4, 2001, pp. 437-468.
64. Michelle M. Taylor-Robinson, "Old parties and new democracies, do They Bring out the Best in One Another?", Party Politics, Vol.7, N°.5, September, 2001, pp. 581-604.
65. Moatassime A., "La politique de l'enseignement au Maroc", Maghreb-Machrek, N°.791, 1978, pp. 29-30.
66. Nathan Yanai, "Why do political parties survive?", Party Politics, Vol. 5, N°. 1, January, 1999, pp. 5-17.
67. Nicholas Gane, "Max Weber as Social Theorist, Class, Status, Party", European Journal of Social Theory, N°.8, 2005, pp. 211-226.
68. Patrick Seyd, "New parties/New politics?, A Case Study of the British Labour Party", Party Politics, Vol.5, No.3, 1999, pp. 383-405.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

du mouvement national au Maroc », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1972, pp. 199-249.

70. Pascon P., « Interrogations autour de la réforme agraire : Questions agraires n°.2 », Bulletin économique et social du Maroc, 1977, pp. 133-136.
71. Paul Pennings and Reuven Y. Hazan, "Democratizing candidate selection, Causes and Consequences", Party Politics, Vol. 7, N°. 3, April, 2001, pp. 267-275.
72. Peter Breiner, "Translating Max Weber", European Journal of Political Theory, March 2002, pp. 133-149.
73. Perry Mars, "Ethnic Politics, Mediation, and Conflict Resolution", Journal of Peace Research, vol. 38, N°. 3, 2001, pp. 353–372.
74. P. entelis, " Un courant populaire mis a l'écart », Le Monde diplomatique, N°.582 (Septembre 2004), p. 11.
75. Rachel K. Gibson, M. Margolis, D. Resnick and S. J. Ward, "Election campaigning on the www in the U.S.A. and U.K.", Party Politics, Vol.9, N°.1, January 2003, pp. 47-75.
76. Remill Abderrahmane, « Parti et Administration en Algérie », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1968, pp.44-53.
77. Rémy Leveau, « le pouvoir marocaine entre la répression et le dialogue », le Monde Diplomatique, Octobre, 1993, pp. 12-23.
78. Rémy Leveau, «Stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette », Maghreb - Machrek, N°.108, Octobre - Décembre 1987, pp. 17-26.
79. Richard Herrera, "The origins of opinion of American party activists", Party Politics, Vol.5, N°.2, 1999, pp. 237-252.
80. Rollinde Marguerite, « L'alternance démocratique au Maroc : une porte entrouverte », Confluences, N°.51,October 2004, p. 59.
81. Rousset, « Etat et secteur public au Maroc », Annuaire de l'Afrique du Nord, N°.26, 1987, pp. 267-282.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

990-1993: la démocratie confisquée?", Revue du Monde Musulman et de la méditerrannée, N°.65, Mai 1993, pp. 39-46.

83. Rouzeik Fawzi., « chronique Algérie », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1991, pp. 617-633.
84. Russell J. Dalton, "Citizen attitudes and political behaviour", Comparative Political Studies, Vol. 33, N°. 6, August, 2000, pp. 912-940.
85. Scott Mainwaring, "Level of development and democracy", Comparative Political Studies, Vol. 36, N°. 9, November 2003, pp. 1031-1067.
86. Sergio Fabbrini, "Political Change without Institutional Transformation: What Can We Learn from the Italian Crisis of the 1990s?", International Political Science Review, Vol. 21, N°.2, February,2000,pp. 173-196.
87. Seth Goldstein, "Party leaders, power and change", Party Politics, Vol. 8, N°.3, May, 2002, pp. 327-348.
88. Stephanie Lawler, "Class, Culture and Identity", Sociology, Vol. 39, N°.5, pp. 797-806.
89. Taleb, « Les rapports parti-syndicat en Algérie a travers les statuts du parti », Annuaire de l'Afrique du Nord, N°.21, 1982, pp. 183-196.
90. Taras Kuzio, "Identity and nation-building in Ukraine", Ethnicities, Vol.1, N°.3, December, pp. 343-365.
91. Todd Donovan, "Mobilization and support minor parties", Party Politics, Vol. 6, N°. 4, October, 2000, pp. 473-486.
92. Tozy Mohamed, « Réformes politiques et transition démocratique », Maghreb-Machrek, N°.164 (Avril- juin 1999), p. 67.
93. Vicky Randall and Lars Svasand, "Party institutionalization in new democracies", Party Politics, Vol. 8, N°.1, January 2002, pp. 5-29.
94. Valerie Bunce, "Comparative democratization", Comparative Political Studies, Vol. 33, N°. 6, September 2000, pp. 703-734.
95. Wan-Ying Lin and William H. Dutton, "The 'NET' effect in politics", Party politics, Vol.9, N°.1, January 2003, pp. 124-136.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

e algérienne sous la présidence de Chadli Bendjedid », Maghreb Machrek, N°.106, Octobre - Décembre 1984, pp. 44-45.

97. Baduel P.B., « La production de l'espace national au Maghreb: Etats, territoires et terroirs au Maghreb », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1985, pp. 385-402.
98. Ben Ali, « Etat et reproduction sociale au Maroc », Annuaire de l'Afrique du Nord, N°.26, 1987, pp. 117-131.
99. Chaker S., « La vie étroite : la revendication berbère entre culture et politique », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989, pp. 266-289.

5 ــ المواقع الالكترونية

المجلس الشعبي الوطني: / www.apn-dz.org
موقع مجلس الأمة: / www.majliselouma.dz
وزارة الإعلام المغربية:/ www.mincom.gov.ma
مجلس النواب : http://www.parlement.ma/site/legislation/index-tachrii.htm
حكومة المملكة المغربية: /www.maroc.ma
الحزب من أجل الثقافة والديمقراطية /www.rcd-algerie.org
الحركة الوطنية الشعبية /www.harakamp.org.ma
جبهة القوى الديمقراطية /www.ffd.ma
جبهة القوى الاشتراكية / www.ffs-dz.com
حركة الإصلاح / www.elislah.org
مجتمع السلم /www.hamsalgeria.net
حزب التجمع الوطني الديمقراطي / www.rnd-dz.org
حزب الاتحاد القوات الشعبية /www.usfp.ma
حزب الاستقلال /www.istiqlal.ma
حزب جبهة التحرير الوطني/ www.pfln.org.dz
- wwwelectionworld.org/elections around the world/

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهـــرس

مقدمة: ..... أ ــ ط

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي لدراسة التعددية الحزبية..... 1

المبحث الأول: مفهوم الحزب السياسي..... 2

المطلب الأول أصل وتطور مفهوم الحزب..... 3

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للحزب السياسي..... 5

المبحث الثاني: نشأة التعددية الحزبية..... 13

المطلب الأول: النشأة الداخلية..... 14

المطلب الثاني: النشأة الخارجية..... 16

المبحث الثالث: الاقترابات النظرية لدراسة التعددية الحزبية..... 18

المطلب الأول: اقتراب التنمية السياسية..... 21

المطلب الثاني: الاقتراب المؤسساتي..... 27

المطلب الثالث: الاقتراب الطبقي..... 36

الفصل الثاني: بيئة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب..... 43

المبحث الأول: طبيعة النسق السياسي..... 45

المطلب الأول: المحددات السياسية والاقتصادية..... 46

المطلب الثاني: المحددات الاجتماعية والثقافية..... 75

المبحث الثاني: الإطار الدستوري والقانوني للتعددية الحزبية..... 79

المطلب الأول: الإطار الدستوري للتعددية الحزبية..... 80

المطلب الثاني: الإطار القانوني للتعددية الحزبية..... 87

الفصل الثالث: بنية وطبيعة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب..... 92

المبحث الأول: دوافع نشأة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب..... 93

المطلب الأول: دوافع نشأة التعددية الحزبية قبل الاستقلال..... 93

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: دوافع نشأة التعددية الحزبية بعد الاستقلا

المبحث الثاني: بنية التعددية الحزبية في البلدين..... 128

المطلب الأول: الأحزاب الوطنية..... 128

المطلب الثاني: الأحزاب الإسلامية 137

المطلب الثالث: الأحزاب العلمانية..... 140

المبحث الثالث: طبيعة التعددية الحزبية في الجزائر والمغرب..... 148

المطلب الأول: التعددية الحزبية والانتخابات..... 148

المطلب الثاني: التعددية الحزبية والمنافسة السياسية..... 165

الخاتمة: 181

قائمة المصادر والمراجع: 189

الفهرس: 210